موقف المحدثين

من شبهات منكري السنة المعاصرين

الدكتور عبد العزيز محمد الخلف

موقف المحدثين من شبهات منكري السنة المعاصرين
الدكتور عبد العزيز محمد الخلف



9 786258 421330
sonçağ akademi
SONÇAĞ YAYINCILIK MATBAACILIK
İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/48
İskitler 06070 ANKARA
T: (312) 341 36 67
soncagyayincilik@gmail.com
www.soncagyayincilik.com.tr

موقف المحدثين
من شبهات منكري السنة المعاصرين

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

2022 - 1443

موقف المحدثين
من شبهات منكري السنة المعاصرين

مقاربة منهجية لقضايا التدوين والحجية وقواعد النقد

تأليف

الدكتور عبد العزيز محمد الخلف


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، له العبادة وبه نستعين، القائل في محكم تنزيله: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ﴾ [النساء:١١٣]. والقائل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤]. وأفضل الصلاة وأكمل التسليم، على سيدنا محمدٍ الصادق الوعد الأمين، القائل: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»، وعلى آله وصحابته الغر الميامين، الذابين عن حياض سنته، والباذلين في سبيل تبليغها الغالي والنفيس، ومن سار على نهجهم واقتدى بهداهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من المعلوم بداهة أن سنة النبي ﷺ هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، أجمع على ذلك الأولون والآخرون، من لدن صحابة النبي ﷺ إلى يومنا هذا، ولم يشذَّ عن ذلك إلا من أضله الله على علم أو غير هدى، فسار في مسالك الهوى، فبلغ الردى، أما من عداهم فهم بسنتهم معتقدون، وبأنوارها مهتدون، وعلى خطى صاحبها مقتفون.

ولكن هذه البداهة العلمية لا تمنعنا من مناقشة بعض الأفكار والرؤى التي تظهر هنا أو هناك مشككة في حجية السنة آناً، وطاعنةً في سبل تدوينها حيناً، وغامزة بمعارضتها للعقل أو الثابت من المصادر حيناً أخرى، ومنتقصة من شأن نقلتها بين الفينة والأخرى، فمن قائلٍ أنهم بشرٌ غير معصومين، إلى قائلٍ أنهم نقلوها بالمعنى وضاع اللفظ، إلى قائل أنهم مشوا وراء أهوائهم وأهواء ورغباتهم

أمرائهم، إلى غيـــر ذلك من المطاعن التي تلقى بين الحين والآخر تريد النيل من مكانة السنة في نفوس الأمة.

وقــد عرضنا في بحثنا هذه لأشــهر الشــبهات التي يتداولهــا المنكرون المعاصرون لحجيتها الطاعنون في صدقيتها، فتحصّل عندنا تســع عشرة شبهة، اســتقينا أغلبها من كتاب (الشــبهات الثلاثون) الذي ألفــه الدكتور عبد العظيم محمد المطعني، حيث عرض في كتابه (الشــبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية) لثلاثٍ وثلاثين شبهة، ولكن بعض هذه الشبه غير ذات بالٍ أعرضنا عنها، وبعضها الآخر مندرج تحت شــبه أخرى، ولكن جملة الــردود التي ردّها على هذه الشبهات كانت سطحية آناً، وناقصةً آناً أخرى، لذلك قمت بإعادة دراستها، وتفنيدها، وفق منهج علمي متين.

وكانت هذه الشبهات هي قوام القسم الأول من الكتاب.

أما القســم الثاني من الكتاب فقد جعلته حقلاً تطبيقيــاً أعرض فيه بعض الأحاديث التي كثرت حولها الشبهات؛ مبيناً مطاعن من طعن فيها، ذاكراً جواب المحدثيــن وأهل العلم في تبيانها وبيان وجه الصواب فيها. ولم ألتزم ســرد كل الأحاديث التي ثارت حولها الشــبهات، وإنما جعلت ما أذكر أنموذجاً يستنار به في تبيان مناهج المحدثين في إيضاح وجه الحق.

وقــد اعتمدت في ســبيل إعداد هذا الكتــاب على المنهج الاســتقرائي التحليلي المقارن، حيث بدأت بعرض الشــبهة كما يسوقها أصحابها، وعرضت أدلتهم بإنصافٍ، ثم عمدت إلى تفكيك هذه الشــبهة وصولاً إلى تفنيدها، مقارناً بين ما يمكن أن يسمى أصولاً يعتمد عليها المشككون وبين أصول المحدثين في النقد، راسماً في النهاية خلاصة علمية منسجمةً مع طرائق المحدثين ومناهجهم في البحث والاستدلال.

ولا بد من الإشـــارة إلىٰ أن المادة الأولية لهـــذه المحاضرات كانت عبارة عن محاضرات ألقيتها علىٰ طلاب الســـنة الرابعة في كلية الشريعة بجامعة حلب عام ٢٠١٠ عندما كنت أدرسهم مقرر (دراسات في السنة النبوية وتاريخها)، وقد قام بعض طلابـــي الأفاضل في البرنامج العربي بكلية الإلهيات في جامعة غازي عنتاب، بتفريغ هذه المحاضرات من مسوداتها، لترىٰ النور علىٰ أيديهم.

وأخيـــراً أقول: إن هذا جهد المقل الضعيـــف العاجز، فإن كنت قد أصبت فذلك محض فضلٍ من الله تعالىٰ، وإن جانبت الصواب فذاك بســـبب قصوري وجهلي وقلة حيلتي.

والله أســـأل أن يتقبل هذا العمل، ويجعله خالصـــاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولىٰ ونعم النصير.

وكتبه

د. عبد العزيز محمد الخلف

تركيا - غازي عنتاب

الرابع من شهر جمادىٰ الأولىٰ لعام ١٤٣٩، الموافق لـ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٨

❖ ❖ ❖

القسم الأول

شبهات حول السنة النبوية

المحور الأول: الاحتجاج بالسنة

ويتضمن الشبهات الآتية:

الشبهة الأولى: السنة ليست وحياً

الشبهة الثانية: مصدر السنة ليس معصوماً

الشبهة الثالثة: ظنية السنة

الشبهة الرابعة: ادعاء النهي القرآني عن الإيمان بالسنة والعمل بها

الشبهة الخامسة: الاكتفاء بالقرآن عن السنة

الشبهة السادسة: منع الخلفاء رواية الحديث وترديده

الشبهة السابعة: تشدد الخلفاء في الرواية وحبس المكثرين منها

الشّـــبهـة الثامنة: حرق كتب الحديث

الشبهة الأولى

السنة ليست وحياً

الشبهة:

السنة الواردة عن رسول الله ﷺ ليست وحياً من الله تعالى، بل هي أقوالٌ صدرت عن رسول الله لم يَقْصِد منها أن تصير شرعاً بعده، بل طلب من أصحابه أن لا يكتبوا شيئاً من سنته؛ لأنه يرى أنها ليست تشريعاً.

أما ما يحتج به أهل السنة من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤]، فليس المراد منه السنة، إنما الضمير (هو) راجعٌ إلى القرآن، فهو الوحي المقصود.

وكذلك الحديث الذي جاء فيه: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»[(١)]، فهو حديثٌ غير صحيحٍ.

تفنيد الشبهة:

قبل الخوض في تفنيد هذه الشبهة لابد من ضبط تعريف الوحي وأشكاله وكيفياته.

أما **تعريف الوحي** فهو: الخبر المخفي السريع الموجه إلى خاصٍّ من الناس.

---

(١) أبو داود، في السنة، باب لزوم السنة، حديث رقم (٤٦٠٦)، وأحمد: ٢٨/ ٤١٠.

وله عدة أقسام:

١ - إعلام الله النبي بالرسالة والتشريع بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام.

٢ - وحي الله لرسله وأنبيائه بلا واسطةٍ، كما كلم الله موسى عليه السلام، وكما كلم محمداً ﷺ ليلة الإسراء والمعراج.

٣ - الإلهام الفطري للإنسان، كإلهام الله لأم موسى أن تلقيه في البحر عندما كان صغيراً، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٧].

٤ - الإلهام الغريزي للحيوان، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل:٦٨].

٥ - الإشارة الرمزية المعبرة، قال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم:١١].

٦ - تزيين الشياطين ووسوستهم، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ﴾ [الأنعام:١٢١].

والوحي المراد نفيه هنا هو الوحي بمعناه الأول.

أما **كيفية نزول الوحي** على النبي فكان يكلمه شفاهاً، أو يأتيه بصورة رجلٍ، أو يأتيه في المنام، وغير ذلك. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى:٥١].

والذي يهمنا هنا هو أن نثبت أن السنة وحيٌ من الله تعالى كالقرآن الكريم، والأدلة على أن السنة وحيٌ كثيرةٌ نذكر منها:

١- قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء:١١٣].

٢- وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [البقرة:٢٣١].

٣- وقال: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب:٣٤].

فهذه الآيات تنص على أن الله تعالى أنزل على رسوله الكتاب والحكمة، والحكمة هي السنة، قال الشافعي: «فذكر الله الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أرضى من أهل العلم يقول: الحكمة سنة رسول الله، وهذا يشبه ما يقول؛ لأن القرآن ذِكرٌ، واتبعته الحكمة، وذَكَرَ الله مَنَّه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز -والله أعلم- أن يقال الحكمة ههنا إلا سنة رسول الله، ذلك أنها مقرونةٌ مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحَتَّم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: فرضٌ، إلا لكتاب الله ثم سنة رسوله؛ لما وصفنا من أن الله جعل الإيمان برسوله مقروناً بالإيمان به»[(١)].

٤- وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء:١٠٥]، وفيها دليلٌ أنه يحكم وفق وحيٍ عنده غيرِ القرآن، أو يحكم باجتهاده الذي يجب قبوله، ولو كان المراد الحكم بالقرآن فقط لقال: (لتحكم بين الناس بما أنزل إليك)، ولما قال: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾.

(١) الرسالة للشافعي: ٧٣.

قال القرطبي: «﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ معناه: على قوانين الشرع؛ إما بوحيٍ ونصٍّ، أو بنظرٍ جارٍ على سَنَن الوحي»[(١)].

أما السنة: فقد وردت فيها أحاديث عدة تبين هذا المعنى نذكر منها:

١ - قال ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، لا يوشك رجلٌ شبعانُ على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلالٍ فأحِلُّوه، وما وجدتم فيه من حرامٍ فحرموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي نابٍ من السباع، ولا لُقَطَة معاهدٍ حتى يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقومٍ فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه فله أن يُعْقِبَهم بمثل قراه»[(٢)].

وهذا الحديث حديثٌ صحيحٌ، ورجاله كلهم ثقاتٌ مأمونون.

ووجه الدلالة في هذا الحديث أنه:

أ - أوتي القرآن ومثله معه، والمثلية تقتضي التساوي، ومعلوم أنه لا تساوي بين القرآن والسنة من حيث العدد، فدل بالضرورة على أن المراد التساوي من حيث الحجية، فكما أن القرآن حجةٌ، فكذلك السنة.

ب- أنه نصَّ على التسوية بين تحريمٍ ثبت بالقرآن وتحريمٍ ثبت بالسنة.

ج- أنه ذكر أمثلةً لأحكام ثبتت حرمتها بالسنة لا بالقرآن، فدل على أنها حجةٌ ووحيٌ.

٢ - حديث يعلى بن أمية: أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجِعِرَّانة، وعليه

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٥/ ٣٧٦.

(٢) أبو داود، في السنة، باب لزوم السنة، حديث رقم (٤٦٠٦)، ورواه أحمد: ٢٨/ ٤١٠ بلفظ: «ألا إني أوتيت القرآن ...».

جُبَّةٌ، وعليه أثر الخَلُوقِ، أو قال: صفرة، فقال: كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي؟ فأنزل الله على النبي ﷺ فستر بثوبٍ، وودت أني قد رأيت رسول الله ﷺ وقد أنزل عليه الوحي، فقال عمر: تعال، أَيَسُرُّك أن تنظر إلى رسول الله ﷺ وقد أنزل الله عليه الوحي؟ قلت: نعم، فرفع طرف الثوب، فنظرت إليه، له غطيطٌ كغطيط البَكَر، فلما سُرِّيَ عنه قال: «أين السائل عن العمرة؟ اخلع عنك الجبة، واغسل أثر الخلوق عنك، وأَنْقِ الصفرة، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك»[(١)]. قال الزركشي: «وهو دليلٌ قطعيٌّ على أن السنة كانت تنزل عليه كما ينزل القرآن»[(٢)].

٣ – قال عبد الله بن عمرو بن العاص: كنت أكتب كل شيءٍ أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيءٍ تسمعه ورسول الله ﷺ بشرٌ يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق»[(٣)].

٤ – أن رجلاً قال: يا رسول الله أي البلدان أحب إلى الله، وأي البلدان أبغض إلى الله؟ قال: «لا أدري حتى أسأل جبريل»، فأتاه جبريل، فأخبره أن «أحب البقاع إلى الله المساجد، وأبغض البقاع إلى الله الأسواق»[(٤)].

٥ – هناك كثير من القضايا التي سئل رسول الله ﷺ عنها، فلم يجب عنها

---

(١) البخاري، في العمرة، باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج، حديث رقم (١٦٩٧).
(٢) البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: ٨/ ٢٥١.
(٣) أبو داود، في العلم، باب كتاب العلم، حديث رقم (٣٦٤٦)، وأحمد: ١١/ ٤٠٦.
(٤) البزار: ٨/ ٣٥٢، وابن حبان: ٤/ ٤٧٦.

حتىٰ نزل عليه الوحي، كالسؤال عن الروح[١]، ومن قذف امرأته[٢]، وهي أدلةٌ علىٰ أنه لا يتكلم إلا بوحيٍ.

فكل هذه الأدلة تدل علىٰ أن السنة وحيٌ من الله تعالىٰ واجبة الاتباع.

وحتىٰ لو لم تكن السنة وحياً، فإن الله ألزمنا أن نتبع الرسول، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩]، وقال: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ﴾ [النور:٥٤]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ [محمد:٣٣]، وقال: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران:٣٢]

❖ ❖ ❖

(١) عن عبد الله بن مسعود قال: بينما أنا أمشي مع النبي ﷺ في حرث، وهو متكئ علىٰ عسيب، إذ مر بنفر من اليهود، فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح، فقالوا: ما رابكم إليه، لا يستقبلكم بشيء تكرهونه، فقالوا: سلوه، فقام إليه بعضهم فسأله عن الروح، قال: فأسكت النبي ﷺ، فلم يرد عليه شيئا، فعلمت أنه يوحىٰ إليه، قال: فقمت مكاني، فلما نزل الوحي قال: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء: ٨٥]. (مسلم، في صفة القيامة، باب سؤال اليهود عن الروح، حديث رقم (٢٧٩٤).

(٢) عن ابن عمر قال: إن أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان، قال: يا رسول الله، أرأيت أن لو وجد أحدنا امرأته علىٰ فاحشة، كيف يصنع إن تكلم تكلم بأمر عظيم؟ وإن سكت سكت علىٰ مثل ذلك، قال: فسكت النبي ﷺ فلم يجبه، فلما كان بعد ذلك أتاه، فقال: « إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، فأنزل الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة النور: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ [النور: ٦] مسلم، في الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفىٰ عنها زوجها، حديث رقم (١٤٩٣).

الشبهة الثانية

مصدر السنة ليس معصوماً

الشبهة:

رسول الله ﷺ بشرٌ، ولم يُقَدِّم نفسَه للناس إلا بوصفه بشراً، والبشر عرضةٌ للخطأ والنسيان، وبالتالي لا عصمة له، وإنما أفعاله وأقواله يعتريها ما يعتري أفعال البشر وأقوالهم، وهو ﷺ يعبر عن هذا المعنى ذاته عندما أمر أصحابه أن يتركوا تأبير النخل، فتركوه، فلم يحمل النخل وفَسَد المحصول، فقال لهم: «أنتم أدرى بأمور دنياكم»، وهذا دليلٌ صريحٌ على أن النبي ﷺ يخطئ، وإذا ثبت خطأ النبي ﷺ في حادثةٍ واحدةٍ فقد ثبت أن أقواله وأفعاله لا تحمل طابع الوحي، بل هي أقوالٌ معرَّضةٌ للخطأ، وهو ليس بمعصومٍ، فهو إنسانٌ لا إله.

تفنيد الشبهة:

يتناول الرد على هذه الشبهة الحديث عن عصمة النبي ﷺ عموماً، ودلالة هذا الحديث خصوصاً:

أولاً: عصمة النبي ﷺ:

١ – معنى العصمة: قال ابن حجر: «حفظ الأنبياء من النقائص وتخصيصهم بالكمالات النفيسة والنصرة والثبات في الأمور وإنزال السكينة». والفرق بينهم

وبيـــن غيرهم أن العصمة في حقهـــم بطريق الوجوب وفي حـــق غيرهم بطريق الجواز[١]. وقال المناوي: «العصمة: مَلَكة اجتناب المعاصي مع التمكُّن منها»[٢].

٢- من أي شـــيء عُصِمَ الأنبيـــاء؟: اتفق أهل الإســـلام أن الأنبياء عليهم الســـلام معصومون عن الكفر والكبائر وكل ما يخل بالتبليغ، كالشـــك والجهل بالأحـــكام المنزلة عليهم، وكتمان الوحي والكذب والوســـواس، والتقصير في التبليغ، وتسليط الجن والإنس عليهم بما يخل بالرسالة.

وبالجملة فهم معصومون من جميـــع الكبائر، أما الصغائر فالصواب أنهم معصومون من تَعَمُّد فعلها، أما وقوعها خطأً أو نســـياناً فقد اختلف العلماء فيها، والأرجح أنها قد تقع، إلا أنهم لا يقرون عليها، وذلك لا ينافي الكمال؛ لأن العبد بعد التوبة خيرٌ منه قبل التوبة. قال تعالىٰ: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح:٢]، وقال: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر:٥٥].

قال ابن حزم: «فبيقين نَدْرِي أَن الله تَعَالَـــىٰ عصمهم قبل النُّبُوَّة من كل مَا يُؤْذونَ بِهِ بعد النُّبُوَّة فَدخل فِي ذَلِك السّـــرقَة والعدوان وَالْقَسْـــوَة وَالزِّنَا واللياطة وَالْبَغـــي وأذىٰ النَّاس فِي حريمهم وَأَمْوَالهمْ وأنفســـهم وكل مَا يعـــاب بِهِ الْمَرْء ويتشكىٰ مِنْهُ ويؤذىٰ بِذكرِهِ»[٣].

٣- اجتهاد الأنبياء عليهم الســـلام: لا ريـــب أن الأنبياء تَعْرِض لهم بعض القضايا التـــي تُلْجِئُهم إلىٰ الاجتهاد في بيان حكمها، ولكن هل تشـــمل القضايا

(١) فتح الباري: ١١/ ٥٠٢.
(٢) تاج العروس: مادة (عصم).
(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ٤/ ٢٥.

التي يجتهدون فيها أمور الدين أم تقتصر على الدنيويات؟ اختلف العلماء في هذه القضية على أقوال متعددة أشهرها قولان:

القول الأول: أن الأنبياء يجتهدون في الأمور الدنيوية، ولا يجتهدون في أمور الدين. وهو قول الظاهرية وبعض الأشاعرة والمعتزلة، واستدلوا على ذلك بأدلة من القرآن والسنة:

أما القرآن: فآيات منها:

أ. قال تعالى ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤]، فدل ذلك على أن الرسول لا يتكلم إلا بوحيٍ، فلا اجتهاد في التشريعات.

ب. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء:٤٥]، فقد حصر الله نذارة النبي لقومه بالوحي، والسنة كالقرآن في كونها وحياً، ولا اجتهاد بأمر ربه.

ج. وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤].

د. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة:٤٤-٤٦].

وأما السنة فأحاديث منها:

أ- أن رسول الله ﷺ سئل عن الخمر فقال: «ما أُنْزِل عليَّ منها شيءٌ إلا هذه الآية الفاذة الجامعة: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة:٧-٨]»[(١)]، فلو جاز له الاجتهاد لاجتهد في بيان الحكم، ولم يقتصر على قوله أنه لم يُوحَ إليه بحكمها شيءٌ.

(١) البخاري، في التفسير، باب تفسير سورة الزلزلة، حديث رقم (٤٦٧٨)، ومسلم، في الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، حديث رقم (٩٨٧).

ب ـ وجاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتيها من سعد إلى رسول الله ﷺ، وذكرت أن عمهما قد أخذ ميراثهما، فقال ﷺ: «يقضي الله في ذلك» فنزلت آية الميراث، فبعث رسول الله ﷺ إلى عمهما فقال: «أعط ابنتي سعد الثلثين، وأعط أمهما الثمن، وما بقي فهو لك»(١).

القول الثاني: وهو قول الأئمة الأربعة أن النبي ﷺ مجتهدٌ في الأمور الدينية كما يجتهد في الأمور الدنيوية، إلا أنه لا يجتهد إلا بعد انتظار نزول الوحي. واستدلوا بالقرآن والسنة:

أما القرآن، فآياتٌ كثيرةٌ منها:

أ ـ قال تعالى: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [الحشر:٢]، والاعتبار: رد حكم الشيء إلى نظيره، ورسول الله ﷺ داخل في هذا العموم، بل هو أجلُّ المعتبِرين.

ب ـ كان النبي ﷺ يأذن لمن يعتذر له من المنافقين عن التخلف عن الجهاد، فأنزل الله معاتباً: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعۡلَمَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [التوبة:٤٣]، فلو كان إذنه بالوحي لما عُوتِب عليه، فتعيَّن أنه اجتهادٌ.

ج ـ عاتب الله نبيه ﷺ لأنه أخذ الفداء من أسرى بدر فقال: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الأنفال:٦٧].

د ـ صلى رسول الله ﷺ على رأس النفاق عبد الله بن أبي سلول فأنزل الله تعالى معاتباً ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا وَلَا تَقُمۡ عَلَىٰ قَبۡرِهِۦٓۖ﴾ [التوبة:٨٤].

---

(١) أبو داود، في الفرائض، باب ما جاء في ميراث الصلب، حديث رقم (٢٨٩١)، والترمذي، في الفرائض، باب ميراث البنات، حديث رقم (٢٠٩٢). وقال: حديث صحيح.

أما السنة فأحاديث منها:

أ. أمر رسول الله ﷺ أصحابه الذين ليس معهم هدي في حجة الوداع أن يتمتعوا، وقال: «لو استقبلت من الأمر ما استدبرت لم أسق الهدي»[(١)]. فدلَّ على أنه اجتهد في سوق الهدي، ثم ظهر له أنه لو لم يفعل لكان أفضل.

ب. حادثة تأبير النخل، وجاء فيها: «إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشرٌ»[(٢)].

وأجابوا عن أدلة الفريق الأول أن النبي ﷺ لا يجتهد قبل أن ينتظر الوحي، وفي الحوادث التي سقتموها كان ينتظر الوحي، ولذلك لم يجتهد على الفور، رجاء نزول شيءٍ من الوحي.

ولعل الأرجح في هذه القضية: أن النبي ﷺ يجتهد في الأمور الدينية والدنيوية على حدٍّ سواء، فإن سكت الوحي عنه فقد أصاب مراد الله، وإن صُوِّب فقد حصل المراد، وإنما يقتدي الناس به فيما صوب إليه لا بما رجع عنه، ولا يخل ذلك بالعصمة؛ لأنه إن أخطأ أرجعه الوحي إلى الحق والصواب.

ثانياً: حديث تأبير النخل:

ليس في حديث تأبير النخل ما يدل على أن النبي ﷺ غير معصوم، لأن هذا الحديث لم يُرِدْ به النبي ﷺ التبليغ عن الله، ولم يكن فيه أمر للصحابة أن يتركوا التأبير، إنما هي مشورةٌ من رسول الله ﷺ لهم في تركه، وهي –أي مسألة التأبير– أمر يخضع للتجارب، ورسول الله ﷺ ليس خبيراً زراعياً، ولذلك لما

---

(١) مسلم، في الحج، باب بيان وجوه الإحرام، حديث رقم (١٢١٦).

(٢) مسلم، في الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا، دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا، على سبيل الرأي، حديث رقم (٢٣٦٢).

روجع في أن ترك التأبير أدىٰ إلىٰ فساد المحصول أرشدهم إلىٰ قاعدة جليلة، فقال: «إنما أنا بشرٌ، إذا أمرتكم بشيءٍ من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيءٍ من رأيي فإنما أنا بشرٌ».

علىٰ أن بعض العلماء يرىٰ أنه من المستبعد أن لا يعلم النبي ﷺ أن ترك التأبير يؤدي إلىٰ فساد المحصول، فهو العربي الذي عاش عمره في أحضان هذه الطبيعة، ورأىٰ كيف يفعل أصحاب النخيل دوماً، ولكنه أراد أن يعطيهم درساً بليغاً في أن الله أقام هذا الكون وفق منظومة الأسباب والمسببات.

إذن: فليس في حديث تأبير النخل دليلٌ علىٰ عدم عصمة رسول الله ﷺ؛ لأن أحداً لم يقل أن المعصوم يجب أن يعلم كل ما في الكون، فذلك ليس من العصمة في شيءٍ، بل رسول الله ﷺ لم يدعي لنفسه ذلك، بل هو الذي بيَّن لأصحابه أنه بشرٌ، والبشر يجوز له أن يجتهد في أمور معاشه، فيرىٰ أنه الأصلح له، ولو كان الصواب غير ذلك، وهو أمرٌ لا يتعلق بالتبليغ والتشريع.

❖ ❖ ❖

الشبهة الثالثة

ظنية السنة

الشبهة:

إنَّ كل راوٍ من رواة الخبر الآحادي غير معصومٍ عن الخطأ، ولا عن الكذب، فيحتمل أن يكون الـراوي قد كذب أو خطأ في الحديـث، فلا يجوز –والحالة هذه– أن يكون حديثه مصدراً للتشريع.

ويشهد لهذا المعنى بعض آياتٍ من القرآن الكريم تَعِيبُ اتباع الظن، منها:

أ. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسـراء:٣٦]، وظاهر هذه الآية أن الخبر غير المتواتر لا يجوز العمل به؛ لأنه لا يورث علماً.

ب. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء:١٧١]، وخبر الواحد إذا لم يكن معصوماً عن الكذب محتَمِلٌ للكذب والغلط، فلا يكون حقاً، ولا يجوز القول بوجوب العمل به.

ج. قـال تعالـى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [يونـس:٣٦]، وخبر الواحد ظنٌّ، فهو لا يغني شـيئاً، فلا موجب للعمل به، بل إن من يتبع السنة –وهي ظنٌّ– مذمومٌ عند الله، وهو على باطلٍ في مسـعاه، فكيف تكون السـنة مصدراً من مصادر التشريع وهذا حالها؟

تفنيد الشبهة:

أولاً: أقسام السنة من حيث العدد:

ليست السنة جميعها أخبار آحادٍ تُورِث الظن، بل إن السنة من حيث العدد تنقسم إلى قسمين:

الأول: المتواتر: «هو الذي رواه جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، إلى انتهاء السند، وكان مستندهم الحس»[(١)]، فهو كما يقول ابن الصلاح: «عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه»[(٢)]، وهو على قسمين:

١ - متواتر لفظاً، وهو ما رواه ذاك الجمع بلفظه، وذلك كحديث: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[(٣)]، وحديث المسح على الخفين، وقد بلغت عند بعض العلماء (١١٠) أحاديث.

٢ - متواتر معنىً: وذلك بأن تتوارد الأحاديث على معنىً واحدٍ في عدة أحاديث، ولو كانت الحوادث أو القصص متغايرةً، كحديث رفع اليدين في الدعاء وأعدادها كثيرةٌ جداً.

والمتواتر بقسميه قطعي الثبوت يورث اليقين.

الثاني: الآحاد: وهو مالم يبلغ رتبة التواتر من الحديث. وهي لا تورث اليقين.

---

(١) منهج النقد: ٤٠٤.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ٢٦٧.

(٣) البخاري، في العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، حديث رقم (١١٠)، ومسلم، في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، حديث رقم (٣).

ثانياً: مدلول الأدلة التي تدل على ظنية السنة:

النصوص التي أوردوها مما يدل على ضرورة ألا يتبع الإنسان إلا العلم هي أدلةٌ وُضِعَت في غير موضعها الصحيح، وجملة ذلك أن الله نهى عباده المؤمنين أن يتبعوا مالم يَثْبُت عندهم بدليلٍ مقبولٍ في شريعة الله؛ من نصٍّ شرعيٍّ، أو برهان عقليٍّ صحيحٍ، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]، وقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء:١٧١].

كما نَعَى الله عن الكافرين تقليد آبائهم من غير برهانٍ من الله، لكنهم اتبعوا الأوهام -الظنون- التي قامت في نفوسهم وتمكنت بعامل التقليد، فقال: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس:٣٦].

إذن: فالظن المذموم -وهو مراد القرآن الكريم من هذا المصطلح- هو الاعتقاد الْمُخْطِئ من غير دليلٍ، وليس هو الظن الذي اصطلح عليه فقهاؤنا في الأمور التشريعية، فإنهم أرادوا فيه العلم الراجح في النظر، مع احتمال الخطأ احتمالاً مرجوحاً؛ لتعسر اليقين في الأدلة التكليفية.

ثالثاً: الظن المنهي عن اتباعه:

لو كان كل الظن مَنْهِيّاً عن اتباعه لوجب علينا ألا نتبع بعض آي القرآن الكريم؛ لأنها وإن ثبتت يقيناً، إلا أن دلالتها ظنيةً، ذلك أن أدلة الأحكام من حيث الثبوت والدلالة تقسم أربعة أقسام:

١ - أدلة قطعية الثبوت والدلالة معاً.

٢ - أدلة قطعية الثبوت ظنية الدلالة.

٣ - أدلة ظنية الثبوت قطعية الدلالة.

٤ - أدلة ظنية الثبوت ظنية الدلالة.

فالقسمان الأولان يشترك فيهما القرآن الكريم والمتواتر من السنة، والقسمان الآخران مختصان بالسنة. وهذا يجعلنا نقول: إن في القرآن الكريم ما هو ظني الدلالة، ومع ذلك فإن اتباعه واجبٌ، وليس ذاك من الظن المذموم، بل إن رحمة الله اقتضت ذلك، فتحاً للباب وتوسيعاً على العباد، بل إنّ الله سبحانه وتعالى جعل الظن المجرد أساساً لحكمٍ شرعيٍّ، فقال: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فأجاز الله للزوج أن يرجع إلى زوجته إن ظن أنه وهي سيقيمان حدود الله.

رابعاً: حكم العمل بحديث الآحاد:

ذكر المحدثون أدلةً كثيرةً على جواز العمل بحديث الآحاد، وهو يورث الظن فقط، ومن هذه الأدلة:

أ- قال ﷺ: «نضَّر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلَّغه، فرُبَّ مُبَلَّغٍ أحفظ من سامعٍ»[(١)].

ب- عن عبد الله بن عمر قال: «بينا الناس بقباء في صلاة الصبح، إذ جاءهم آتٍ، فقال: إن رسول الله ﷺ قد أُنزلَ عليه الليلة قرآنٌ، وقد أُمِر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشأم، فاستداروا إلى الكعبة»[(٢)].

(١) ابن ماجه، في المقدمة، باب من بلغ علماً، حديث رقم (٢٣٢).

(٢) البخاري، في القبلة، باب ما جاء في القبلة، حديث رقم (٣٩٥)، ومسلم، في المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، حديث رقم (٥٢٦).

قال الشافعي: «قد تركوا قبلةً كانوا عليها بخبر واحدٍ، ولم يُنْكِر ذلك عليهم رسولُ الله صل الله عليه وسلم»[(١)].

ج ـ قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦]، وهو يدل بمفهومه علىٰ أن من لم يكن فاسقاً فخبره مقبول، وهو يشمل الواحد وغيره.

د ـ قال تعالىٰ: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ﴾ [التوبة:١٢٢]. فجعل من واجب المتفقهين في الدين أن ينذروا قومهم، وأوجب علىٰ قومهم قبول ما ينذرونهم به، ولم يشترط أن يكون خبرهم متواتراً.

خامساً: خبر الآحاد المحتف بالقرائن:

ليس كل خبر الآحاد ظنياً، بل إن بعض الآحاد ما هو قطعيٌّ، وهو ما يسمىٰ بالخبر المحتفِّ بالقرائن، وله صور منها:

أ ـ أن يكون الحديث موضع إجماع علىٰ الاحتجاج به بين العلماء.

ب ـ أن يكون الحديث متصلاً، بروايته من طريق أئمة الحديث الحفاظ، ولا يكون غريباً.

ج ـ إذا كان الحديث مروياً بما قيل إنه أصح الأسانيد، ولم يكن غريباً أيضاً.

«فمثل هذه الصور يفيد العلم القطعي للمتبحر في معرفة أحوال الرجال؛ مثل روايات مالك عن نافع عن ابن عمر، فالمحدث يقطع بها، لما يعلم من حال كل واحدٍ منهم من الورع والتقىٰ والحفظ العظيم المتين بحيث يستبعد عن مثلهم

(١) تدريب الراوي: ١/ ٧٣.

فـــي العادة وقوع الخطـــأ، فإذا خرج عن الغرابة بأن يروىٰ مـــن وجه آخر أو أكثر استحال لدىٰ العالم أن يقع فيه الخطأ، وارتقىٰ إلىٰ اليقين القاطع، وإن كان الخبر لا زال آحادياً غير متواتر»[١].

قال ابن حجر: «وهـــذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منهـــا إلا العالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطلع علىٰ العلل، وكون غيره لا يحصل له العلـــم بصدق ذلك -لقصوره عن الأوصاف المذكورة التي ذكرناها- لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور»[٢].

والخلاصة: أن السنة ليست كلها ظنية، وما كان منها ظنياً فهو من قبيل الظن الواجـــب الاتباع، ثبت ذلك في القرآن والســـنة، والإجماع حاصلٌ علىٰ وجوب العمل به، لم يخالف إلا من شذّ.

❖ ❖ ❖

(١) منهج النقد: ٢٤٧.

(٢) نزهة النظر: ٦٣.

الشبهة الرابعة

ادعاء النهي القرآني عن الإيمان بالسنة والعمل بها

الشبهة:

يدعي بعضهم أن القرآن ينهى أتباعه عن الإيمان بالسنة أو الاحتجاج بها، وذلك في آيتين من كتاب الله:

الآية الأولى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:٣].

الآية الثانية: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

ومعنى الآيتين: لا تؤمنوا بسنة رسول الله، ولا تتبعوها في حياتكم؛ لأن الإيمان بها كفر، والعمل بها ضلال.

تفنيد الشبهة:

١ـ يقول الله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [حرج في تبليغه] ﴿مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ قال ابن كثير: «اقتفوا آثار النبي الأمي الذي جاءكم بكتاب أنزل

إليكم من ربِّ كل شـــيء ومليكه، ولا تتبعوا من دونه أولياء، أي: لا تخرجوا عما جاءكم به الرسول إلىٰ غيره، فتكونوا قد عدلتم عن حكم الله إلىٰ حكم غيره»[(١)].

وقال القرطبي في تفســير ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾: «يعني: الكتاب والسنة»[(٢)].

فالآية: تثبيت للمؤمنين علىٰ ما بعث به رســول الله، ونهي عن اتباع طريق غير طريقه. والمنطق الســليم يفرض ألا يبعث الله برسولٍ ثم يتخذ منه منافساً، إلا إن قَصُرَ علم الله حاشــاه سبحانه وتعالىٰ. ثم، كيف يطلب الله من رسوله أن يخبر الناس أن لا يأخذوا عنه شــيئاً، وأولىٰ شيء ينبغي للعقلاء أن لا يأخذوا منه -ما دام الله يأمرهم بعدم اتباعه- أن لا يأخذوا عنه القرآن.

وبهذا يظهر تهافت هذه الشبهة، وأن الاستدلال بهذه الآية استدلالٌ باطلٌ.

٢ـ أما الآيــة الثانية: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ ﴿١٨٣﴾ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ ۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿١٨٤﴾ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ [أي الكفــار] فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾. قــال الطبري: «فبــأي تخويف وتحذير وترهيب بعد تحذير محمــد وترهيبه الذي أتاهم به من عند الله في آي كتابه يصدقون»[(٣)]. فالآية: تنعىٰ علىٰ الكافرين كفرهم، وتشــير إلــىٰ دلائل الإيمان اللائحــة أمامهم، من خلق الســماوات والأرض، واقتراب أجلهم، والمخلوقــات. فمن لا يتعظ بهذا الحديث لن يتعظ بغيره، يقول تعالىٰ:

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٣/ ٣٨٧.
(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ١٦١.
(٣) تفسير الطبري: ١٠/ ٦٠٣.

﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. وانتبه لهذه المفردات: يأمر- ينهى- يحل- يحرم- يضع. أليس العمل بمضمون هذه الأوامر هو عمل بالسنة وامتثال لما فيها من أوامر ومناهٍ؟.

❖ ❖ ❖

الشبهة الخامسة

الاكتفاء بالقرآن عن السنة

الشبهة

على فرض أنّ السنة قد وصلتنا سليمةً من غير شائبة، وأنّ عملية التدوين كانت دقيقةً للغاية، فإن ذلك لا يَدُلُّ على أنها حجةٌ واجبة الاتباع، بل إن القرآن هو الحجة وحده، وقد دلت آياته على ذلك:

قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، فهذه الآيات تدل على أن الكتاب قد حوى كل شيءٍ من أمور الدين وكلّ حكم من أحكامه، وأنه بيَّن ذلك وفصَّلَه، بحيث لا يُحْتاج إلى شيءٍ آخر، وإلا كان الكتاب مُفَرِّطاً فيه، ولَمَا كان تبياناً لكل شيءٍ، فيلزم منه الكذب في خبره سبحانه وتعالى، وهذا محال.

وقد عبَّر البيان الإلهي عن ذلك بكل وضوحٍ، فقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت:٥١].

تفنيد الشبهة:

يكمن الجواب عن هذه الشبهة في محورين:

الأول: معنى تبيان القرآن للأحكام: فقد استدل المنكِرون على دعواهم

بضرورة الاكتفاء بالقرآن عن السنة بآيات من القرآن الكريم، إلا أن فعلتهم هذه تضمنت كثيراً من المغالطات نذكر منها:

١ – ليس في قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨] دليلٌ على أنّ القرآن كافٍ في التشريع، ذلك أن معنى الكتاب في هذه الآية اللوح المحفوظ، فهو لذلك حوى علم الأولين والآخرين بتفصيلٍ دقيقٍ لكل شيءٍ، وليس للقرآن هنا أيُّ ذِكرٍ، يدلنا على ذلك سياق الآيات، يقول تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨]، فالآية تتحدث عن عظيم علم الله تعالى، وإحاطته بكل شيءٍ في الوجود من دوابَ وطيورٍ وغيرها، وقد شَمِل علم الله كل شيءٍ، وقَدَّر ما يقع لكلٍّ منها، وإليه تُحْشَر جميعها، وذلك كقوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد:٢٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس:٦١]؛ فالمراد بالكتاب في هذه الآيات إنما هو اللوح المحفوظ.

قال القرطبي: «قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾، أي: في اللوح المحفوظ، فإنه أَثْبَتَ فيه ما يقع من الحوادث»(١).

ولو سلمنا جدلاً أنّ معنى الكتاب في هذه الآية هو القرآن، وهو ما نصت عليه الآية الأخرى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، فإنها لا

(١) تفسير القرطبي: ٦/ ٤٢٠.

تـــدل على ما أراده المبطِلون، ذلك أن تبيان القرآن إنما هو تبيان إجمالي لأصول الديـــن وقواعده، فقد حوى القرآن كل ما يَحتاج إليـــه المكلفون من أوامر ونواهٍ وعقائد وشرائع، وبشارةٍ ونذارةٍ، وليس معنى ذلك أنه لا يُحْتاج إلى السنة المبيِّنة له، فهو وحيٌ والســـنة وحيٌ، ورســـول الله ﷺ لا ينطق عن الهوى، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجـــم:٣-٤]. قـــال القرطبي: «ما تركنا شـــيئاً من أمر الدين إلا وقد دلَّلْنا عليه في القرآن، إما دلالةً مبينةً مشـــروحةً، وإما مجملةً يُتَلقَّى بيانها من الرســـول عليه الصلاة والســـلام، أو من الإجماع، أو من القياس الذي ثبت بنص الكتاب»(١).

أما الآية الثالثة، وهي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبـــوت:٥١] فهي تذكر أن القـــرآن معجزةٌ، وهذه المعجزة كافيةٌ في الدلالة على صدق نبوة ســـيدنا محمد ﷺ، يدلنا على ذلك الآية التي تسبق هذه الآية، وهي قوله تعالـــى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥٠ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبـــوت:٥٠-٥١]، فليس في الآيـــة حديثٌ عن القرآن كمصدرٍ من مصادر التشـــريع، إنما الحديث عن المعجزة القرآنية، ولا ريب أنّ القرآن معجزةٌ خالدةٌ، وهي أكبر دليلٍ على صدق نبوة رسول الله ﷺ.

٢ - إنّ مـــن بديهيات النظر إلى كتاب الله أن ننظر إليه نظرةً كليةً، فلا تُأْخَذ آيةٌ مقطوعةً عن باقي الآيات، وإنما نفهم كلام الله كوحدةٍ موضوعيةٍ متكاملةٍ.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، فإنا -وإن ســـلَّمنا جدلاً أنّ الآيات الثلاثة ســـالفة

(١) القرطبي: ٦/ ٤٢٠.

الذكر تنص على أن القرآن قد حوى كل شيءٍ- لا نستطيع أن نأخذ منها حكماً، إلا إذا لم نجد آيات أخرى تتناول ذات الموضوع، وهذا ما يدل الدليل على خلافه، ذلك أن القرآن الكريم ذكر في آياتٍ متعددةٍ ما يتمم هذا المعنى، وتأمل هاتين الآيتين:

أ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، فهذه وظيفةٌ بيانيةٌ أعطاها الله لرسوله، وهذا صريحٌ في عدم الاكتفاء بالقرآن.

ب ـ قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، وهو نصٌّ صريحٌ في وجوب الأخذ بكل ما جاء به الرسول، ولو لم يكن من القرآن.

الثاني: الواقع العملي: فهذا الواقع يدل بوضوحٍ على عدم الاكتفاء بالقرآن مصدراً، وقد تواردت الأدلة على هذا المعنى الذي نقوله من أقوال العلماء سلفاً وخلفاً.

أ ـ قال عمران بن حصين لرجل ردد هذه الشبهة: «إنك امرؤ أحمق، أتجد في كتاب الله الظهرَ أربعاً لا يُجْهَر فيها بالقراءة ثم عدد له الصلاة والزكاة ونحو هذا، ثم قال: أتجد هذا في كتاب الله مُفَسّرًا، إن كتاب الله أبهم هذا، وإن السنة تفسر ذلك»[(١)].

ب ـ عن أيوب السختياني أن رجلاً قال لِمُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير: لا

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: ٢/ ١١٩٢.

تحدثونا إلا بالقرآن. فقال له مطرف: «والله ما نريد بالقرآن بدلاً؛ ولكنا نريد من هو أعلم بالقرآن منا»(١).

ج ـ حكي أن الإمام الشافعي كان جالساً في المسجد الحرام، فأتاه رجل من خراسان فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في أكل فرخ الزنبور؟ قال: حرام. فقال الخراساني: حرام؟ فقال: نعم، من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، والمعقول؛ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] هذا من كتاب الله وحدثنا سفيان، عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، عن مولىٰ الربعي، عن حذيفة، أن رسول الله ﷺ قال: «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر». هذه سنة رسول الله ﷺ، وحدثونا عن إسرائيل (وساق سنداً) أن عمر بن الخطاب، أمر بقتل الزنبور. وفي المعقول أن ما أمر بقتله فحرام أكله. فسكت الرجل ومضىٰ(٢).

د ـ قال الخطابي: «البيان ضربان: بيان جَلِيٌّ تناوله الذكر نصًّا، وبيان خفِيٌّ تناوله القرآن ضمنًا، وكان تفصيل بيانه موكولاً إلىٰ النبي ﷺ، وكان معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]، فمن جمع الكتاب والسنة فقد استوفىٰ وجهي البيان»(٣).

والخلاصة: أن القول بالاكتفاء بالقرآن عن السنة إنما يراد به هدم الدين بالكلية، لأنك لو أردت الاكتفاء بالقرآن عن السنة لتعطلت أركان الإسلام العملية؛

(١) جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١١٩٣.
(٢) حلية الأولياء: ٩/ ١٠٩.
(٣) تهذيب الأسماء واللغات للنووي: ٢/ ٢٢٧.

وهي الصلاة والزكاة والصيام والحج ، فليس في القرآن من أحكام الصلاة سوىٰ تقرير وجوبها، وطلب حسن أدائها، أما أركانها وواجباتها وسننها وشروطها وعدد ركعاتها وكيفية أدائها ، فهذا لا وجود له في القرآن، ولا طريق لمعرفته إلا بالسنة، ولا يقال هنا سبيلنا السنة العملية؛ لأنها جزءٌ من السنة عموماً، ولا دليل علىٰ التفريق بينها وبين السنة القولية، فالسنة القولية: «صلوا كما رأيتموني أصلي»[1] هي التي بينت ضرورة الاقتداء بالسنة العملية، كما أن السنة القولية هي التي تبين لنا ما هو واجبٌ من الصلاة، وما تَبْطُلُ بتركه، وما هو سنةٌ يَنْجَبِر بسجود السهو، وما هو سنةٌ لا يحتاج جابراً، وهي التي تبين لنا ما يُبْطِل الصلاة، وكيفية جُبْران هذا البطلان؛ إما بقضاءٍ وإما استئناف، وهكذا.

❖ ❖ ❖

(١) البخاري، في الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة، حديث رقم (٦٠٥).

الشبهة السادسة

منع الخلفاء رواية الحديث وترديده

الشبهة:

ورد عن خليفتي رسول الله ﷺ: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مواقف تدل على عدم الاهتمام بالسنة، لأنها ليست حجةً، ولذلك فقد أمرا بالإقلال من الرواية، وعدم الاشتغال بها، لاسيما إذا أدى إلى ترك الاشتغال بالقرآن.

قال ابن قتيبة: «كان عمر شديداً على من أكثر الرواية»[(١)].

وقال أبو هريرة لما سئل: أكنت تحدث في زمن عمر ما تحدثنا به؟ فقال: «لو حدثت في زمن عمر كما أحدثكم لضربني بمِخْفَقَتِه»[(٢)].

بل لقد أوصى عمر وفداً بعثه إلى الكوفة أن لا يرووا عن النبي شيئاً، فقال لهم: «إنكم ستقدمون على قوم لهم دَوِيٌّ بالقرآن كدوي النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم».

وهذا مَنْعٌ صريحٌ عن التحديث؛ لأن السنة ليست حجةً[(٣)].

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ٨٩.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي: ١/ ١٢. وأورده في جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١٢١ بلفظ قريب من هذا.

(٣) انظر: تدوين السنة، إبراهيم فوزي: ٥٨.

تفنيد الشبهة:

أولاً: ما ورد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

لم يثبت عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه نهى عن الأخذ بالسنة، أو حتى الإقلال من روايتها، بل ثبت عنه ما يخالف ذلك، فقد ثبت أخذه بالسنة وحدها في مناسباتٍ كثيرةٍ نذكر منها:

أ ـ بَعْث أسامة: روى البخاري أن رسول الله ﷺ بعث بعثاً، وأمر عليهم أسامة بن زيد، فطعن الناس في إمارته، فقام النبي ﷺ فقال: «إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وايم الله إن كان لخليقاً للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس لي، وإن هذا لمن أحب الناس إلي بعده»[(١)]. وكان تجهيز أسامة يوم السبت قبل موت النبي ﷺ بيومين، وكان ابتداء ذلك قبل مرض النبي ﷺ، فنَدَب الناسَ لغزو الروم في آخر صفر، ودعا أسامةَ فقال: «سر إلى موضع مقتل أبيك، فأوطئهم الخيل، فقد وليتك هذا الجيش، وأغِر صباحاً على أبنى، وحرق عليهم، وأسرع المسير تسبق الخبر، فإن ظفرك الله بهم فأَقِلّ اللبث فيهم»، فبدأ برسول الله ﷺ وجعُه في اليوم الثالث، فعقد لأسامة لواءً بيده، ثم اشتد برسول الله ﷺ وجعه، فقال: «أنفذوا بعث أسامة» فجهزه أبو بكر بعد أن استُخْلِف[(٢)].

ب ـ توريث الجدة: فقد جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق، تسأله ميراثها، فقال: «ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله ﷺ

(١) البخاري، في المغازي، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد رضي الله عنه في مرضه الذي توفي فيه، حديث رقم (٤١٩٩).

(٢) فتح الباري: ٨/ ١٥٢.

شيئاً، فارجعي حتىٰ أسأل الناس»، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: «حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس»، فقال أبو بكر: «هل معك غيرك؟»، فقام محمد بن مسلمة، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر[١].

ثانياً: ما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

١ - قول عمر: «لا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم» لم يرد عن عمر بهذا اللفظ، ولم يصح بلفظ غيره، بل رواه ابن ماجه من طريق الشعبي عن قَرَظَة ابن كعب قال: بعثنا عمر بن الخطاب إلىٰ الكوفة وشيعنا، فمشىٰ معنا إلىٰ موضع يقال له صِرار، فقال: «أتدرون لم مشيت معكم؟» قال: قلنا: لِحَقّ صحبة رسول الله ﷺ، ولحق الأنصار، قال «لكني مشيت معكم لحديث أردت أن أحدثكم به، فأردت أن تحفظوه لممشاي معكم، إنكم تقدمون علىٰ قوم للقرآن في صدورهم هزيزٌ كهزيز الْمِرْجَل، فإذا رأوكم مدوا إليكم أعناقهم، وقالوا: أصحاب محمد، فأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ، ثم أنا شريككم»[٢].

٢ - أَمْرُ عمر بالإقلال أمرٌ صحيحٌ، فقد ثبت ذلك عنه، ولكنه لم يأمر بالإقلال زهداً في السنة، بل لأمرين:

الأول: طلباً لمزيد من التثبت، خشية الوقوع في الخطأ، ولذلك كان يطلب شاهداً في بعض الوقائع؛ ليتثبت من صحة النقل -كما في قصة الاستئذان. أما من تثبت فلا يُقِلُّ.

---

(١) أبو داود، في الفرائض، باب في الجدة، حديث رقم (٢٨٩٤)، والترمذي، في الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، حديث رقم (٢١٠٠)، وابن ماجه، في الفرائض، باب ميراث الجدة، حديث رقم (٢٧٢٤).

(٢) ابن ماجه، في المقدمة، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ، حديث رقم (٢٨).

الثاني: خوفاً من الانشغال بالسنة عن القرآن، لا سيما أن القرآن لم يكن مجموعاً، أو كان حديث عهد بالجمع.

وقيل: إنّ عمر نهىٰ عن الحديث الذي لا يكون فيه حكم أو سنة. فالنهي مُتَّجِهٌ إلىٰ أحاديث الرقائق أو السِّيَر أو الملاحم وغيرها مما يمكن تأجيل الانشغال به حتىٰ يكتمل جمع القرآن وضبطه وحفظه. أما ما فيه حُكْمٌ أو سُنّةٌ فلا يسع النهي عن التحديث به؛ للأخذ بما فيه. يقول ابن قتيبة: «وكان عمر أيضاً شديداً علىٰ من أكثر الرواية، أو أتىٰ بخبرٍ في الحكم لا شاهد له عليه»[(١)].

ويؤكد هذا أن عمر نفسه كان عنده شيءٌ من الحديث مكتوبٌ، يحمله معه أينما ذهب، قد وضعه في قائم سيفه، وهو حديث فرائض الزكاة.

٣ – لم يَرِد البتة أن عمر منع من رواية الحديث مطلقاً، أو أنكر علىٰ من احتج به، بل كان يتوقف في بعض المسائل، حتىٰ إذا ظهر له الحديث عمل به، ومن أمثلة ذلك:

أ ـ ميراث المرأة من دية زوجها: قال سعيد بن المسيب: كان عمر بن الخطاب: يقول: الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً، حتىٰ قال له الضحاك بن سفيان: كتب إلي رسول الله ﷺ: «أن أُوَرِّث امرأة أَشْيَم الضِّبابي، من دية زوجها» فرجع عمر[(٢)].

---

(١) تأويل مختلف الحديث: ٨٩.

(٢) أبو داود، في الفرائض، باب في المرأة ترث من دية زوجها، حديث رقم (٢٩٢٧)، والترمذي، في الديات، باب ما جاء في المرأة هل ترث من دية زوجها؟، حديث رقم (١٤١٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل علىٰ هذا عند أهل العلم، وابن ماجه، في الديات، باب الميراث من الدية، حديث رقم (٢٦٤٢).

ب ـ الامتناع عن دخول دمشـــق وبها الطاعون: فقد خرج عمر إلىٰ الشأم، فلما كان بســـرغ بلغه أن الوباء قد وقع بالشـــأم، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رســـول الله ﷺ قال: «إذا ســـمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه»، فانصرف عمر ولم يدخل دمشق[١].

وأخيراً: لم يكن الإقلال من الحديث عند الصحابة خوفاً من شدة عمر بل كان منهجاً متبعاً عند كثير منهم:

أ ـ فهذا ابن عمر يمكث سَنَةً لا يحدث بحديثٍ واحدٍ عن رسول الله ﷺ.

ب ـ وهذا ابن مســـعود لا يكاد يروي عن النبي حتىٰ إذا أراد التحديث تغيَّر حاله.

ج ـ وهذا سعيد بن زيد لا يُروىٰ عنه إلا حديثان أو ثلاثة، وهو من السابقين إلىٰ الإسلام.

د ـ وهـــذا الزبير يمتنع عـــن التحديث لقوله ﷺ: «من كـــذب علي فليتبوأ مقعده من النار».

هـ ـ وهذا أنس يمتنع عن التحديث خوفَ الخطأ[٢].

❖ ❖ ❖

(١) البخاري، في الطب، باب ما يذكر في الطاعون، حديث رقم (٥٣٩٨)، ومســـلم، في الســـلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، حديث رقم (٢٢١٩).

(٢) انظر للاستزادة: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: ٢٣٧.

الشبهة السابعة

تشدد الخلفاء في الرواية وحبس المكثرين منها

الشبهة:

تنقسم هذه الشبهة إلى شقين:

الأول: كان أبــو بكر وعمــر لا يقبلان حديثاً من رجل إلا إذا جاء بشــاهدٍ يشهد له، وكان علي يستحلف الرجل؛ فإن حلف صدّقه، وإلا فلا.

الثاني: كان عمر يحبس المكثرين من رواية الحديث، فقد حبس ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا ذر، وقال لهم: «ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ؟»[(١)].

فلو كانت السنة من الدين لما وقف في وجهها الخلفاء، ولا أدل على ذلك من قصة عمر حين استشار أصحابه في جمع السنة، وظل يستخير الله شهراً، فلم يُحَبِّب الله له كتابتها، فانصرف عنها.

تفنيد الشبهة:

أولاً: طلب الشهود لقبول الحديث:

أما طلب الشهود لقبول الحديث، كما في قصة توريث الجدة والاستئذان، واســتحلاف علي الرواة، فهي أحاديث ثابتة عنهم، ولكن ثبت عنهم أيضاً أنهم كانوا يقبلون الحديث بدون شهودٍ أو تحليفٍ، ومما ورد في ذلك:

---

(١) انظر: تدوين السنة، إبراهيم فوزي: ٥٩.

أ ـ قال عمر لابنه ﷺ: «إذا حدثك سعد بحديثٍ، فلا تسأل عنه غيره[١]».

ب ـ قَبِلَ عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في الطاعون، دون طلب شاهدٍ. وقد تقدم خبره في ذلك.

ج ـ قَبِلَ عليٌّ خبر المقداد بن عمرو في حكم المذي دون استحلاف، فقد ثبت عنه أنه قال: «كنت رجلاً مذاءً، وكنت أستحيي أن أسأل النبي ﷺ لمكان ابنته، فأمرت المقداد بن الأسود، فسأله، فقال: «يغسل ذكره ويتوضأ»»[٢].

وبما أنه قد ثبت طلب الشهود وثبت قبول الحديث من غير شهود فلا بد من بيانٍ للأصل المتبع فيهما. والحق أن المنهج المتبع كان قبول الخبر من غير طلب شهادة شاهد، وأن طلب الشاهد كان استثناءاً، فأبو بكر لم يطلب شاهداً في غير هذه القصة –أعني توريث الجدة–، وعمر قد ثبت أنه طلب شاهداً في غير ما قصة[٣]، ولكن المنهج عنده كان قبول الخبر من غير شاهد يشهد للراوي.

ولعل سبب طلب عمر للشهود أحياناً يرجع إلى أن ما جاء به الراوي يخالف ما هو ثابتٌ عنده، كما في قصة الاستئذان، إذ هي تخالف قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا۟ فِيهَآ أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ ۖ وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُوا۟ فَٱرْجِعُوا۟ ۖ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [النور:٢٨]، فالآية تقيِّد الرجوع بعد الاستئذان بأن يطلب صاحب البيت ذلك، بينما يقيده الحديث بالرجوع بعد الاستئذان ثلاثاً، ثم الرجوع من دون انتظار قول صاحب البيت.

---

(١) مسند أحمد: ١/ ٢٤٩.

(٢) البخاري، في الغسل، باب غسل المذي والوضوء منه، حديث رقم (٢٦٦)، ومسلم، في الطهارة، باب المذي، حديث رقم (٣٠٣)

(٣) انظر: السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب: ١١٣ فما بعد، فقد أورد أكثر من مثال لطلب عمر شاهداً من الرواة، كما في قصة إملاص المرأة، وتوسعة المسجد النبوي، وغيرهما.

كما أن من أسباب طلب الشاهد أحياناً أن يُشِيعَ بين الناس منهج التثبت، فعندما يدرك الراوي أن عمر قد يطلب منه مؤيداً لحديثه، فإنه لن يتحدث -والحالة هذه- إلا بما هو متيقنٌ منه، ولذلك قال عمر لأبي موسى الأشعري في ختام قصة الاستئذان: «أما إني لَمْ أَتَّهِمْكَ، ولكِنِّي خَشِيت أن يتَقَوَّلَ الناس على رسول الله ﷺ»[(١)]، وقال لابن عباس لما حدّث قصة نبي الله داود وبنائه للمسجد الأقصى: «أما إني لم أتهمك، ولكن أحببت أن أتثبت»[(٢)].

ثانياً: حبس المكثرين من الرواة:

وأما قصة حبس المكثرين من الرواة، فالجواب عنها من وجوه:

أ ـ أن هذه القصة لا تثبت سنداً، وهي مُنْكَرةٌ متناً، وفي ذلك يقول ابن حزم: «هذا مرسلٌ، مشكوكٌ فيه من شعبة، فلا يصح، ولا يجوز الاحتجاج به، ثم إن عمر إما أن يكون حبسهم وهو مُتَّهِمٌ لهم، وهذا بعيدٌ، أو يكون نهى عن نقل الحديث، وهذا يؤدي إلى النهي عن تبليغ سنة رسول الله ﷺ، وهذا خروجٌ عن الإسلام، أو يكون عمر حبسهم من غير تهمةٍ، وهذا ظلمٌ لهم»[(٣)].

ب ـ أن عمر نفسه حَدَّث بحديثٍ كثيرٍ عن رسول الله ﷺ، فقد روى خمسمائة حديثٍ ونيفاً على قرب موته من موت النبي ﷺ، فهو كثير الرواية، وليس في الصحابة أكثر رواية منه إلا بضعة عشر رجلاً.

ج ـ إن المحبوسين وهم: (أبو الدرداء وأبو ذر وابن مسعود) يوجد غيرهم

---

(١) أبو داود، في النوم، باب كم مرة يسلم في الاستئذان، حديث رقم (٥١٨٤)، ومالك في الموطأ: ٥/ ١٤٠٣.

(٢) تذكرة الحفاظ: ١/ ٨.

(٣) إحكام الأحكام: ٢/ ٢٥٦.

فـي الصحابة من هو أكثـر روايةً منهم، ومع ذلك لم ينقل أن عمر قد حبسـهم، فأبـو هريرة روىٰ(٥٣٧٤) حديثـاً، بينما روىٰ ابن مسـعود(٨٤٨) حديثا، وأبو الـدرداء(١٧٩) حديثاً، وأبـو ذر(٢٨١) حديثاً، فلم ترك عمر الْـمُكْثِر وحبس الْـمُقِلّ؟

د ـ ثبت عن عمر أنّـه قال عن ابن مسـعود: «إني والله الذي لا إله إلا هو آثرتكم به علىٰ نفسي فخذو منه»[١]، فكيف يُتَصَوَّر أنه يزكيّه ثم يتهمـه، وأنّـه يأمر بالأخذ عنه ثم يحبسه.

ثالثاً: قصة استخارة عمر في جمع السنة:

روىٰ عـروة بـن الزبير أن عمر بـن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السـنن، فاسـتفتىٰ الصحابة رضوان الله عليهم في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطَفِقَ عمر يسـتخير الله شهرًا، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله تعالىٰ له، فقال: «إني كنت أريد أن أكتب السـنن، وإنـي ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأكبّـوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً»[٢].

وظاهر قول عمر أنه إنما امتنع عن كتابتها خشـية اختلاطهـا مع القرآن، وكان هذا منهجاً عنده؛ لأنه رأىٰ أنّ جمعَ القرآن ما زال حديثًا، ولم يـرِد أن يشوبه بغيـره، ولذلك قال: «وإني والله لا أشـوب كتاب الله بشيء أبداً»، وورد ذلك أيضاً بلفظ: «لا أُلْبِس كتاب الله»، ولم يقل بأنه ترك جمعها لعدم حجيتهـا.

ثمّ: إنّ مشـورة الصحابة علىٰ عمر بجمع الحديث، هي إجمـاعٌ منهـم

(١) الطبقات الكبرىٰ لابن سعد: ٣/ ١١٦، وسير أعلام النبلاء: ١/ ٤٩١.

(٢) جامع معمر بن راشد: ١١/ ٢٥٧، وجامع بيان العلم وفضله: ١/ ٢٧٤.

بجواز ذلك، ولم ينقل أنهم تراجعوا عن هذا الإجماع، ولا يبطله مخالفة عمر لهم، رغم أنه لم يخالفهم في الرأي، وإنّما رأىٰ أن لا يقوم هو بجمع السّنة.

علىٰ أن هذا الخبر، مع عدم دلالته علىٰ عدم الاحتجاج بالسنة، فإنه خبر غير صحيح، بل هو ضعيف منقطع، لأنّ عروة لم يدرك عمراً، فقد ولد عروة في أوائل خلافة عثمان [١] رضي الله عنه.

وقد ورد عن عروة نفسه ما يخالف هذا الخبر، فقد ورد عن عروة أنه قال: «وكنّا نقول لا نتخذُ كتابًا مع كتاب الله، فمحوتُ كتبي، فواللّه لوددت أنّ كتبي عندي، وأنّ كتاب الله قد استمرت سريرته»[٢] أي: استقرّ أمره.

❖ ❖ ❖

(١) تهذيب الكمال: ٢٠/ ٢٢.

(٢) حلية الأولياء: ٢/ ١٧٦، وسير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٣٦.

الشبهة الثامنة

حرق كتب الحديث

الشبهة:

روىٰ الحاكم بإسناده إلىٰ عائشة قالت: «جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلّب كثيراً، فغمّني، فقلت: أتتقلّب لشكوىٰ أو لشيء بلغك؟ فلمّا أصبح قال: أي بُنَيَّة هلمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها، فدعا بنارٍ فأحرقها، فقلت: لِمَ أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجلٍ ائتمنته ووثقت منه، ولم يكن كما حدثني، فأكون قد نقلت ذاك»[(١)].

وزاد الأحوص بن المفضّل: «أو يكون قد بقي حديث لم أجده، فيقال: لو كان قاله رسول الله ما خفي علىٰ أبي بكر».

كما روي عن عمر أنه جمع السنة وقام بحرقها أيضاً.

وكل ذلك يدل علىٰ أن السنة ليست بحجة، وإلا لما قام بحرقها صاحبا رسول الله ﷺ.

يقول إبراهيم فوزي: «حارب الخلفاء الراشدون وعلىٰ رأسهم الخليفتان أبو بكر وعمر كتابة السنة، ومضىٰ القرن الأول للهجرة ولم يكتب شيءٌ منها»[(٢)]

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي: ١/ ١١.

(٢) تدوين السنة: ٢١.

نقد الشبهة:

١ – أما قصة قيام أبي بكر بجمع السنة فحرقها فلا تصحّ سنداً ولا متناً، ولا يدلّ معناها –على فرض صحتها– على إبطال السنة وعدم الاحتجاج بها.

أما السند: فقال الذهبي: «فهذا لا يصـــحّ»[١]. وقال ابن كثير: «هذا غريبٌ من هذا الوجه جداً، وعلي بن صالح أحد رجاله لا يُعرف»[٢].

أما المعنى: فـــإن الأحاديث أكثر من ذلك بألـــوفٍ، فكيف يجمع أبو بكر السنة فلا يتحصل له منها إلا هذا القدر اليسير.

على أن هذا الخبر لو صح فإنه لا يدل على عدم الاحتجاج بالســـنة، وإنما غاية ما يدل عليه أن أبا بكر أعرض عن جمع الســـنة بعـــد أن كان قد همّ بذلك، ويؤكد ذلك قوله في هذه الرواية: «خشـــيت أن أمـــوت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنتـــه ووثقت منه، ولم يكن كما حدثني، فأكون قد نقلـت ذلك»، فهو إنما خشـــي أن يُدْخِل في السنة ما ليس منها بسبب وثوقه برجلٍ ليس بثقةٍ.

كما أن الرواية الأخرى تبين ســـبباً آخر للامتنـــاع، وهو قوله: «أو يكون قد بقي حديثٌ لم أجده، فيقال: لو كان قاله رسول الله ما خفي على أبي بكر»، وهذا السبب في الحقيقة يدل على أن الســـنة حجةٌ، ولكنه امتنع خشية الظن أن ما قام به إنما هو استقصاءٌ لجميع الســـنة، وهو إنما اتفق له جمع تلك الأحاديث فقط، ولذلك رأى ما رأى.

أو لعله جمع ما فاته سماعُـه من النبي ﷺ، وحدّث عنه به بعض الصحابة،

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ١١.

(٢) كنز العمال: ١٠/ ٢٨٦.

كحـــديث الجدّة ونحـوه، ثم خشي أنْ يُظـن أنهّ جمع كل السنة، أو أنّ من حدّثه قد أخطأ، فلذلك تركه.

٢ – وأما قيام عمر بجمع السنة ثم حرقها، فقد روىٰ ذلك عبد الله بن العلاء قال: سألت القاسم بن محمد أن يملي علي أحاديث، فقال: إنّ الأحاديث كثرت علىٰ عهد عمر بن الخطاب فأنشد الناس أن يأتوه بها ، فلما أتوه بها أمر بتحريقها.

ولكن هذا الخبر منقطع، إنما ولد القاســم بعد وفاة عمر ببضع عشر سنة، فهو ضعيف.

❖ ❖ ❖

المحور الثاني: تدوين السنة

ويتضمن الشبهات الآتية:

الشبهة التاسعة: النهي عن كتابة الأحاديث

الشبهة العاشرة: تأخّـر تدوين السنّـة

الشبهة الحادية عشرة: ضياع خمسمئة خطبة نبوية

الشبهة الثانية عشرة: السنة دُوِّنت في قصور الأمراء

الشبهة الثالثة عشرة: الرواية بالمعنى دون اللفظ

الشبهة التاسعة

النهي عن كتابة الأحاديث

الشبهة:

قال رسول الله ﷺ كما في صحيح مسلم «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»[(١)].

فلو كانت السنة من أصول الدين لأمر ﷺ بكتابتها وجمعها كما كان يصنع مع القرآن.

تفنيد الشبهة:

هذا الحديث الذي يستدل به المخالِف حديث صحيحٌ، ولكنه معارَضٌ بأحاديث أخرىٰ صحيحة تأذن بكتابة الحديث، فقد وردت عن النبي ﷺ عدة أحاديث تأذن بكتابة السنة، منها:

١ – ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك الشيء فأكتبه؟ قال: «نعم»، قلت: في الرضا والغضب؟ قال: «نعم، فإني لا أقول فيهما إلا حقاً»[(٢)].

وفي رواية: قال عبد الله بن عمرو بن العاص: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله وأريد حفظه، فنهتني قريش عن ذلك، وقالوا: تكتب كل شيء

(١) مسلم، في الزهد، باب التثبت في الحديث، حديث رقم (٣٠٠٤).
(٢) أحمد: ١١/ ٥٩٣.

تسمعه من رسول الله، ورسول الله يتكلم في الرضا والغضب!، قال: فأمسكت، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فأشار بيده إلىٰ فيه، فقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حقٌّ» (١).

٢ – وروىٰ أبو هريرة رضي الله عنه قال: كان رجل من الأنصار يجلس إلىٰ رسول الله، ويسمع منه الحديث، فيعجبه، ولا يحفظه، فقال له رسول الله: «استعن بيمينك» وأومأ بيده إلىٰ الخط (٢).

٣ – وقال أبو هريرة: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب» (٣).

٤ – وروىٰ البخاري ومسلم: أن رجلاً من أهل اليمن يقال له: أبو شاه، طلب من النبي ﷺ أن يكتب له شيئاً مما قاله في خطبة الفتح، فقال رسول الله ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه» (٤).

وقد وردت أحاديث أخرىٰ تأذن بالكتابة أعرضنا عن ذكرها خشية الإطالة.

التوفيق بين النهي والإذن:

يمكن أن يخطر علىٰ بالنا، كيف يرد عن رسول الله ﷺ أمران متناقضان في مسألة واحدة؟

---

(١) أبو داود، في العلم، باب كتاب العلم، حديث رقم (٣٦٤٦)، وأحمد: ١١/ ٤٠٦.

(٢) الترمذي، في العلم، باب ما جاء في الرخصة فيه (كتاب العلم)، حديث رقم (٢٦٦٦). وقال: وإسناده ليس بالقائم.

(٣) البخاري، في العلم، باب كتابة العلم، حديث رقم (١١٣).

(٤) البخاري، في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، حديث رقم (٢٣٠٢)، ومسلم، في الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها، حديث رقم (١٣٥٥).

ذكر العلمـــاء عدة أقوال في التوفيق بين أحاديـــث النهي وأحاديث الإذن، نذكر ههنا خلاصتها[١]:

القول الأول: أن أحاديث النهي منســـوخةٌ بأحاديث الإذن، وأن النهي إنما كان خشية اختلاط القرآن بالســـنة، فلما زالت هذه الخشية كان آخر الأمرين هو الإذن بكتابة السنة.

وهذا الجواب يولد سؤالاً آخر، كيف يمكن أن تختلط السنة بالقرآن؟

والجواب: ثبـــت في حديث زيد بن ثابت في جمعـــه القرآن قال: فتتبعت القرآن أجمعه، من العسب واللخاف، (وهذه كلها قطع صغيرة)، فكان الصحابة يكتبون ما ينزل من قرآن على هذه القطـــع، فيجتمع عند الواحدة عدة قطع منها، في كل واحدة آيـــة أو آيتان، فلو كتب أحدهم الحديـــث لكتبه على هذه القطع، فقد تختلط هذه القطع، ولا يميز بين القرآن والســـنة، فنهوا عن كتابة الســـنة أولاً سداً للذريعة. فلما تميز أسلوب القرآن عن أسلوب السنة وكثر حفاظ القرآن أذن النبي ﷺ بكتابة السنة.

ومما يؤيد دعوى نسخ النهي عن الكتابة:

١ – أن رسول الله ﷺ قال في خطبة الفتح: «اكتبوا لأبي شاه»، ومعلوم أن فتح مكة كان في العام الثامن من الهجرة.

٢ – سئل سيدنا علي: هل عندكم شيء غير القرآن؟ فقال: «لا، والذي فلق الحبة وبرأ النســـمة، إلا أن يُعْطِيَ الله عبداً فَهْماً في كتابه، وما في هذه الصحيفة،

(١) انظر في أقوال العلماء في التوفيق بين أحاديث النهي والإذن: السنة قبل التدوين: ٣٠٦ وما بعد.

وفيها: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر»[١]. وهذه الحادثة بعد وفاة رسول الله ﷺ.

٣ - صح عن رسول الله أنه قال في مرض موته: «ائتوني بكتف أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً»[٢].

٤ - الكتب التي كان يكتبها رسول الله ﷺ للملوك، ككتابه إلى كسرى وهرقل والمقوقس.

٥ - كتابه إلى بعض عماله، كعمرو بن حزم: كتاب الديات وفرائض الزكاة وغيرها.

٦ - الصحيفة الصادقة التي كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص، ومنها كان عمرو بن شعيب يحدث أغلب أحاديثه، ولو كان النهي هو المتأخر لما ساغ لأحد ممن ذكرنا الاحتفاظ بالصحف.

القول الثاني: أن النهي كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صفحة واحدة، كما كان بعض الصحابة يكتب إزاء كل آيةٍ ما فسرها رسول الله، فنهوا عن ذلك[٣].

القول الثالث: أن النهي في حقِّ مَنْ وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة، والإذن في حق من لا يوثق بحفظه، كأبي شاهٍ.

القول الرابع: أن يكون النهي عامًّا، وخص بالسماح له من كان قارئًا كاتبًا مُجيدًا لا يخطئ في كتابته، ولا يخشى عليه الغلط، كعبد الله بن عمرو الذي أمن

(١) البخاري، في الجهاد، باب فكاك الأسير، حديث رقم (٢٨٨٢).
(٢) البخاري، في الجزية، باب إخراج اليهود من جزية العرب، حديث رقم (٢٩٩٧).
(٣) انظر: فتح المغيث: ٣/ ١٨.

عليــه ﷺ كل هذا، فأذن له. وهذا هو المعنى الآخر الذي فهمه ابن قتيبة من تلك الأخبار[١].

موقف منكري السنة:

وقف منكرو السنة من أحاديث الإذن موقفين:

١ – القول بعــدم صحة أحاديث الإذن، وهذا طعــن لا قيمة له، فقد ثبت الإذن بكتب الصحيح كالبخاري ومسلم.

٢ – القول بأن الإذن منسوخ بأحاديث النهي، وهذا كسابقه، لا قيمة له، فقد أذن رســول الله لأبي شاه عام الفتح، ووجدت صحيفة علي والصحيفة الصادقة بعد وفاة رسول الله، فدل على أن الإذن هو المتأخر.

❖ ❖ ❖

(١) السنة قبل التدوين: ٣٠٨.

الشبهة العاشرة

تأخّر تدوين السنّة

الشبهة:

لم يَجْمَع النبيُّ ﷺ السُّـنَّةَ كما جمع القرآن، ولذلك ولّـى عهد الصحابة ولم يقوموا بجمعها، ولم تدوَّن السنة إلا في عهد التابعين، وذلك بعد مضيّ مئتي سنـة من بدء التقويم الهجري، بل لعلّها تأخّرت حتـى القرن الثالث الهجري، عصر البخاريّ، ومسلم، وابن حنبل.

يقول فوزي إبراهيم: «السـنة لم تدوَّن في عصـر النبي ﷺ، ولا في عصر الصحابـة، مثلما دوِّن القرآن، وبقيـت طيلة القرن الأول لم يدوَّن منها شـيءٌ، فتعرضت للتحريف والتزوير والكذب على النبي ﷺ، وهذا أفقدها صفة التشريع الموحِّد لجميع المسلمين»[(١)].

وهذا يجعلنا نتسـاءل: لو كانت السـنة ضرورةً من ضروريات الدين أكان الصحابة يهملونها هذا الإهمـال؟ وهل كان النبي يهمـل تدوينها وهو يعلم أنّها مصدرٌ ثـانٍ بعد القرآن الكريم؟

تفنيد الشّبهة:

الجواب عن هذه الشبهة من ثلاثة وجوهٍ:

(١) انظر: تدوين السنة، إبراهيم فوزي: ٢١، وجناية البخاري، زكريا أوزون: ١٥.

أولاً: تدوين السنة في العصر النبوي وعصر الصحابة:

ليس صحيحاً أنّ عصر النبي ﷺ وصحابته قد خلا تماماً من تدوين السنة، بل إنّ جزءًا غير قليلٍ قد دُوّن في عصر النبي ﷺ وصحابته، ومن ذلك:

١ – كُتُب النبي ﷺ إلى الملوك ككسرى وهرقل والمقوقس وغيرهم، وهي جزءٌ من سنته ﷺ، وهي كتبٌ مكتوبةٌ بأمره ﷺ.

٢ – كتب النبي ﷺ إلى عماله وأمرائه وقضاته، ومن هذه الكتب:

أ ـ كتاب الزكاة والديات، الذي كتبه النبي ﷺ ولم يخرجه حتى قُبض، وقد عمل بهذا الكتاب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وكان فيه: «في خمسٍ من الإبل شاةٌ، وفي عشرٍ شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياهٍ، وفي عشرين أربع شياهٍ، وفي خمس وعشرين ابنة مخاضٍ»، وقد روى هذا الحديث بطوله أبو داود والترمذي[(١)].

ب ـ كتابه لعمرو بن حزم عامله على اليمن، وفيه أصول الإسلام وطريق الدعوة إليه، والعبادات، وأنصبة الزكاة، والجزية، والديات[(٢)].

وقد بلغت مجموعة الكتب التي كتبها النبي ﷺ (٢٨٠) كتاباً، جمعها محمد حميد الله في كتابه القيّم (مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبويّ والخلافة الراشدة)[(٣)].

---

(١) أبو داود، في الزكاة، باب زكاة السائمة، حديث رقم (١٥٦٨)، والترمذي، في الزكاة، باب زكاة الإبل والغنم، حديث رقم (٦٢١)، وقال: حديث ابن عمر حديث حسن، والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء.

(٢) النسائي، في القسامة، ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول، واختلاف الناقلين له، حديث رقم (٤٨٥٣). وأورده ابن حبان في صحيحه كاملاً: ١٤/ ٥٠١.

(٣) من مطبوعات دار النفائس، يقع الكتاب في ٧٥٧ صفحة، وقسمه إلى أربعة أقسام.

٣ – مـا كتبـه الصحابة رضوان اللـه عليهم في حال حياتـه، كالصحيفة الصّـادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص (وهي قرابـة ألف حديث)، وصحيفة جابر بن عبد الله، وصحيفة علي، وصحيفة سـعد بـن عبادة، وصحيفة أنس بن مالك رضوان الله عليهم جميعاً.

وقد روىٰ الإمام أحمد في مسـنده مئات الأحاديث من الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

أخـرج الترمذي عن ابن سـعد بن عبادة قال: «وجدنا في كتاب سـعد أنّ النبي ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد»[١].

٤ – ما كتبه بعـض التابعين عن بعض الصحابـة، كصحيفة همام عن أبي هريرة، وهـي (١٣٨ حديثاً) نقلهـا الإمام أحمد، وهي محفوظـة في متحف بـ لندن[٢]، وكذلك صحيفة سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة[٣].

وقد ذكر الدكتور الأعظمي في كتابه دراسات في الحديث النبوي وتاريخه أكثر من خمسين صحابياً كتبوا الحديث عن النبي ﷺ[٤].

وتجدر الإشارة إلىٰ أنّ عملية كتابة السنة قد مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولـىٰ: مرحلة جمع الحديث في صُحُـفٍ خاصةٍ بمن يكتب،

---

(١) الترمذي، في الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد، حديث رقم (١٣٤٣).

(٢) مطبوعة بتحقيق د. محمد حميد الله.

(٣) انظر: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، غازي الشمري: ١٣٥ وما بعد.

(٤) دراسات في الحديث النبوي وتاريخه: ٩٢، ١٤٢، ذكر فيه أسماءهم وكتبهم ومن رواها منهم بشكل تفصيلي.

دون أن تُتَداوَل بين الناس، وهـذه بدأت منذ عهده ﷺ. ويمكن أن نطلق عليها: (مرحلة كتابة الحديث).

وعلىٰ هذه المرحلة يتنزل قول عبد الله بن عمرو بن العاص: «كنت أكتب عند النبي ﷺ في الرضا والغضب فنهتني قريش».

وقول أبـي هريرة: «ما كان أحدٌ أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله ابن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب».

المرحلة الثانيـة: ويمكن أن نطلـق علىٰ هذه المرحلـة: (مرحلة تدوين الحديث)، وهـي مرحلة الكتابة التي تعد مرجعاً يعتمـد عليه ويتداولها الناس، وهـذه بدأت في عصر عبد العزيز بن مروان بن الحكم أمير مصر الذي وجّه كتاباً إلىٰ كثير بن مُرّة الحضرميّ –وكان تابعيّاً، أدرك ثلاثين بدرياً من الصحابة– يطلب فيه أن يجمع له حديث أصحاب رسـول الله إلا حديث أبي هريرة فإنه مجموعٌ عنده.

وقد أخذت عملية الجمع طابعاً رسـمياً في عصر عمر بن عبد العزيز الذي أَمَـر واليه علىٰ المدينة أبا بكر بن عمرو بن حزم أن يجمع السنة.

وكذلك وجّه كتباً إلىٰ علماء الحديث أن يقوموا بهذا الجمع فقال: «انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبـوه، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله»[(١)].

وقد امتثل لأمره كثيرٌ من العلماء كابن شهاب الزهري الذي قال: أمرنا عمر

(١) موطأ مالك برواية محمد بن الحسن: ٣٣٠. ورواه البخاري معلقاً مجزوماً به، في العلم، باب كيف يقبض العلم.

بن عبد العزيز بجمع السـنن، فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلىٰ كل أرضٍ له عليها سلطانٌ دفتراً[١].

وكان ابن شهاب الزهري من أحفظ الناس لحديث النبي ﷺ، فقد قال أبو الزناد: «كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شـهاب يكتب كل ما يسمع، فلما احتيـج إليه، علمت أنه أعلم الناس»[٢].

والخلاصة: أن دعوىٰ عدم تدوين السنة إلا في القرن الثالث دعوىٰ باطلة.

ثانياً: أسباب قلّة التدوين في العصر النبويّ:

تعود أسباب قلة التدوين في عصر النبي ﷺ إلىٰ ما يأتي:

١ – أن عملية جمع السنة في بداية الدعوة كانت عمليةً صعبةً شاقةً لأمرين:

الأول: قلّة الكتبة من الصّحابة.

الثاني: أنّ السـنة غير محدودة، فهي أقوال وأفعـال وتقريرات علىٰ مدار ثلاثٍ وعشرين سنـة.

٢ – أن الجهد الأعظم كان مُنصَبّـاً علىٰ عملية جمع القرآن، فلما كان لا بـدّ من تقديم أحدهمـا بسبب قلّة الكاتبين كان القرآن أولىٰ بالتقديم، لا سيما وأنّ القرآن وحيٌ لفظاً ومعنىً، أما السـنة فهي وحيٌ معنـىً، وتجوز روايتها بالمعنىٰ بخلاف القرآن.

٣ – الخشـية من اختلاط القرآن بالسنة، لا سيما وأنّ القرآن وقتها لم يكن

(١) جامع بيان العلم وفضله: ١/ ٣٣١.

(٢) جامع بيان العلم وفضله: ١/ ٧٣.

مجموعاً في مصحفٍ، ووسائل الكتابة كانت بدائيةً، حيث كانوا يكتبون على السعف واللخاف والحجارة.

٤ – كانت السنة محفوظةً في صدور الصحابة، وكانت السنة العملية ماثلةً أمام أعينهم، ولذلك لم تُحْوِجْهُم الحاجة إلى كتابة السنة بالشكل الرسمي، ومع ذلك فقد كتب كثيرٌ منهم صُحُفاً خاصةً بهم كما ذكرنا.

ثالثاً: تدوين السنة في أول القرن الثاني:

ذكرنا أن طلائع التدوين الرسمي بدأت مع عبد العزيز بن مروان أمير مصر، ووسعها بشكل كبير ابنه عمر الذي أراد جمع السنة بكاملها.

وما إن أطلّ النصف الأول من القرن الثاني الهجري إلا وقسمٌ كبير من العلماء قد ألّف كتاباً خاصاً به في الحديث.

فمالك في المدينة، وابن جريج في مكة، والأوزاعي بالشام، وحماد بن سلمة بالبصرة، والثوري بالكوفة، وابن المبارك بخراسان، وهُشَيم بن بَشير بواسط، ومعمر بن راشد باليمن، وجرير بن عبد الحميد بالريّ.

ونلاحظ: أنّ آخر هؤلاء وفاةً كان في نهاية القرن الثاني الهجري.

وكان نشاط هؤلاء منصبّاً على جمع السنة بمفهومها الأوسع، ولذلك حَوَتْ كتبهم الحديث المرفوع، والمقطوع، والموقوف، إضافة إلى الآراء الفقهية.

ثم رأى العلماء ضرورة إفراد حديث النبي ﷺ بالتأليف، فكانت المسانيد، كمسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة.

أما علماء القرن الثالث كالبخاريّ ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذيّ، وهم من يدّعي المبطلون أنهم أول من دوّن السنة، فكان عملهم تأليف كتبٍ

حديثيةٍ تتسم بالوحدة الموضوعيّـة، وذلك بترتيب أحاديث كتبهم على الأبواب الفقهيّـة.

وقد التزم البخاريّ ومسلم بالصحة، ولم يلتزم بذلك الآخرون.

ونتساءل أخيراً: ما هو وجه التلازم بين تأخّر التدوين -لو صحّ- وبين عدم حجيّة السّنة؟

ألم يكن القرآن غير مجموعٍ في مُصحفٍ حتى قام بذلك أبو بكرٍ بمشـورة عمـر؟.

أمـا كان جمع القرآن -رغم أنه حجةٌ حتى عنـد المبطلين- مثار تردٍد بين الصحابة؟ أفيكون هذا التردد دليل عدم احتجاج به؟

❖ ❖ ❖

الشبهة الحادية عشرة

ضياع خمسمئة خطبة نبوية

الشبهة:

السنة لم تصلنا كاملةً، بل فُقِدَ جزءٌ كبيرٌ منها، وما وصلنا منها لا نستطيع أن نثق به؛ لأن العوامل السياسية كان لها دورٌ كبيرٌ في تدوين الأحاديث، فإذا عارض الحديث مصلحةَ حاكمٍ مَنَعَ كتّاب السنة من تدوينه، فلا أدل على ذلك من أن خمسمئة خطبةٍ نبويةٍ قد فُقِدَت، فلا نجد اليوم أيَّ خطبةٍ للنبي ﷺ فيما بين أيدينا من مصادر السنة، رغم أن النبي ﷺ كان يخطب بأصحابه كل جمعةٍ منذ أن فُرِضَت الصلاة.

ولعل السبب وراء ضياع هذه الخطب أنها تُضِرُّ بمصالح بني العباس الذين دُوِّن الحديث في عصرهم، ولذلك منعوا من تدوينها.

تفنيد الشبهة:

يدور الرد على هذه الشبهة على ثلاثة محاور:

الأول: إذا سلمنا جدلاً أن هذه الخطب الخمسمئة قد ضاعت وفُقِدَت ولم تُدَوَّن، فكيف عرف المنكرون أن هذه الخطب تتناقض مع نظام الحكم الذي كان سائداً وقت التدوين؟ فمن المعلوم أن الطريق الوحيد لمعرفة ما تتضمنه السنة إنما هو النظر فيما دُوِّن منها، أما ما لم يُدَوَّن فإنه لم يصل إلينا حتى نستطيع الحكم عليه سلباً أو إيجاباً.

الثاني: لَمْ تُسْتَبْعَد خُطَبُ النبي ﷺ من التدوين، بل قد دُوِّنَت خطبه ﷺ، إلا أنها دونت على صورتين:

الصورة الأولى: دُوِّنَت الخطب مع الإشارة إلى أنها من خطبه ﷺ، وبعضها دُوِّنَ كاملاً، وبعضها دُوِّنَ مُقَطَّعاً مُفَرَّقاً، فقد يروي أحد الصحابة أولها والآخر وسطها وثالث آخرها.

الصورة الثانية: الخطب التي دُوِّنَت دُونَ الإشارة إلى أنها من خطبه ﷺ، وذلك لأنه لا فارِق بين الخطبة وغيرها من حديث النبي ﷺ من ناحية الاحتجاج.

وقد أُلف في خطب النبي ﷺ العديد من الكتب نذكر منها:

١ - خطب النبي لعلي بن محمد المدائني (ت ٢١٥).

٢ - خطب النبي لأبي الشيخ (ت ٣٦٩).

٣ - خطب النبي لأبي العباس المستغفري (ت ٤٣٣).

٤ - إتحاف الأنام بخطب رسول الإسلام لمحمد خليل الخطيب.

٥ - خطب الرسول ﷺ للدكتور محمد القطيطي.

هذه المؤلفات جمعت خطب الجمعة إضافة إلى خطب المناسبات الأخرى.

ومن الملاحظ أن النبي ﷺ كثيراً ما كان يقتصر في خطبته على تلاوة بعض الآيات، من ذلك:

١ - عن أم هشام بنت الحارث قالت: «ما حفظت ﴿قٓ﴾ إلا من فِيّ رسول الله ﷺ يخطب بها كل جمعة»[(١)].

٢ - وعن أُبَيّ بن كعب «أن رسول الله ﷺ قرأ يوم الجمعة ﴿بَرَآءَةٌ﴾ وهو قائم يذكر بأيام الله»[(٢)]. وفي رواية: «قرأ ﴿تَبَٰرَكَ﴾»[(٣)].

ومما روته لنا كتب السنة عن بعض خطبه ﷺ نذكر:

١ - عن جابر رضي الله عنه قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس توبوا إلىٰ الله قبل أن تموتوا، وبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تُشْغَلوا، وَصِلُوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له، وكثرة الصدقة في السر والعلانية ترزقوا وتنصروا وتجبروا، واعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة في مقامي هذا في يومي هذا في شهري هذا من عامي هذا إلىٰ يوم القيامة، فمن تركها في حياتي أو بعدي وله إمامٌ عادلٌ أو جائرٌ استخفافاً بها أو جحوداً لها فلا جَمَع الله له شَمْلَه، ولا بارك له في أمره، ألا ولا صلاة له، ولا زكاة له، ولا حج له، ولا صوم له، ولا بِرَّ له حتىٰ يتوب، فمن تاب تاب الله عليه، ألا لا تَؤُمَّنَّ امرأةٌ رجلاً، ولا يؤمَّ أعرابيٌّ مهاجراً، ولا يَؤُمَّ فاجرٌ مؤمناً، إلا أن يَقْهَرَهُ بسلطانٍ، يخاف سيفَه وسُوطَه»[(٤)].

٢ - أورد البيهقي في دلائل النبوة أول خطبة خطبها نبي الله ﷺ حين قدم المدينة قال فيها: «أما بعد أيها الناس: فقَدِّموا لأنفسكم، تَعْلَمُنَّ والله لَيُصْعَقَنَّ أحدكم، ثم لَيَدَعَنَّ غَنَمَه ليس لها راعٍ، ثم ليقولن له ربه وليس له تُرْجُمان ولا

(١) مسلم، في الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، حديث رقم (٨٧٣).
(٢) أحمد: ٣٥/ ٢٠٩.
(٣) ابن ماجه، في إقامة الصلاة، باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها، حديث رقم (١١١١).
(٤) ابن ماجه، في إقامة الصلاة، باب في فرض الجمعة، حديث رقم (١٠٨١).

حاجب يحجبه دونه: ألم يأتك رسولي فبلغك، وآتيتك مالاً وأفضلت عليك، فما قدمت لنفسك؟ فينظر يميناً وشمالاً فلا يرىٰ شيئاً، ثم ينظر قُدَّامه فلا يرىٰ غير جهنم، فمن استطاع أن يَقِيَ وجهه من النار ولو بشق تمرةٍ فليفعل، ومن لم يجد فبكلمةٍ طيبةٍ؛ فإن بها تجزئ الحسنة عشر أمثالها إلىٰ سبعمئة ضعفٍ، والسلام علىٰ رسول الله ورحمة الله وبركاته»[(١)].

وكانت خطبه ﷺ كما يقول ابن القيم: «إنما هي تقرير لأصول الإيمان؛ من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ولقائه، وذكر الجنة والنار، وما أعدَّ الله لأوليائه وأهل طاعته، وما أعدَّه لأعدائه وأهل معصيته، فيملأ القلوبَ من خطبته إيماناً وتوحيداً، ومعرفة الله وأيامه»[(٢)].

الثالث: لم تكن خطبة النبي ﷺ طويلة، بل كانت تقتصر علىٰ كلماتٍ معدودةٍ.

❖ ❖ ❖

(١) دلائل النبوة للبيهقي: ٢/ ٥٢٤.

(٢) زاد المعاد لابن القيم: ١/ ٤٠٩.

الشبهة الثانية عشرة

السنة دُوِّنت في قصور الأمراء

الشبهة:

دُوِّنَ الحديث النبوي في قصور الخلفاء والأمراء، وقد خضع مدونوه الى لأهواء أولئك الخلفاء والأمراء الذين كانوا يملكون الرفع والخفض والجاه والسلطان.

وبناء على ذلك فإن الأحاديث النبوية المتداولة الآن بين يدي الأمة لم يقلها رسول الله ﷺ، بل هي من اختراع أناسٍ لا خَلاق لهم، وضعوها من أجل خدمة السلاطين والحكام، واشتروا بها ثمناً قليلاً.

تفنيد الشبهة:

أولاً: الأحاديث والسلاطين:

وردت كثيرٌ من الأحاديث التي تناقض مصالح السلاطين، فلو كتبت السنة في قصورهم، وكان لهم كلمةٌ على من كتبها، لما أذنوا بكتابة هذه الأحاديث، ومن ذلك.

١ – «أفضل الجهاد كلمة حقٍّ عند سلطانٍ جائرٍ»[(١)].

(١) أبو داود، في الملاحم، باب الأمر والنهي، حديث رقم (٤٣٤٤)، والترمذي، في الفتن، باب ما جاء في أفضل الجهاد، حديث رقم (٢١٧٤) وحسنه، وابن ماجه، في الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حديث رقم (٤٠١١).

٢ - «سيكون بعدي أمراء، فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني ولست منه، وليس بوارد علي الحوض، ومن لم يدخل عليهم، ولم يعنهم على ظلمهم، ولم يصدقهم بكذبهم، فهو مني، وأنا منه، وهو واردٌ علي الحوض»[(١)].

٣ - «إن أناساً من أمتي سيتفقهون في الدين، ويقرؤون القرآن، ويقولون: نأتي الأمراء، فنصيب من دنياهم، ونعتزلهم بديننا، ولا يكون ذلك، كما لا يُجْتَنى من القتاد إلا الشوك، كذلك لا يجتبى من قربهم إلا الخطايا»[(٢)].

وللسيوطي كتاب لطف اسمه: (ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين).

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن هذه الأحاديث جاريةٌ على عمومها، قال الثوري: إذا دعوك لتقرأ عليهم ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فلا تأتيهم.

ثانياً: المحدثون والسلاطين:

كان علماء الأحاديث يعدون الدخول على السلطان نقصاً في المُحَدِّث، ومن ذلك:

١ - كان يحيى القطان لا يرضى إبراهيم بن سعد؛ لأنه كان على بيت المال[(٣)].

---

(١) الترمذي، في الفتن، حديث رقم (٢٢٥٩)، والنسائي، في البيعة، باب الوعيد لمن أعان أميراً على الظلم، حديث رقم (٢٢٠٧).

(٢) ابن ماجه، في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، حديث رقم (٢٥٥).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد: ٩٣.

٢ – كان وكيع لا يحدث عنه هشيم شيئاً؛ لأنه كان يخالط السلطان[١].

٣ – قال أبو مسهر في سليمان بن عتبة: لم يكن له عيبٌ إلا لصوقه بالسلطان[٢].

ولكن الراجح أن مجرد الدخول على السلطان من دون إقرار لباطله لا يعد نقصاً.

لقد كانت علاقة العلماء بالسلاطين علاقة قلقةً، وكان من يتردد منهم على السلطان لا يخشى في قول الحق لومة لائمٍ، وهذه سيرة الأئمة الأربعة شاهدةٌ بذلك:

١ – فأبو حنيفة يموت بسجن المنصور.

٢ – ومالك تخلع ذراعه لمخالفته هوى الحكام.

٣ – والشافعي يطارده الأمراء من قطر الى آخر.

٤ – وأحمد يقف في فتنة خلق القرآن كالطود، ويتحمل الأذى والسجن في سبيل قول الحق.

فهل هؤلاء الذين ذكرنا سيرهم يرضون أن يزيفوا الدين ويزوروه ليرضوا حكامهم؟!.

❖ ❖ ❖

(١) سؤالات الآجري لأبي داود: ١٣٢.

(٢) تهذيب الكمال: ١٢/ ٣٨.

الشبهة الثالثة عشرة

الرواية بالمعنى دون اللفظ

الشبهة:

حين فكَّر العلماء في تدوين السنة كانت قد ضاعت ألفاظها بفعل طول العهد؛ لأن تدوينها قد تأخر إلى القرن الثالث، وهذا ما جعل جامعي الحديث النبوي يدونون الحديث بالمعنى دون اللفظ، فالألفاظ من عند الرواة، أما المعاني فهي صورةٌ مشوشةٌ لما بقي عالقاً بالذاكرة عند الرواة من معاني الحديث.

وبناء على ذلك، فإن ما تشتمل عليه اليوم كتب الحديث ليست أقوال رسول الله ﷺ، وإنما هي أقوال رجالٍ يخطئون ويصيبون، ولا يوثق بهم.

كما أن الأحكام الفقهية المستنبطة من هذه الأقوال إنما هي آراء أولئك الرجال وليست أحكاماً شرعية.

وإن علماء الأحاديث خَدَعوا الأمة طوال أربعة عشر قرناً بزعمهم أن هذه الأحاديث مصدرها نبوي، وكذلك فعل الفقهاء، فأضلوا الأمة بجعل هذه الأحاديث أصلاً شرعياً.

تفنيد الشبهة:

الجواب على هذه الشبهة من عدة وجوه:

الأول: الأصل في الرواية:

إنَّ الأصل المجمع عليه أن رواية الحديث كانت باللفظ والمعنى لا باللفظ

فقــط، وما وقع من الرواية بالمعنى روعي فيــه المعرفة التامة بما يحيل الألفاظ، ولو من حيث العموم والخصوص؛ ولذلك ورد أن أحد المحدثين (وهو شــعبة) روى بســنده «أن النبي ﷺ نهى عن التزعفر»، فرده شــيخه إسماعيل بن علية أن هــذا خطأ، والصواب «أن النبي ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل»[(١)]. فلم يَغْفِر له رواية الحديث بالمعنــى عندما جعل الحكم الخاص -وهو النهي عن تزعفر الرجال- حكماً عاماً -وهو النهي عن التزعفر عموماً-.

الثاني: موقف المحدثين من الرواية بالمعنى:

إن الروايــة بالمعنى كانت موضع حرجٍ شــديدٍ، وهي رخصةٌ واســتثناءٌ، أمــا الأصل فهو الرواية باللفظ، ولذلك نجد بعــض الصحابة يرد على من روى بالمعنى، ولو كان المعنى صحيحاً، فعن عبيد بن عمر أن ابن عمر كان جالساً مع أبيه وعنده المغيرة ابن حكيم إذ قال: قال رســول الله ﷺ: «إن مثل المنافق مثل الشــاة بين الربيضين من الغنم» فرَدَّ عليه ابن عمر أن الصواب «مثل المنافق مثل الشاة بين الغنمين»[(٢)].

وســمع ابن عمر رجلاً يحدث بحديث أركان الإسلام، فقدَّم وأخَّر، فقال له: اجعل صيام رمضان أخرهن، كما سمعت من فيِّ رسول الله ﷺ[(٣)].

---

(١) البخــاري، في اللباس، باب التزعفر للرجال، حديث رقم (٥٥٠٨)، ومســلم، في اللباس والزينة، باب نهي الرجل عن التزعفر، حديث رقم (٢١٠١). ورواه مســلم بلفظ: نهى عن التزعفر، ثم قال: أي للرجال. ورواية شــعبة للحديــث رواها الترمذي، في الأدب، باب ما جــاء في كراهية التزعفر والخلوق للرجال، حديث رقم (٢٨١٥).

(٢) أحمد: ٩/ ٢٦٢، والحديث على الصواب رواه: أحمد: ١٠/ ٦٠.

(٣) مســتخرج أبي عوانة على صحيح مســلم: ١/ ٥٠، والكفاية في علم الروايــة للخطيب البغدادي: ١٧٦.

قال محمد بن علي بن الحسين: «وكان ابن عمر إذا سمع النبي ﷺ لم يزد فيه، ولم ينقص منه، ولم يجاوزه، ولم يقصر عنه»[١].

وفي عصر التابعين وأتباعهم ظل كثير من الرواة يؤدون الحديث بحروفه. قال الأعمش: «كان هذا العلم عند أقوامٍ كان أحدهم لَأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً»[٢]، وكان ذلك شأن مالك وأحمد، وعليه سار مسلم في صحيحه.

ومن أمثلة ذلك ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لأسلم وغفار، وشيءٌ من مزينة وجهينة، أو شيءٌ من جهينة ومزينة خير عند الله، قال: أحسبه قال: يوم القيامة، من أسد وغطفان وهوازن وتميم»[٣].

على أن من أدىٰ تمام المعنىٰ فقد أدىٰ المطلوب منه، ولو لم يأتِ باللفظ، والدليل علىٰ ذلك:

١ - أن النبي ﷺ كان يرسل آحاد الرسل إلىٰ البلاد لإبلاغ أوامره ونواهيه، وكانوا يؤدونها بلغة المبعوث إليهم دون لفظ النبي ﷺ، وكان النبي ﷺ يقرهم علىٰ ذلك، وهو دليل الجواز.

٢ - أن النبي ﷺ أمر بتبليغ سنته بقوله: «ألا ليبلغ الشاهد الغائب»[٤] مع

(١) سنن الدارمي: ١/ ٣٤٨.

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب: ١٧٧.

(٣) البخاري، في المناقب، باب ذكر أسلم وغفار، حديث رقم (٣٣٢٦)، ومسلم، في فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم وجهينة، حديث رقم (٢٥٢١).

(٤) البخاري، في العلم، باب قول النبي ﷺ: «رب مبلغ أوعىٰ من سامع»، حديث رقم (٦٧)، ومسلم، في القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، حديث رقم (١٦٧٩).

منعه كتابة الحديث، فلو أراد اللفظ لطلب الكتابة ولم يمنع منها، وإلا وقع الناس في الحرج، ولا رافع للحرج إلا جواز الرواية بالمعنى.

٣- قال أبو نضرة: قلت لأبي سعيد الخدري: إنك تحدثنا عن رسول الله ﷺ حديثاً عجيباً، وإنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص، قال: «أردتم أن تجعلوه قرآناً!، لا، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله ﷺ»[(١)]، ودل قوله: «أردتم أن تجعلوه قرآناً» على أن الأصل في كتاب الله اللفظ، وفي السنة المعنى.

ثالثاً: من جعل السنة مصدراً:

أما زَعْمُ أن الفقهاء ومنهم الشافعي هم من اخترعوا مصدرية السنة، فنقول: ماذا تصنعون بقوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء:٥٩]، وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧].

❖ ❖ ❖

(١) جامع بيان العلم وفضله: ١/ ٢٧٣.

المحور الثالث: معارضة السنة للمصادر الأخرى

ويتضمن الشبهات الآتية:

الشبهة الرابعة عشرة: معارضة السنة للقرآن الكريم

الشبهة الخامسة عشرة: مخالفة السنة للواقع المشاهد

الشبهة السادسة عشرة: دعوى مخالفة السنة للعقل

الشبهة الرابعة عشرة

معارضة السنة للقرآن الكريم

الشبهة:

ورد في القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تخبر بأنه لا يعلم الغيب إلا الله سبحانه وتعالى، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، وقوله عز وجل: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل:٦٥]، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ [الأنعام:٥٠]، فقد ذكر الله تعالى في هذه الآيات أنه وحده من يعلم الغيب، فإذا جاءت أحاديث تتحدث عن أمور غيبية دل ذلك على أنها موضوعة، وقد أورد أصحاب المصنفات في السنة كثيراً من هذا النوع من الأحاديث الباطلة، نذكر منها:

١ – مَرَّ النبي ﷺ بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير؛ أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وأما الأخر فكان يمشي بالنميمة»[(١)].

٢ – «إنما القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النيران»[(٢)].

---

(١) البخاري، في الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، حديث رقم (٢١٥)، ومسلم، في الطهارة، باب الدليل علة نجاسة البول، حديث رقم (٢٩٢).

(٢) الترمذي، في صفة القيامة، حديث رقم (٢٤٦٠).

٣ - «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، وزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد في الجنة، وسعيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة»[(١)].

٤ - وغير ذلك من الأحاديث التي تحدثت عن نعيم القبر وعذابه وأهوال القيامة وصفة الجنة والنار وغيرها، وهي أحاديث تخبر عن أمور غيبية، وهي معارضة لما ذكرنا من آيات، وهذا دليل على أنها موضوعة.

تفنيد الشبهة:

هذه الشبهة نابعة من الجهل بالقرآن ومقاصده، وبالجهل بمنزلة رسل الله عليهم صلوات الله، فمحمد رسول ﷺ ليس أول رسول تُخْرَق له حُجُبُ الغيب فيجري على لسانه ما سيكون، بل إن في القرآن كثيراً من الآيات التي تحكي إخبار الأنبياء بأمورٍ غيبيةٍ، نذكر منها:

١ - ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف:١٥]، وهذا ما حدث، فقد نَجَّى الله يوسف من الجب، وأعطاه الملك والحكم، فلما جاءه إخوته قال لهم: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ﴾ [يوسف:٨٩].

٢ - ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّى لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ ۖ لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف:٩٤]، قال يعقوب ذلك بعد أن بعث يوسف بقميصه ليلقوه على وجه أبيه فيرتد بصيراً، وكانت القافلة التي فيها القميص لم تصل بعد، ولكنه

(١) الترمذي، في المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري ﷺ، حديث رقم (٣٧٤٧)، وابن ماجه، في المقدمة، باب فضائل العشرة ﷺ، حديث رقم (١٣٣).

استطاع أن يجد ريح يوسف دون أن يشم ذلك أحدٌ غيره، ولذلك قالوا له: ﴿تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف:٩٥].

٣ - ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٧].

وقد يقال: إن هذا الغيب إنما هو إخبار من الله لرسله، وحديثنا عن إخبار الرسل بالغيب، فنقول: إن في قول يعقوب: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ دليلٌ على أن الله أطلعه على الغيب، وهو من إخباره بالغيب.

٤ - ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩].

ولا بد لنا بعد أن سقنا هذه الآيات الدالة على أن الله قد يطلع بعض رسله على أمور غيبية سترها عن غيرهم أن نذكر أن الله جل جلاله قد ذكر صراحةً أنه حجب الغيب عن العالمين، إلا أنه قد يطلع على غيبه بعض خلقه، فقال: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن:٢٦-٢٧]. فما أخبر به النبي ﷺ من أمور غيبية إنما هو من إطلاع الله له على هذه الأمور.

وأخيراً: نختم بذكر حديث عن النبي ﷺ فيه إخبارٌ بأمورٍ لم تقع، وإنما ستقع بعد زمنٍ طويلٍ، فهي تجارب خاضعة للفحص والملاحظة والمشاهدة، فإن وقعت كما أخبر النبي ﷺ كانت دليل صدقه، وإن لم تقع كانت دليلاً للمخالفين.

قال ﷺ في حديث جبريل الذي رواه عمر وجاء فيه: «قال فأخبرني عن الساعة، قال: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»، فقال: فأخبرني عن أماراتها،

قال: «أن تلد الأمة ربتها، وأن ترىٰ الحفاة العراة العالة رعاء الشـــاء يتطاولون في البنيان»[(١)]، فذكر أمرين من علامات الساعة، وهما:

أ ـ ولادة الأمة سيدتها.

ب ـ تقلب أحوال المجتمعات.

أمـــا العلامة الأولىٰ: فقد ذكر العلماء أنها إشـــارة إلىٰ فتوحاتٍ إســـلاميةٍ، وبالتالـــي كثرة العبيد والإماء، ومن المباح أن يطأ الســـيد أمتـــه، فإذا ولدت كان ولدها حراً، وبالتالي تكون أمه جاريةً عند أبيه، فهي إذن جاريةٌ عنده، فتكون الأم أمةً لولدها.

وأما العلامة الثانيـــة: فهي أن تنقلب أحوال المجتمعـــات، فيصير الفقراء أغنياء، يبنون بيوتاً متطاولة مرتفعة، وها هي ناطحات الســـحاب -التي بنيت في أرضٍ كانت إلىٰ فترةٍ قريبةٍ قاحلةً مقفرةً- دليلٌ علىٰ صدقه ﷺ فيما أخبر.

❖ ❖ ❖

(١) مسلم، في أول الطهارة، حديث رقم (٨).

الشبهة الخامسة عشرة

مخالفة السنة للواقع المشاهد

الشبهة:

في السنة كثيرٌ من الأحاديث التي تخالف الواقع المُشاهَد للناس أجمعين، وهذه المخالفة دليلٌ صريحٌ على أن هذه الأحاديث مكذوبةٌ على النبي ﷺ ولو ادعى علماء الحديث أنها صحيحةٌ، ومن هذه الأحاديث:

١ – «إذا قُبِرَ الميِّت أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما المنكر، والآخر النكير ... فيقال للأرض: التئمي عليه، فتلتئم عليه، فتختلف أضلاعه، فلا يزال فيها مُعَذَّباً حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك»[(١)].

فهذا الحديث يخالف الحس والواقع، فكم هي القبور التي فُتِحَت بعد أن دُفِنَ فيها أصحابها؛ مسلمين أو كافرين، فلم يُشاهِد فاتحوها جدران القبر قد التصقت ببعضها، ولا أضلاع الموتى قد تداخَلَتْ، كما أن القرآن يخلو من ذكر عذاب القبر، وهذا دليلٌ على أن هذا الحديث موضوعٌ.

٢ – روى الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «إذا أَنْزَل الله بقومٍ عذاباً، أصاب العذاب من كان فيهم، ثم بعثوا على أعمالهم»[(٢)].

---

(١) الترمذي، في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، حديث رقم (١٠٧١)، وحسنه.

(٢) البخاري، في الفتن، باب إذا أنزل الله بقوم عذاباً، حديث رقم (٦٦٩١)، ومسلم، في الجنة وصفة نعيمها، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى، حديث رقم (٢٨٧٩).

فهذا الحديث مخالفٌ لعدل الله الثابت له جل جلاله في آياتٍ كثيرةٍ، منها: قوله تعالىٰ: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ:١٧]، وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ [القصص:٥٩]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء:٤٠]، فهذه الآيات تثبت أن العذاب مختص بالكافرين، بينما هذا الحديث يثبت أن الله قد يُعَذِّبُ الصالح بغير ما ذنبٍ اقترفه، وهو دليلٌ علىٰ أن الحديث مكذوبٌ.

تفنيد الشبهة:

نجيب عن هذه الشبهة بما يخص كل حديثٍ منفصلاً عن الآخر:

أولاً: حديث عذاب القبر:

ما يحصل في القبر من عذابٍ لكافرٍ أو نعيمٍ يُنَعَّم به المؤمن لا مجال لرؤيته بأبصارنا؛ لأنه من الغيب المحجوب عنا، ولا سبيل لمعرفته إلا عن طريق الخبر الصادق، ونحن لو عمدنا إلىٰ أمثال هذا الحديث فأنكرناه فكيف بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الأنفال:٥٠-٥١]، فالله سبحانه وتعالىٰ يخبر أن الملائكة حال قَبْض أرواح الكفار تنيلهم عذاباً شديداً، فهم يضربون وجوههم وأدبارهم، وينذرونهم بالنار التي أعدها الله لهم، فهل رأىٰ أحدٌ كافراً يُضْرَبُ؟ وهل سَمِعَ أحدٌ قول الملائكة ونَذارَتَهم له بالنار؟.

إن إنكار هذه الآية -انطلاقاً من قياس الغائب علىٰ الشاهد- أولىٰ؛ لأنها لا تتحدث عما يحدث داخل قبرٍ لا نعلم ما يحصل فيه؛ لأن التراب يَحْجُب بيننا

وبين رؤية ما يحدث فيه، بل تتحدث هذه الآية عن فعل الملائكة لحظة نَزْعِ روح الكافر.

ثم إن الله سبحانه وتعالى يذكر في كتابه شيئاً من حال الكافر في قبره، يقول تعالى في شأن آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر:٤٦]، ومن الظاهر أن العرض على النار بالغداة والعشيّ قبل يوم القيامة، وهي لابد في القبر، فلو فتحنا قبراً من قبور أحد الفراعنة وراقبناه صبح مساء أكنّا سنشاهده يُعذب، أم أنّا سنُحجب عن ذلك؟

ثانياً: حديث عموم العذاب المؤمن والكافر:

ليس في إهلاك الله قوماً؛ مسلمين وكافرين، -بسبب أعمالٍ قام بها بعضهم- أي إخلالٍ بعدل الله تعالى؛ لأن الله تعالى لم يقل إنه يهلكهم جميعاً في الدنيا ويعذبهم جميعاً في الآخرة جزاء ما ارتكبه بعضهم من سيئاتٍ، فذاك -لو كان- هو الجور بعينه، إنما أخبر الله تعالى أنه يهلك الجميع، ثم يبعثهم على نياتهم ، فيجازي المُحسِن إحساناً ويجازي المُسيء سوءًا.

وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾ [الأنفال:٢٥]، فهي صريحةٌ في أن العذاب إذا نَزَل لم يُصِب الظالمين وحدهم، وإنما يصيب الظالم والعادل، والعاصيَ والطائع.

قال ابن حجر: «لا يلزم من الاشتراك في الموت الاشتراك في الثواب والعقاب، بل يُجازَى كلُّ أحدٍ بعمله على حسب نيته»(١).

وقد أبدى ابن أبي جمرة تفسيراً آخر لهذا الحديث فقال: «إن الذين يقع

(١) فتح الباري: ١٣/ ٦١.

لهم ذلك إنما يقع بسبب سكوتهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأما من أمر ونهى فهم المؤمنون حقاً، لا يُرْسِل الله عليهم العذاب، بل يَدْفَعُ بهم العذاب، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ [القصص:٥٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال:٣٣]، ويدل على تعميم العذاب لمن لم يَنْهَ عن المنكر ولم يتعاطاه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء:١٤٠]،... وأما بَعْثُهم على أعمالهم فحكمٌ عدلٌ؛ لأن أعمالهم الصالحة إنما يُجازَوْن بها في الآخرة، وأما في الدنيا فمهما أصابهم من بلاءٍ كان تكفيراً لما قَدَّمُوهُ من عملٍ سيءٍ، فكان العذاب الْمُرْسَل في الدنيا على الذين ظلموا يتناول من كان معهم ولم يُنْكِر عليهم، فكان ذلك جزاءً لهم على مداهنتهم، ثم يوم القيامة يُبْعَثُ كلٌّ منهم، فيُجازى بعمله»[(١)].

❖ ❖ ❖

(١) فتح الباري: ١٣/ ٦١.

الشبهة السادسة عشرة

دعوى مخالفة السنة للعقل

الشبهة:

وردت في السنة أحاديثٌ تعارض بداهة العقول، وهذا دليلُ تزويرها؛ لأن الرسول بشرٌ، والبشر ليس بمقدوره إلا ما هو ضمن القدرة البشرية، وهذا المعنى أيدته الآيات الكريمة، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ ۚ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ ۚ﴾ [الأنعام:٥٧]، فأخبر ﷺ أنه ليس بمقدوره الإتيان بما يطلبه منه الكافرون، وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ﴾ [الأنعام:١٠٩]، وبهذا يظهر أنه ليس بمقدور رسول الله ﷺ أن يأتي بخوارق العادات، وإنما مَرَدُّ ذلك إلى الحق سبحانه وتعالى.

وبناءً على ذلك، فإن ما ورد في السنة من حديثٍ عن المعجزات المادية؛ كشق الصدر، والمعراج، والبُراق، وحنين الجذع إليه، ونبع الماء من بين يديه، وتكليم الحيوانات العجماوات له، وتكثير الطعام القليل، وعِلْم ما تُحَدِّث به نفس الآخر، كل ذلك إنما هو ضربٌ من افتراءات الرواة على رسول الله ﷺ؛ لأن:

١ – الرسول ليس بمقدوره أن يأتي بالمعجزات؛ لأنها بيد الله وحده.

٢ – هذه المعجزات المدعاة تخالف العقول، والعقل السليم يقتضي ردها.

تفنيد الشبهة:

يتمثل الجواب عن هذه الشبهة بأمرين:

الأمر الأول: مخالفة السنة للعقل:

دعوى مخالفة السنة للعقل دعوى مجردةٌ عن الدليل، ويتبين ذلك في بيان أن الممنوع عقلاً على نوعين:

النوع الأول: ما له سببٌ أو علةٌ يتوقف وجود الشيء على وجود علته، فالعقل يقضي بأن المُسَبَّب ناتجٌ عن السبب ومرتبطٌ به، فحدوث السبب يؤدي إلى وجود المسَبَّب ، وذلك مثل: شرب الماء سببٌ للارتواء، وأكل الطعام سببٌ للشبع، وتسليط النار على شيءٍ قابل للاحتراق سببٌ للاحتراق، ولقاء الرجل بالمرأة سببٌ للإنجاب، فهذه الأسباب تؤدي إلى مسبباتها، ولكن الحق أن هذه الأسباب ليست أسباباً حقيقيةً، فهي ليست مؤثرةً بذاتها، إنما تستمد تأثيرها من موجدها بعد العدم، إذ كيف تَسْتَقِلُّ بالتأثير، وهي بذاتها كانت قبلاً محتاجةً إلى من يوجدها بعد إذ كانت عدماً؟

وليس الارتباط بين الأسباب والمسَبَّبَات إلا ارتباطاً ذهنياً ناشئاً عن كثرة إِلْفِ ارتباطها في أزمنةٍ كثيرةٍ، وليس هو في الحقيقة إلا كرد الفعل الشرطي الذي أوضحه علماء النفس، ومثّلوا له بالتجربة التي قام بها (بافلوف) على مجموعة من الكلاب.

يقول الدكتور البوطي: «إن معنى ذلك محصورٌ في أن الله عز وجل ربط بينها وبين أمورٍ أخرى بمحض إرادته وقدرته فقط، فظهر استمرار هذا الارتباط أمامنا بمظهر السببية والتأثير، فاستعرنا له كلاً من هاتين الكلمتين على سبيل المجاز».

إذن: فإن ما يرتبط في أذهاننا من وجوب وجود السبب حتى يَحْدُثَ أو يوجد المسَبَّب إنما هو وهمٌ ناشئٌ عن هذه المقارنة التي وَلَّدها كثرة إلفنا

لوجودهما معاً، أما الحقيقة: فهي أن المسَبَّب قد يوجد ولو تخلف عنه السبب إذا أراد الله ذلك، وليس تأثير السبب في المسَبَّب إلا بجعل الله ذلك التأثير في هذا السبب، ولو شاء الله لوُجِد المسَبَّب دون سببٍ؛ كخلق عيسىٰ بأُمٍّ دون أبٍ، ولذلك أطلق العلماء علىٰ هذه الأسباب: (الأسباب الجعلية)، أي: هي أمورٌ جعلها الله بمحض المقارنة أسباباً.

النوع الثاني: ممنوع عقلاً، لا لارتباط سببٍ بمسَبَّبٍ، وإنما لاشتماله علىٰ مستحيلٍ عقلاً، وهذا ما يسمىٰ بالبدائه العقلية أو الضروريات العقلية ، التي يعتل لها بـ: وجود الوالد قبل ابنه، وكون الجزء أصغر من الكل، والواحد نصف الاثنين، وامتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما عن المحل كالموت والحياة، والوجود والعدم، فالعقل يحكم باستحالة وجود الولد قبل أبيه، ويحكم باستحالة كون الجزء أكبر من الكل، ويحكم باستحالة اجتماع الحياة والموت معاً بآنٍ واحدٍ في كائنٍ واحدٍ، كما يحكم باستحالة اجتماع الضدين كالأسود والأبيض في آنٍ واحدٍ في شيءٍ واحدٍ.

وبعد هذا التقسيم للمستحيلات العقلية نقول:

ليس في السنة من النوع الثاني من المستحيلات العقلية شيء البتة، ومن زعم ذلك فليأتِ بالدليل.

أما النوع الأول: فإن في السنة كما في القرآن أمثلةً صالحةً عليه، ذلك أن خالق الأسباب وجاعل الارتباط بينها عللاً له أن يخرقها لمن شاء من عباده، وهذا ما يُسمىٰ بالمعجزة، وهذا ما نتحدث عنه في الأمر الثاني.

ثانياً: المعجزات:

المعجزة: هي كل أمرٍ خارقٍ للعادة يجريه الله تعالىٰ علىٰ يد نبيٍّ أو رسولٍ تأييداً له وتصديقاً لدعواه، بحيث يَعْجَزُ المخالِف والمعارِض عن الإتيان بمثله.

وقد ذكر القرآن الكريم كثيراً من هذه المعجزات، نذكر منها:

١ - عصا سيدنا موسىٰ عليه السلام التي أجرىٰ الله بها ثلاث معجزاتٍ، وهي:

أ ـ انقلابها حيةً تسعىٰ، قال تعالىٰ: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [النمل:١٠]، وقال: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه:٢٠].

ب ـ فَلْقُ البحر إلىٰ اثني عشر طريقاً، قال تعالىٰ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الشعراء:٦٣].

ج ـ شَقُّ الصخر ونَبْعُ الماء منها، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة:٦٠].

٢ - معجزة سيدنا إبراهيم عليه السلام، إذ لم تحرقه النار، قال تعالىٰ: ﴿قَالُوا۟ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا۟ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٨-٦٩].

٣ - معجزات سيدنا عيسىٰ عليه السلام، قال تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۖ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة:١١٠].

٤ – معجزات سيدنا محمد ﷺ، ومنها شق القمر، قال تعالى: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ﴾ [القمر:١-٢].

٥ – العقاب الذي أحله الله بأقوام بعض الرسل، فقد عذَّب الله مكذبي الرسل بأنواعٍ من العذاب التي ليست بمقدور البشر، وهي غير سائرةٍ في مسيرة الأسباب والمُسبِّبات، قال تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِ حَاصِبٗا وَمِنۡهُم مَّنۡ أَخَذَتۡهُ ٱلصَّيۡحَةُ وَمِنۡهُم مَّنۡ خَسَفۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ وَمِنۡهُم مَّنۡ أَغۡرَقۡنَاۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾ [هود:٦٧]، وقال: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا جَعَلۡنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهَا حِجَارَةٗ مِّن سِجِّيلٖ مَّنضُودٖ﴾ [هود:٨٢].

إذاً؛ فخرق العوائد للأنبياء سنةٌ لله ماضيةٌ، أما الآيات التي ذكرها المبطِلون بما يُشْعِرُ ظاهرها بنفي المعجزات، وهي قوله تعالى: ﴿مَا عِندِي مَا تَسۡتَعۡجِلُونَ بِهِۦٓۚ﴾ [الأنعام:٥٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:١٠٩]، فليس المراد منها نَفْيُ المعجزات؛ فالآية الأولى تُبيِّن أن ليس بيد الرسول إنزال العذاب على الكافرين، ولذلك عقّب بقوله: ﴿قُل لَّوۡ أَنَّ عِندِي مَا تَسۡتَعۡجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۗ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام:٥٨]. أما الآية الثانية ﴿قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:١٠٩] فهي بيانٌ لحقيقة الأمر، وهي أن أمر المعجزات منوطٌ بإرادة الله وقدرته، وليس للنبي من ذلك شيءٌ، فهي تحدث بمشيئة الله لا بفعل الرسول. ثم إن الآية واردةٌ في معرض الإنكار على الكافرين الذين تعنتوا فطلبوا كثيراً من المعجزات، لا ليستفيدوا ويهتدوا، وإنما ليعاندوا ويجحدوا، لذلك قال تعال في الآية التي تلي هذه الآية: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [العنكبوت:٥١].

وختاماً نقول: إن ما يثبت في السنة مما يَدَّعِي المبطلون أنه مخالف للعقول إنما هو من قبيل المعجزات النبوية، وهي داخلة ضمن دائرة الممكن عقلاً لا المستحيل، كل ما في الأمر أن الله أزال الاقتران بين الأسباب والمسببات، فأوجد مسبباتٍ دون أسبابٍ، وأبطل عمل الأسباب، فلم تُنْتِج المسببات التي تَعَوَّدَ البشر أن يروا اقترانها بالأسباب، وبناءً على ذلك فإن حادثة شق الصدر ورحلة الإسراء والمعراج وتكثير الطعام القليل ونبع الماء من أصابع النبي وغيرها من المعجزات داخلةٌ ضمن هذه الدائرة، وليس فيها ما يُنْكِره العقل، وإنما تصح نسبتها إلى رسول الله ﷺ بمجرد صحة أسانيدها، والله أعلم.

❖ ❖ ❖

المحور الرابع: الطعن في رواة الحديث

ويتضمن الشبهات الآتية:

الشبهة السابعة عشرة: رواة السنة بشر غير معصومين

الشبهة الثامنة عشرة: أميّة أبي هريرة وتأخر إسلامه

الشبهة التاسعة عشرة: نقد السند دون المتن

الشبهة السابعة عشرة

رواة السنة بشر غير معصومين

الشبهة:

إن رواة السنة بشر يخطئون ويصيبون؛ لأنهم غير معصومين عن ذلك، مما قد يؤدي إلى الخطأ في نقل السنة، فكيف نؤمن بصحة ما رووه وصدقه، وأنه حقاً قول رسول الله ﷺ مع كون هذا الاحتمال قائماً، ثم إن طبيعة البشر أن يُغَيِّر ويُبَدِّل في ألفاظ ما يرويه بتعدد المجالس التي يروي فيها، وما أدرانا أن هذا التبديل لم يطل المعاني بالإضافة إلى الألفاظ؟

تفنيد الشبهة:

أولاً: بشرية الرواة:

إن نقلة السنة هم أنفسهم نقلة القرآن، واحتمال الخطأ الوارد على السنة قائم في نقلهم للقرآن، وبالتالي لم لا نَرُدُّ القرآن لنفس السبب؟

ثم إذا كانت السنة حجةً شرعيةً، ومصدراً من مصادر التشريع، والسبب في رفضها قائمٌ في نقلها لا في ذاتها فما هو البديل الذي يرتضيه منكرو السنة حتى تصحَّ السنة وتخلوَ من أخطاء البشر؟

مادام كل البشر يخطئون خلا الأنبياء المعصومين فلا سبيل إلا إلى قبول رواية البشر، وفرضِ شروطٍ احترازية لضمان دقة النقل، أو الإعراض عن السنة أصلاً بدعوى أن لا ناقل لها معصوم.

كما أن الوصف بالبشرية ليس نقصاً، إنما النقص والكمال مرهونٌ بكسب الإنسان وأعماله؛ فإذا عمل الإنسان بما يرضي الله عزو جل فهو من يقرب من الكمال، ومن عمل بهواه فهو من يوصف بالنقص، ولا دخل للبشرية في هذا الأمر.

ثانياً: صفات الراوي المقبول عند المحدثين:

كان النقاد مدركين لاحتمالية الخطأ على نقلة السنة، كما كانوا مدركين لاحتمالية الكذب، ولذلك فقد اشترطوا في الراوي المقبول شرطين أساسيين، وهما:

١ – العدالة: وهي ملكة نفسية تحمل صاحبها على التقوى والبعد عن الْمُفَسِّقات وخوارم المروءة، ومن لوازمها: الإسلام والبلوغ والعقل والبعد عن الْمُفَسِّقات والبعد عن خوارم المروءة. ومن امتلك هذه الصفات فقد نفى عن نفسه تهمة الكذب؛ لأن دينه يمنعه من ذلك، وإذا ما ثبت أنه كذب ولو مرة فقد انتفى عنه اسم العدالة، وأصبح غير مرضي الحديث.

٢ – ولا يكتفي المحدثون بعدالة الراوي لقبول حديثه؛ إذ العدالة تنفي الكذب، إلا أنها لا تنفي الخطأ، ولذلك فقد اشترطوا شرطاً آخراً، ألا وهو الضبط.

والضبط كما يعرفه المحدثون هو: الحفظ بالحزم من التلقي إلى الأداء.

فإذا جمع الراوي عدالة تمنعه عن تعمد الكذب، وضبطاً يبعده عن الخطأ، فقد أصبح مرضياً مقبولاً.

ولما كان العدل الضابط قد يخطئ؛ لأن ذلك طبع البشر، فقد أضاف النقاد شرطين آخرين لاعتماد الحديث وتصحيحه، ألا وهما: نفي الشذوذ، ونفي العلة القادحة.

والشـــذوذ هو: مخالفة الثقة لمن هو أولىٰ بالحفظ منـــه. ولا يصلون إلىٰ الحكم بانتفاء الشذوذ إلا بمقارنة المرويات.

والعلة القادحة هي: وصفٌ خفيٌّ يقدح في حديثٍ ظاهره الصحة.

كما يشـــترطون أن يكون الراوي قد تلقّىٰ الحديث بطريقة معتبرة من طرق التحمل، كما يجب أن يؤديه أيضاً بطريقة معتبرة من طرق الأداء.

فهذه شروط خمسة لقبول الحديث، وهي شروط الحديث الصحيح المعبَّر عنه بقولهم: «ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط من أوله إلا منتهاه ولم يكن شاذاً أو معلَّلًا».

وبناء علـــىٰ اجتماع هذه الشـــروط يحكم النقاد علـــىٰ الحديث بالصحة، وبفقدها يحكمون عليه بالسقم.

مقلدون لا مبتكرون

هذه الشبهة التي يوردها هؤلاء المبطلون سبق وأن رددها مكذبوا الرسل قبلاً، قـــال تعالـــىٰ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [إبراهيم:١٠-١١]

وقال تعالىٰ ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس:١٣-١٥].

❖ ❖ ❖

الشبهة الثامنة عشرة

أميّة أبي هريرة وتأخر إسلامه

الشبهة:

روىٰ أبــو هريرة عن النبي ﷺ أكثر من خمســة آلاف حديثٍ، فقد ذكر في مسنده (٥٣٧٤) حديثاً، رغم أنه حمل عيوباً جمّةً، فكيف يصلح الأخذ بما حدث مع اتصافه بأنه:

١ - أميّ لا يقرأ ولا يكتب.

٢ - تأخر إسلامه إلىٰ ما بعد العام السابع الهجري.

٣ - كان عرضة لطعن الصحابة به وردهم روايته.

٤ - كان وضّاعاً يضع الحديث علىٰ النبي ﷺ.

٥ - كان مريضاً بالصرع خفيف العقل.

تفنيد الشبهة:

أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني، كان اسمه في الجاهلية عبد شمس فســماه النبي ﷺ عبد الرحمن. أســلم قبل هجرة النبي ﷺ علىٰ يد الطفيل بن عمرو الدوســي، وكان عمره ست عشرة سنة، وهاجر إلىٰ المدينة سنة

سبع عام خيبر، وله ثمان وعشرين سنة. وقد لازم النبي ﷺ إلى آخر حياته وقَصَر نفسه على خدمته وتلقي العلم منه ﷺ[١].

أما ما ذكره المستشرقون من الطعن في أبي هريرة فسنجيب عليه بما يأتي:

أولاً: أميّة أبي هريرة:

كانت أميّة أبي هريرة حقاً لا ريب فيه، فالرجل كان أميّاً، إلا أن الأميّة ليست عيباً، فرسول هذه الأمة ﷺ كان أميّاً، وغالب رجالاتها من كبار الصحابة كانوا كذلك، فقد كانت هذه الأميّة طابع العرب قبل الإسلام، وكانت من تدبير الله لأمرين:

الأول: اعتماد العرب على الذاكرة، فحفظوا أسفارهم وأيامهم وأنسابهم دون أن يقيدوها بكتاب، فكانوا يضبطون ما يحتاجون إليه اعتماداً على حافظتهم، ولو انتشرت فيهم الكتابة لضعفت هذه الملكة، وهذا أمر طبيعي.

الثاني: لقطع ألسنة الْمُتَقَوِّلين، وكمِّ أفواه المبطلين؛ إذ إن في أمية النبي ﷺ وقومه دليلاً ناصعاً على أنه لم يأت بهذا الدين نقلاً عما قرأه أو سمعه من كتب السابقين، فهو أميٌّ، وأُمَّتُه أميّةٌ، وما جاء به من دينٍ وحيٌ من الله تعالى، وإلا كيف جاء بأخبار السابقين دون أن يَطَّلِع على أخبارهم من كتابٍ يقرأه؟.

قال تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة:٢].

ثم ما هي الصلة بين أمية الراوي وحفظه لمروياته؟ ألا يكفي في الناقل لأيِّ خبرٍ أن يأتي به كما سمعه ولو لم يكن عنده به كتابٌ؟ قال أبو الزعزعة

(١) الإصابة في تمييز الصحابة: ٧/ ٤٢٨ وما بعدها، والاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٢/ ٦٩.

كاتب مروان بن الحكم: أرسل مروانٌ إلىٰ أبي هريرة، فجعل يحدثه، وأَجْلَسَ رجلاً خلف السرير يكتب ما يُحَدِّث به، حتىٰ إذا كان رأس الحول أرسل إليه، فسأله، وأمره أن ينظر، فما غيَّر حرفاً عن حرفٍ. فهل وجد الطاعنون أن أحاديث أبي هريرة مضطربةٌ مخالفةٌ لما عليه الصحابة حتىٰ يَرُدُّوا سبب هذا الاضطراب والاختلاف إلىٰ أنه لم يكن يكتب ويقرأ؟ أم أن وراء ذلك نوايا سيئة؟.

ثانياً: تأخر إسلام أبي هريرة إلى السنة السابعة للهجرة:

ليس صحيحاً أن أبا هريرة قد تأخر إسلامه إلىٰ السنة السابعة للهجرة، بل الثابت أنه أسلم قبل الهجرة علىٰ يد الطفيل بن عمرو الدوسي، إنما هاجر إلىٰ المدينة في السنة السابعة.

ثم حتىٰ لو سلمنا أنه أسلم في السنة السابعة، فإنه قد ثبت عنه أنه كان يلازم رسول الله ﷺ كظله؛ يخدمه، وينهل من علمه، وقد دامت صحبته للنبي ﷺ أربع سنوات. وقد ذكر هو أنه كان حريصاً في هذه السنوات علىٰ حفظ حديث رسول الله ﷺ، فقد قال: «صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين لم أكن أَحْرَصُ علىٰ أن أَعِيَ الحديث مني فيهنَّ»[(١)]. وقد رد علىٰ من أنكر عليه كثرة حديثه، فقال: «إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، ولولا آياتٌ من كتاب الله ما حدثت حديثاً، ثم يتلو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٥٩-١٦٠] إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفْق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم

(١) مسند أحمد: ١٣/ ٣٦٧.

العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشبع بطنه، ويحضر مالا يحضرون، ويحفظ مالا يحفظون»[١].

وقد ذكر أبو هريرة مثالاً على حفظه ونسيان غيره، فقال: «يقول الناس أكثر أبو هريرة، فلقيت رجلاً، فقلت: بما قرأ رسول الله ﷺ البارحة في العَتْمة؟ قال: لا أدري، فقال: لم تشهدها؟ قال: بلى، قلت: لكن أنا أدري، قرأ سورة كذا وكذا»[٢].

ثم إن هذه الكثرة التي يزعمونها مبالَغٌ فيها[٣]، فمن يحفظ في اليوم أربعة أو خمسة أحاديث لا يقال عنه أنه مكثِرٌ، لاسيما وأحاديث رسول الله ﷺ بعضها قصيرةٌ جداً، كحديث: «لا تغضب»[٤]، وبعضها متوسطٌ، كحديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[٥]، وقليل فيها الطوال، فحِفْظُهن أمرٌ هينٌ على من قصر نفسه – كما ذكرنا– على ذلك.

ونحن نرى اليوم كثيراً من طلبة العلم المبتدئين يحفظون صحيح البخاري بأسانيده الطوال بأيامٍ معدودةٍ، فكيف بمن رأى نور النبوة، واقتبس من آثار

(١) البخاري، في العلم، باب حفظ العلم، حديث رقم (١١٨)، ومسلم، في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه، حديث رقم (٢٤٩٢).
(٢) البخاري، في العمل في الصلاة، باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة، حديث رقم (١١٦٥).
(٣) ذكر الأعظمي أن عدد أحاديث أبي هريرة (١٣٣٦) حديثاً، وما ذكر من أنها أكثر من خمسة آلاف فباعتبار تعدد الطرق والأسانيد (أبو هريرة في ضور مروياته بشواهدها وحال انفرادها).
(٤) البخاري، في الأدب، باب الحذر من الغضب، حديث رقم (٥٧٦٥).
(٥) البخاري، في الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، حديث رقم (١٣)، ومسلم، في الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه، حديث رقم (٤٥)

صاحبها، كيف لا يحفظ حديثه الذي تعشقه القلوب؟ لاسيما وأن هذه الأحاديث خاليةٌ من سلسلة الرجال، بل هي منسوبةٌ مباشرةً إلى صاحب الرسالة ﷺ.

وقبل أن نغادر هذه الجزئية لا بد أن نشير إلى أن أساس معرفة ضبط الرواة عند المحدثين هو مقارنة حديثه بحديث الثقات، فإن شاركهم كان دليل ضبطه، وإن خالفهم وكثرت مخالفته لهم كان دليل عدم ضبطه. وقدَّم الشيخ محمد ضياء الرحمن الأعظمي دراسة قال فيها: «الأحاديث التي انفرد بها أبو هريرة قليلة جدّاً، لا يتجاوز الصحيح منها مائتين وعشرين حديثًا»، وقال: «هذا ما تبين لي اليوم، ومن الممكن غدًا أن أطَّلع على شواهد لهذه المنفردات أيضًا إن شاء الله»[١].

وقد تتبع أحد الباحثين هذه الأحاديث، فوجد أن بعضها ليست من قسم الصحيح، وبعضها وُجد لها المتابع، وكانت نتيجة البحث بعد التتبع والتحقيق أن الأحاديث الثابتة الصحيحة والحسنة التي تفرد بها أبو هريرة رضي الله عنه هي نحو (١١٠) مئة وعشرة أحاديث فقط[٢]. وهذا دليلٌ على أنه ضبط ما سمع.

ثالثاً: طعن الصحابة في أبي هريرة رضي الله عنه:

ذكر إبراهيم بن سيار النظَّام المعتزلي أبا هريرة فقال: «أكذبه عمر وعثمان وعلي وعائشة رضوان الله عليهم أجمعين». وقال بشر المريسي عن عمر ابن الخطاب قال: «أكذب المحدثين أبو هريرة». وقال أحمد أمين: «وقد أكثر الصحابة من نقده على الحديث عن رسول الله ﷺ، وشكوا منه».

---

(١) انظر: أبو هريرة في ضوء مروياته بشواهدها وحال انفرادها، وهي رسالة ماجستير للشيخ الأعظمي.

(٢) انظر: الأحاديث الصحيحة التي تفرد بها أبو هريرة، محمد بن علي المطري، مقال منشور على موقع الألوكة. http://www.alukah.net/sharia/0/73404

هذه عبارات الطاعنين في أبي هريرة رضي الله عنه، فهو عندهم كذابٌ، اتهمه الصحابة بذلك. وها نحن سنفند هذه الروايات:

أما تكذيب عمر لأبي هريرة فمصدره ما رواه ابن كثير من طريق السائب بن زيد قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: «لتتركن الحديث عن رسول الله ﷺ أو لأُلْحِقَنَّك بأرض دَوْسٍ»[(١)]. فأين التكذيب في هذه الرواية؟ إنما هو النهي عن التحديث. وهذا النهي عن التحديث ينسجم مع منهج عمر بن الخطاب الذي كان يرىٰ ضرورة الإقلال من الرواية في بداية عصره؛ لأن العصر والوقت كان لجمع القرآن وحفظه.

ومع ذلك، فقد صح أن عمر أَذِنَ له بالرواية بعد أن عَرَفَ ورعه وخشيته من الخطأ:

قال أبو هريرة: «بلغ عمر حديثي، فأرسل إلي، فقال: كنتَ معنا يوم كنا مع رسول الله ﷺ في بيت فلانٍ؟ قال: نعم، وقد عَلِمْتُ لم تسألني عن ذلك، قال ولم سألتك؟ قلت: إن رسول الله ﷺ قال يومئذ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» قال: أما إذاً فاذهب فحدث»[(٢)].

ونحن نرىٰ أن عمر لم يتهمه بالكذب، إنما أمره بترك الإكثار، فلما بان له ورعه أذن له.

وأبو هريرة نفسه ينقل لنا منهجية عمر فيقول: «لما وَلِي عمر، قال: «أقلُّوا

(١) البداية والنهاية: ٨/ ١٠٦.
(٢) البداية والنهاية: ٨/ ١٠٧.

الرواية عن رسول الله ﷺ إلا فيما يُعْمَل به» قال أبو هريرة: «أفإن كنت مُحَدِّثَكُم بهذه الأحاديث وعمر حيٌّ، أما والله إذا لأَلْفَيْتَ الْمِخْفَقَةَ ستباشر ظهري»[(١)].

أما ما نقله بشر المريسي أن عمر قال: «أكذب المحدثين أبو هريرة». فكذبٌ باطلٌ لا أصل له.

وأما ما ذكره النظَّام من أن عثمان كذبه، فهو لم يُروَ في أي مصدرٍ موثوقٍ به، كما لم يثبت أنه طعن به أو منعه من التحديث.

وكذلك لم يثبت عن عليٍّ أنه كـــذّب أبا هريرة، إلا ما رواه ابن أبي الحديد عن الإسكافي قال: «وقد ورد عن علي عليه السلام أنه قال: «ألا إنه أكذب الناس»، وقال: «أكذب الأحياء عن رســول الله ﷺ لأبو هريرة». وهو مع أنه لم يجزم بنقله، بل نقله بصيغة التمريض، فهو – أي راوي هذا الخبر – الإسكافي – معتزلي رافضي، كذاب لا يقبل منه.

ثم هو يروي هذا الخبر عن عليٍّ بدون ســندٍ، فأيُّ حجةٍ تبقىٰ بعد ذلك في خبر كذابٍ مبغضٍ لأهل السنة، وهو يرويه علىٰ عواهنه بدون سندٍ.

ومن عجيب ما أورده النظَّام علىٰ علـــي رضي الله عنه أنه قال: بلغ علياً أن أبا هريرة يبتدئ بميامنه في الوضوء وفي اللباس، فدعا بماءٍ، فتوضأ، فبدأ بمياسره، وقال: «لأخالِفَنَّ أبا هريرة».

رابعاً: اتهام أبي هريرة بالصرع وخفة العقل:

وقد اتهمه المبطلون بأنه كان يُصرَع؛ لأنه كان به شـــيءٌ من جنونٍ، واستدلوا علىٰ ذلك بما رواه محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: «لقد رأيتُني أُصْرَعُ بين منبر رسول الله ﷺ وحجرة عائشة، فيقال: مجنون»[(٢)]. فهذه القصة دليلٌ علىٰ ذلك.

---

(١) جامع معمر بن راشد: ١١/ ٢٦٢.

(٢) حلية الأولياء: ١/ ٣٧٨.

والحقيقــة أن هذه القصة لا تدل لهم علىٰ مــا يريدونه، لأنها قصة مبتورة، إذ تتمتهــا أن أبا هريرة قال: «فيقال مجنون، وما بي جنون، وما بي إلا الجوع»[١]، فالمنصف يعلم أن ذلك إغماء من شدة الجوع، لا صرع من جنون.

وقد روىٰ لنا أبو هريرة صوراً مــن جوعه، لا حباً بالفقر، بل تفضيلاً للعلم علىٰ ملذات الدنيا، فقد روىٰ البخاري بسنده عن أبي هريرة قال: «إن الناس كانوا يقولون: أكثر أبو هريرة، وإني كنت ألزم رســول الله صلىٰ الله عليه و سلم بِشِبَعِ بطني، حين لا آكل الخمير، ولا ألبس الحَبِير، ولا يخدمني فلانٌ ولا فلانةٌ، وكنت أُلْصِقُ بطني بالحصباء من الجوع، وإنْ كنت لأســتقرئ الرجل الآيةَ هي معي كي يَنْقَلِبَ بي فيُطْعِمَني، وكان أخير الناس للمسكين جعفر بن أبي طالب؛ كان ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته، حتىٰ إن كان ليخرج إلينا العُكَّة[٢] التي ليس فيها شيءٌ، فنَشُقُّها، فنَعْلَق ما فيها»[٣].

فهذا أبو هريرة راوية الإســلام، وهو بحقٍّ حافظة عصــر النبوة، أما طعن الطاعنيــن فهو كذبٌ وافتــراءٌ وتزويرٌ علىٰ هذا النجم الســاطع. وما ذكرناه إنما هو غيضٌ من فيضٍ، ومن أراد الاســتزادة فإن له من كتاب الدكتور محمد عجاج الخطيب (أبو هريرة راوية الإسلام) خير ملاذ.

❖ ❖ ❖

(١) المصدر السابق.

(٢) العكة: الظرف الذي يوضع فيه السمن بعد أن يذاب.

(٣) البخاري، في فضائل الصحابة، باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي ﷺ، حديث رقم (٣٥٠٥).

الشبهة التاسعة عشرة

نقد السند دون المتن

الشبهة:

إن وجهات النظر التي تبناها النقد الإسلامي للسنة لم تكن بإمكانها أن تسهم في تهذيب المادة المحترمة للأحاديث من الزيادات التي هي أكثر ظهوراً إلا في نطاقٍ محدودٍ، ففي النقد الإسلامي للسنة تهيمن النزعة الشكلية في القاعدة التي انطلق منها هذا العلم، والعوامل الشكلية هي بصورة خاصة العوامل الحاسمة للحكم على استقامة الحديث أو كما يقول المسلمون على صحة الحديث، وتُخْتَبَر الأحاديث على حسب شكلها الخارجي، ثم إن الحكم الذي يمس قيمة مضمونها يتعلق بالقرار الذي يعطونه حول تصحيح سلسلة الرواة، وعندما ينجح إسناد في امتحان النقد الشكلي، ويكون قد نُقِل فيه فكرةٌ مستحيلةٌ مُلَوَّثةٌ بتناقضاتٍ خارجيةٍ وداخليةٍ، وعندما يُقَدِّم هذا الإسناد سلسلة غير منقطعة الشيوخ جديرين بالثقة تماماً، وعندما يبرهن على أن هؤلاء الأشخاص كان بإمكانهم أن يكونوا على صلةٍ فيما بينهم، فإن الحديث يعتبر عند ذلك صحيحاً، ولا يبادرنا أحد بالقول: بما أن المتن يتضمن استحالةً منطقيةً أو تاريخيةً، فإني أشك في أن يكون الإسناد منتظماً.

تنفيذ الشبهة:

يتمحور الجواب على هذه الشبهة فيما يأتي:

أولاً: أقسام النقد عند المحدثين:

١ – لو نظرنا بداية إلى المادة العلمية التي يتضمنها علم مصطلح الحديث لوجدناها تتضمن البحث في أحوال كلٍّ من السند والمتن. يقول ابن حجر وهو يعرف علم الحديث: «معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي»، أي: السند والمتن.

٢ – الحديث الصحيح عن المحدثين هو: ما اتصل سنده بنقل الثقات العدول الضابطين من غير أن يكون شاذاً أو معلاً، فهذه أوصاف خمسة هي: الاتصال، العدالة، الضبط، نفي الشذوذ، نفي العلة القادحة. ولا بد من توافرها في الحديث حتى يصير صحيحاً، وإنما يكون الشذوذ في السند والمتن، وكذلك العلة قد تأتي في المتن كما تأتي في السند.

ومثال الشذوذ في المتن ما أخرجه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر ويصوم»[(١)]، فهذا الحديث رجاله ثقات، صحح إسناده الدارقطني، إلا أنه شاذٌّ سنداً ومتناً:

أما السند: فقد اتفق الثقات أن المحفوظ فعل عائشة لذاك لا قولها، وليس هو بمرفوعٍ.

وأما المتن: فالثابت مواظبة النبي ﷺ على قصر الصلاة بالسفر.

ومثال العلة في السند: حديث كفارة المجلس، وهو ما رواه ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «من جلس مجلساً كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا

(١) سنن الدارقطني: ٣/ ١٦٣.

أنت أستغفرك وأتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلسه»[١]، وهو مُعَلٌّ في سنده، والصواب فيه: ما رواه وهيب بن خالد عن سهيل عن عون بن عبد الله قوله.

ومثال العلة في المتن: حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «الطيرة من الشرك، وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل»[٢]، فقوله: «وما منا إلا» أي: وما منا إلا ويعتريه التطيُّر، وهو معلــول متناً؛ لأن قوله: «وما منا إلا» مَدرج قول ابن مسعود.

وهكذا نرىٰ أن المتن كان محل نقدٍ، بل رأينا ردَّ أحاديث رجالٍ ثقات لعللٍ في متونها.

٣ - بناء علىٰ ما سبق قال المحدثون: صحة السند لا تستلزم صحة المتن، كما أن ضعف السند لا يســتلزم ضعف المتن، فقد يكون رجال الحديث ثقات، إلا أن الخبر الذي نقلوه شــاذٌّ أو مُعَلٌّ بعلةٍ جارحــةٍ، وقد يكون رجال الحديث ضعفاء رووا خبراً وافقوا فيه الثقات، فكان الحديث صحيحاً.

ثانياً: نشأة نقد المتن:

نقد المتن نشأ قبل نقد الســند، فالصحابة رضوان الله عليهم كانوا جميعاً

---

(١) الطبراني في الأوســط: ٦/ ٣٤٦. والحديث مروي من حديــث عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي برزة الأســلمي في ســنن أبي داود، في الأدب، باب في كفارة المجلــس، حديث رقم (٤٨٥٧) و (٤٨٥٩)، والنسائي، في الكبرىٰ: ٩/ ١٦٤ من حديث أبي العالية.

(٢) أبو داود، في الطب، باب في الطيرة، حديث رقم (٣٩١٠)، والترمذي، في الســير، باب ما جاء في الطيــرة، حديث رقم (١٦١٤) وصححه، وابن ماجه، في الطب، بــاب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، حديث رقم (٣٥٣٨).

عدولاً، وفي ذلك غنىً عن نقد السند، ومع ذلك فقد كانوا ينقدون بعض مرويات الصحابة؛ لما تتضمنه متونها ما لا يوافق عندهم. ومن أمثلة ذلك:

أ ـ ما رواه مسلم من حديث فاطمة بنت قيس عندما طلقها زوجها، فأَبَتَّ طلاقها، فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سكنىً ولا نفقة، وأمرها أن تَعْتَدَّ في بيت ابن أم مكتوم، قال عمر: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنة والنفقة، قال الله عز وجل: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق:١][(١)].

ب ـ ما رواه البخاري ومسلم أن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه»، قال ابن عباس رضي الله عنهما: فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة، فقالت: «رحم الله عمر، والله ما حَدَّث رسول الله ﷺ أن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله قال: «إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه»، فقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤][(٢)].

ولم يقتصر الأمر على الصحابة، بل تَعَدَّاه إلى من جاء بعدهم من النقاد، فقد كان بعض النقاد يحكم على بعض الأحاديث من خلال النظر في متونها، ولو لم يعرف ناقليها، ومن أمثلة ذلك:

أ ـ قال ابن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن إبراهيم الحلبي: «سألت أبي عنه،

(١) مسلم، في الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، حديث رقم (١٤٨٠).

(٢) البخاري، في الجنائز، باب قول النبي الميت يعذب ببكاء أهله عليه، حديث رقم (١٢٢٦)، ومسلم، في الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، حديث رقم (٩٢٧).

وعَرَضْت عليه حديثه، فقال: لا أعرفــه، وأحاديثه باطلةٌ موضوعةٌ كلها ليس لها أصول، ويدل حديثه على أنه كذابٌ»[١].

ب ـ وقال في ترجمة أحمد بن المنذر ابن الجارود: «سألت أبي عنه، فقال: لا أعرفه، وعَرَضْت عليه حديثه، فقال: حديثٌ صحيحٌ»[٢].

ج ـ قــال أبــو حاتم الرازي: جاءنــي رجلٌ من جلَّة أصحــاب الرأي، من أصحــاب الفهم منهم، ومعه دفترٌ، فعرضه علي، فقلت في بعضها: حديثٌ خطأٌ، قد دخل لصاحبه حديثٌ في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديثٌ باطلٌ، وقلت فــي بعضه: هذا حديثٌ منكرٌ، وقلت في بعضه: هذا حديثٌ كذبٌ، وســائر ذلك أحاديث صحاح، فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطلٌ، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتــاب بأني غلطت وأني كذبت بحديثي كذا؟ قلت: لا، ما أدري هــذا الجزء من رواية من هو، غير أني أعلــم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطــلٌ، وأن هذا الحديث كذبٌ، فقال: أتدَّعِــي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت مَن يُحْسِن مثلما أُحْسِــن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، ولم نقل إلا ما نفهم. قال: من هو الذي يحسن مثلما تحســن؟ قلت: أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثلما قلت؟ قلت: نعم. قال: هذا عجيبٌ. فأخذ، فكتب في كاغدٍ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليَّ وقد كتب ألفاظ ما تكلــم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت إنه باطلٌ قــال أبو زرعة: هو كذبٌ. قلت: الكــذب والباطل واحدٌ. وما قلت إنه

(١) الجرح والتعديل: ٢/ ٤٠.
(٢) الجرح والتعديل: ٢/ ٧٨.

كـــذبٌ قال أبو زرعة: هو باطلٌ، فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطئةٍ فيما بينكما؟[١]».

ثالثاً: نظرية نقد المتن:

٥ – إن نظرية نقد المتن نظريةٌ غربيةٌ علمانيةٌ بحتةٌ، ولا يوجد في الســلف مــن نقد المتن بالمفهوم الغربي، من خلال النظر في المعنى مع مقارنته وموازنته باليقينيات الأخرى، بل إن النقد إنما يتوجه أصلاً إلى الإســناد، وما قلناه إنما هو في الحقيقة نقد لرواية الراوي المراد البحث في حاله، فلا يتأتى الطعن في المتن إلا بخللٍ من الناقل، أما فتح بــاب النظر في المتون وردِّها لمخالفتها للعقول أو النصوص الأخرى فهو فتح باب فسادٍ كبيرٍ.

وقد سبق المعتزلة إلى ذلك، فردوا كثيراً من النصوص؛ لمخالفتها للعقول، وإنمــا هي مخالِفةٌ في الحقيقة لأفهامهم الضيِّقة وعقولهم الصغيرة، أما أن تكون مخالفةً للعقول السليمة فذاك مالم يقع. وإنما وقع الفساد عند المعتزلة من قياسهم الغائب على الشــاهد، ولذلك جعلوا يقيســون الغيبيات بالماديات، مما جعلهم يردون كثيراً من النصــوص أو يؤولونها مما يخرجها عن معانيها الصحيحة، ظناً منهم أنها تخالف العقول مما يوجب ردها أو تأويلها.

أمــا الغرب الذي خرج بهذه النظرية (نقد المتن) فله أســبابه المقبولة فيما يتعلــق بنصوصهم، إذ هي نصوصٌ منقطعةٌ، لا ســبيل إلى وصلها من بعد قائلها بأزمنةٍ كثيرةٍ، فكيف بوصلها إلى المصدر الأصل؟ ولذلك لم يكن لديهم ســبيلٌ إلا تحكيم عقولهم في هذه النصوص المنقطعة.

أما المســلمون، فإن لهم بالخصوصية –أعني الســند– التي حفظ الله بها

(١) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١/ ٣٤٩-٣٥١.

المتون ما يجعلهم يعرضون عن ذلك، لا سيما أن نقد الرجال يتضمن مقارنة مروياتهم بروايات الثقات، فإن جاءت موافقةً لهم فهي صحيحةٌ، ولو تضمنت معنىً مخالفاً في ظاهر العقول أو النصوص، وإن جاءت مخالفةً لهم فهي غير صحيحةٍ، وإن تضمنت معانٍ منسجمةً مع ظواهر العقول والنصوص، إذ السنة مصدرٌ مستقلٌ، فلا يُحْكَم بصحتها وفسادها بمجرد عرضها على غيرها من المصادر. أما حل التعارض فله طرقه المعتبرة.

❖ ❖ ❖

القسم الثاني

نماذج تطبيقية من أحاديث منتقدة

يتضمن هذا القسم النماذج الآتية:

النموذج الأول: حديث: «خلق الله التربة يوم السبت».

النموذج الثاني: سن السيدة عائشة ﵂ عندما تزوجها النبي ﷺ

النموذج الثالث: حديث: «لا تأتي مائة سنةٍ وعلى الأرض نفسٌ منفوسةٌ اليوم».

النموذج الرابع: حديث: «أن الله أذن للشمس بنفس في الصيف ونفس في الشتاء».

النموذج الخامس: حديث: «لولا بني إسرائيل لم يخنز اللحم».

تمهيد

بداية لا بد من أن أبين أني لن أروم جمع الأحاديث المنتقدة كلها، وإنما أبغي أن أضع نماذج تطبيقية تبين منهج الطاعنين ورد علماء الشريعة عليهم، ولذلك سأختار نماذج متنوعة، يدعي منكرو السنة أن تساهل المحدثين وعدم انضباطهم في منهج واحد أدىٰ إلىٰ إيرادها وسوقها علىٰ أنها من سنة النبي ﷺ، مع أن الحق أنها منسوبة كذباً وزوراً إليه ﷺ. وسأحاول أن يكون كل واحد من هذه النماذج معبراً عن طريقة أو منهج يُدَّعىٰ أن المحدثين أهملوه في دراستهم، وذلك كالآتي:

النموذج الأول: حديث: «خلق الله التربة يوم السبت»، وهو نموذج لمخالفة الحديث للقرآن.

النموذج الثاني: سن السيدة عائشة عندما تزوجها النبي ﷺ، وهو نموذج لمخالفة الحديث للتاريخ.

النموذج الثالث: حديث «لا تأتي مئة سنة وعلىٰ الأرض نفس منفوسة اليوم»، وهو نموذج لمخالفة الحديث للواقع.

النموذج الرابع: حديث: «أن الله أذن للشمس بنفس في الصيف ونفس في الشتاء»، وهو نموذج لمخالفة الحديث للعلم الحديث.

النمـــوذج الخامس: حديث: «لولا بني إســـرائيل لم يخنـــز اللحم»، وهو نموذج لمخالفة الحديث للعقل.

وسأســـوق هذه النماذج، مســـتعرضاً أقوال المنكرين، ومتبعاً إياها بأقوال أهل العلم.

❖ ❖ ❖

النموذج الأول

حديث: «خلق الله التربة يوم السبت»

يسوق منكرو السنة هذا الحديث كمثال على تناقض السنة مع القرآن الكريم.

روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل»[(١)].

فهذا الحديث يخالف ظاهر القرآن الكريم، الذي يصرح بأن خلق السموات والأرض وما فيهما تم في ستة أيام: قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤]. وأما ظاهر حديث التربة أن خلق الأرض وقع في سبعة أيام كاملة دون ذكر السموات .

أولاً: موقف المنكرين

لم يتردد منكرو السنة في رد هذا الحديث وعده كذباً صريحاً، يقول أبو رية: «وقد قال البخاري وابن كثير وغيرهما إن أبا هريرة تلقى هذا الحديث عن كعب الأحبار، لأنه يخالف نص القرآن في أنه خلق السموات والأرض في ستة

(١) مسلم، في صفة القيامة، باب ابتداء الخلق، حديث رقم (٢٧٨٩).

أيام. ومن العجيب أن أبا هريرة قد صرَّح في هذا الحديث بسماعه من النبي ﷺ، وأنه قد أخذ بيده حين حدثه به، وإني لأتحدىٰ الذي يزعمون أنهم علىٰ شيء من علم الحديث عندنا، وجميع من هم علىٰ شاكلتهم في غير بلادنا أن يحلوا هذا الإشكال»، ثم قال: «فمثل هذه الرواية تعد كذباً صراحاً، وافتراء علىٰ رسول الله»[١].

ثانياً: موقف المحدثين:

اختلف المحدثون في صحة هذا الحديث علىٰ قولين:

القول الأول: تضعيف الحديث، ورده لعلل في متنه وإسناده، وإليه ذهب علي بن المديني والبخاري ويحيىٰ بن معين، وابن تيمية وغيرهم. وقد أعلوه بعدة علل منها:

أ ـ روايته موقوفاً من نقل أبي هريرة رضي الله عنه عن كعب الأحبار، وترجيح رواية الوقف هذه، قال الإمام البخاري رحمه الله: «وقال بعضهم: عن أبي هريرة عن كعب، وهو أصح»[٢].

ب ـ وقوع خلل في الإسناد، والصواب فيه أنه من رواية إبراهيم بن أبي يحيىٰ المتهم بالكذب، قال علي بن المديني: «وما أرىٰ إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيىٰ» قال البيهقي: «وقد تابعه علىٰ ذلك موسىٰ بن عبيدة الربذي عن أيوب بن خالد، إلا أن موسىٰ بن عبيدة ضعيف، وروي عن بكر

(١) أضواء علىٰ السنة المحمدية، محمود أبو رية: ١٨٢.

(٢) التاريخ الكبير، البخاري: ١/ ٤١٣.

ابن الشـــرود عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ عن صفوان بن سليم عن أيوب بن خالد، وإسناده ضعيف»[(١)].

ج ـ مخالفة ظاهر القرآن الكريم الذي يصرح بأن خلق السماوات والأرض وما فيهما تم في ســتة أيام: يومان للســماء، وأربعة أيام لــلأرض وما فيها، كما قــال تعالــىٰ: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [فصلت: ٩-١٢]، وأما ظاهر حديث التربة أن خلق الأرض وقع في سبعة أيام كاملة دون ذكر السماوات.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «ثبت بالكتاب والســنة والإجماع أن الله تعالىٰ خلق الســموات والأرض في ســتة أيام، وأن آخر ما خلقه هــو آدم، وكان خلقه يوم الجمعــة، وهذا الحديث المختلف فيه يقتضي أنه خلق ذلك في الأيام الســبعة، وقد رُوي إسناد أصح من هذا أن أول الخلق كان يوم الأحد»[(٢)].

القول الثاني: تصحيح الحديث والحكم بقبول إسناده ومتنه، اعتماداً علىٰ تصحيح الإمام مسلم لإســناده وإخراجه له في الصحيح، وكذلك ابن حبان في «صحيحه»، وأجابوا عن العلل السابقة بما يأتي:

أ- لا يمكن الاعتماد علىٰ مجرد نقل البخاري أن الحديث من كلام كعب، لأن البخاري لم يســم الرواة الذين جعلوا الحديث من كلام كعب الأحبار، ولم

(١) الأسماء والصفات، البيهقي: ٢/ ٢٥٠.

(٢) مجموع فتاوىٰ ابن تيمية: ١/ ٢٥٦.

يسند ذلك إليهم، بل ظاهر ما نقله الرواة كلهم، وما أسنده الأئمة في كتبهم، هو رفع الحديث إلى النبي ﷺ، وليس من كلام كعب الأحبار، وقد أكد ذلك أبو هريرة رضي الله عنه بقوله: «أخذ رسول الله ﷺ بيدي»، ما أشعر بالحفظ والإتقان من قبله ومن قبل الرواة عنه. يقول الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله: «الرواية التي أشار إليها [البخاري] بقوله: «وقال بعضهم» وليته ذكر سندها ومتنها، فقد تكون ضعيفة في نفسها ... ويدل على ضعفها أن المحفوظ عن كعب وعبد الله بن سلام ووهب بن منبه ومن يأخذ عنهم أن ابتداء الخلق كان يوم الأحد، وهو قول أهل الكتاب المذكور في كتبهم .. فهذا يدفع أن يكون ما في الحديث من قول كعب»[(١)]. ثم إن راوي الرفع وهو أيوب لا بأس به وصنيع ابن المديني يدل على قوته عنده. وقد أخرج له مسلم في صحيحه كما علمت وإن لم يكن حده أن يحتج به في الصحيح.

ب ـ إن إسماعيل بن أمية راوي الحديث عن أيوب بن خالد: ثقة غير مدلس، فكيف يقال بأنه أخذ الحديث عن إبراهيم بن أبي يحيى (المتهم بالكذب) وإبراهيم يرويه عن أيوب، بدون تفسير ولا ذكر دليل، فمثل هذه التهم المرسلة لا تقبل[(٢)]. كما إن إسماعيل بن أمية لم ينفرد بالرواية عن شيخه أيوب، بل تابعه حجاج بن محمد كما رواه أبو يعلى[(٣)].

ج ـ إن الحديث الشريف يتحدث عن تفاصيل ما جرى في الأربعة أيام التي خلقت فيها الأرض وقدرت فيها أقواتها، وذلك يعني أن الله عز وجل

(١) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن المعلمي: ١٨٩-١٩٠.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١٨٩.

(٣) مسند أبي يعلى: ١٠/ ٥١٣.

خلق السماوات في يومين، ثم خلق الأرض في يومين، ثم خلق تفاصيل ما في الأرض في يومين آخرين، فجاء الحديث الشريف يبين ما جرىٰ في هذين اليومين الأخيرين علىٰ وجه الدقة، فهما يومان طويلان، يمكن تقسيمهما إلىٰ مراحل زمنية سبعة (تسمىٰ أياماً)، وليس ذلك بمستبعد، فاليوم في أول نشأة السماوات والأرض لا يقصد به اليوم المعروف بطلوع الشمس إلىٰ غروبها، حيث لم تكن الشمس قد خلقت أصلاً، وإنما هو مرحلة زمنية الله عز وجل أعلم بحقيقتها، ويشهد لذلك رواية النسائي للحديث، والتي جاء في مطلعها: «يا أبا هريرة، إن الله خلق السموات والأرضين وما بينهما في ستة أيام، ثم استوىٰ علىٰ العرش يوم السابع، وخلق التربة يوم السبت..» الحديث[١]، ورجاله ثقات.

فهذا الحديث من مختلف الحديث الذي يتعارض ظاهره مع أدلة أخرىٰ، ولكن الجمع بين الأدلة هو السبيل الأول لحل التعارض، يقول الدكتور شرف القضاة[٢]: «كلمة اليوم الواردة في القرآن الكريم تعني المرحلة الزمنية، وهي قطعاً ليست اليوم الذي نعرفه الآن، لأن اليوم الذي نعرفه الآن إنما هو نتيجة دوران الكرة الأرضية دورة كاملة حول نفسها أمام الشمس، وفي بداية الخلق لم تكن الأرض والشمس موجودتان، ولما خلقت الأرض وبدأت بالدوران حول نفسها كان اليوم حوالي أربع ساعات فقط. ومما يدل علىٰ ذلك أن القرآن الكريم ذكر يوماً بألف سنة، ويوماً بخمسين ألف سنة، وذكر أياماً كأيامنا، بل إن الله تعالىٰ قد ذكر اليوم الذي كألف سنة بعد الكلام عن خلق السموات والأرض في ستة أيام مباشرة، وفي هذا إشارة واضحة إلىٰ أن هذه الأيام ليست كأيامنا... وقد

(١) النسائي في الكبرىٰ: ١٠/ ٢١٣.

(٢) هل يتعارض الحديث الصحيح مع القرآن الكريم أو العلم الحديث؟ حديث خلق الله التربة يوم السبت نموذجًا، د. شرف القضاة، مجلة البيان، ماليزيا، العدد ٩، ص٢٢٣-٢٤٩.

تبين علمياً أن كل يوم من الأيام المذكورة في خلق السموات والأرض تبلغ مئات الملايين من السنين».

وقد رجح الدكتور شرف القضاة في ختام بحثه بعد أن ذكر أقولاً أربعة في التوفيق بين الآيات والحديث أن الأيام التي يتحدث عنها الحديث «يُفَصل اليومين الأخيرين فقط من خلق الأرض، وهي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت:١٠][(١)].

وبذلك يظهر أن الآيات تحدثت عن خلق السموات في يومين وخلق الأرض في أربعة أيام؛ منها يومان لأصل الخلق، ويومان لخلق ما فيها، أما الحديث فهو يتحدث عن اليومين الذين ذكرهما القرآن تبياناً لخلق ما في الأرض. وبهذا ينتفي التعارض بين الحديث والقرآن، ويصبح قول من صحح الحديث وجيهاً قوياً.

❖ ❖ ❖

(١) المرجع السابق.

النموذج الثاني

سن السيدة عائشة رضي الله عنها عندما تزوجها النبي ﷺ

ويسوق منكرو السنة هذا الحديث نموذجاً لمخالفة الحديث للتاريخ[١].

روىٰ البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: «تزوجني النبي ﷺ وأنا بنت ست سنين، وبنىٰ بي وأنا بنت تسع سنين»[٢].

أولاً: موقف المنكرين:

يزعم أصحاب هذا الرأي[٣] أن سِن عائشة حين تزوجها رسول الله ﷺ ١٤ سنة وحين بنىٰ بها كان عمرها ١٧ أو ١٨ سنة، ويستندون في ذلك إلىٰ المقايسة بين الأحداث التاريخية الثابتة –بزعمهم– وإلىٰ روايات حديثية أو تاريخية أخرىٰ غير التي استند إليها أصحاب الرأي الأول، وينكرون حديث الشيخين هذا، ومن أهم أدلتهم:

---

(١) انظر: دراسة الروايات الحديثية والتاريخية التي تبين سن السيدة عائشة عندما تزوجها النبي ﷺ، الدكتور عبد العزيز محمد الخلف، بحث محكم منشور في مجلة الدراسات الحديثية – تركيا، المجلد ١٦، العدد١، لعام ٢٠١٨، ص ٥٩-٧٩.

(٢) البخاري، في النكاح، باب تزويج الأب ابنته من الإمام، حديث رقم (٤٨٤١)، ومسلم، في النكاح، باب تزويج الأب الصغيرة، حديث رقم (١٤٢٢).

(٣) زواج النبي من عائشة وهي بنت ٩ سنين كذبة كبيرة، إسلام البحيري، مقال منشور علىٰ موقع اليوم السابع: http://www.youm7.com/story/2008/10/16

المقايسة التاريخية:

وهي عمدة أدلتهم في إثبات رأيهم، حيث يقومون بـ:

أ ـ حساب عمر السيدة عائشة بالنسبة لعُمْرِ أختها أسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين:

حيث تقول كل المصادر التاريخية: إن أسماء كانت تَكْبُرُ عائشة بعشر سنوات[١]. كما تَرْوي ذات المصادر بلا اختلافٍ بينها، أن أسماء ولدت قبل الهجرة للمدينة بسبع وعشرين عاماً، ما يعني أن عمرها مع بدء البعثة النبوية عام (٦١٠م) كان أربع عشرة سنة. وبما أنها تكبر عائشة بعشر سنوات، فإنه يتأكد بذلك أن سن عائشة كان أربع سنوات مع بدء البعثة النبوية في مكة، ومؤدَّىٰ ذلك أن الرسول ﷺ عندما تزوجها في مكة في العام العاشر من بدء البعثة النبوية (٦٢٠م) كان عمرها أربع عشرة سنة، وبنىٰ بها بعد ثلاث سنوات وبضعة أشهر، أي في نهاية السنة الأولىٰ من الهجرة وبداية الثانية، عام (٦٢٤م)، فيصبح عمرها آنذاك ثمان عشرة سنة، وهي السن الحقيقية التي تزوج فيها النبي الكريم عائشةَ[٢].

---

(١) انظر: البداية والنهاية، ابن كثير، ٨/ ٣٨١، وأسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير: ٧/ ٧، والإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر: ٨/ ١٤، وقد عزوا هذه الرواية لأبي نعيم الأصبهاني. وقد ذكر أبو نعيم، في معرفة الصحابة: ٦/ ٣٢٥٦، في ترجمة أسماء فقال: «كانت أخت عائشة لأبيها، وكانت أسن من عائشة، ولدت قبل التأريخ بسبع وعشرين سنة، وقبل مبعث النبي ﷺ بعشر سنين». ويظهر من هذا النص عدم التدقيق التاريخي، لأنه إذا كانت ولدت قبل التأريخ بـ٢٧ سنة، فهذا يعني أنها ولدت قبل البعثة ب١٤ سنة وليس ١٠ سنوات. وقد ترجم لها الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٢/ ٢٨٨، وقال: «وكانت أسن من عائشة ببضع عشرة سنة».

(٢) انظر: زواج النبي من عائشة وهي بنت ٩ سنين كذبة كبيرة، إسلام البحيري، مقال منشور على موقع اليوم السابع: http://www.youm7.com/story/2008/10/16

ب ـ حساب عمر عائشة مقارنة بفاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ:

يذكر ابن حجر في كتابه الإصابة أن فاطمة ولدت عام بناء الكعبة، والنبي ﷺ ابن خمس وثلاثين سنة، وأنها أكبر من عائشة بخمس سنوات، فهذا يعني أن عائشة ولدت والنبي ﷺ يبلغ من العمر أربعين سنة، وهو بدء نزول الوحي عليه، ما يعني أن عمر عائشة عند الهجرة كان يساوي عدد سنوات الدعوة الإسلامية في مكة، وهي ثلاث عشرة سنة، وليس تسع سنوات[١].

ج ـ ذكر ابن كثير في البداية والنهاية أسماء السابقين في الإسلام، وذكر منهم: أسماء بنت أبي بكر، وعائشة وهي صغيرة، وكان إسلامهما قبل أن يجهر النبي ﷺ بالدعوة، وذلك قبل أن ينقضي من عمر البعثة النبوية ثلاث سنوات[٢]،وهذا يعني أن رواية البخاري التي تذكر أنها ولدت بعد البعثة بأربع أو خمس سنوات غير صحيحة، والحساب السليم لعمرها يؤكد أنها ولدت في العام الرابع قبل بدء الوحي[٣].

كما يستدلون بأدلة حديثية ليس هذا مقام الإطالة بذكرها، ومن أراد الاستزادة فليراجع بحثنا (دراسة الروايات الحديثية والتاريخية التي تبين سن السيدة عائشة عندما تزوجها النبي ﷺ)[٤].

(١) الإصابة: ٨/ ٢٦٣. إلا أنه نقل عن الواقدي قوله إنها ولدت وعمر رسول الله ٣٥ سنة، ثم ذكر الراجح عنده أنها ولدت قبل البعثة بسنة أو أكثر بقليل، وأنها أسن من عائشة بخمس سنين.

(٢) انظر: البداية والنهاية: ٣/ ٤٩. ونقله ابن كثير عن ابن إسحاق.

(٣) انظر: زواج النبي من عائشة وهي بنت ٩ سنين كذبة كبيرة، مقال منشور على موقع اليوم السابع: http://www.youm7.com/story/2008/10/16

(٤) دراسة الروايات الحديثية والتاريخية التي تبين سن السيدة عائشة عندما تزوجها النبي ﷺ، الدكتور

ثانياً: موقف المحدثين:

أخذ المحدثون بحديث البخاري ومسلم، ولم يختلفوا في صحته.

ويمكن نقد المقايسة التاريخية التي اعتمد عليها المنكرون بما يأتي:

أ ـ سن أسماء حين ولادتها ووفاتها وبكم سنة تكبر عائشة:

من خلال رجوعنا إلى المصادر التي اعتمدوا عليها لا نجدها متفقة على السنة التي ولدت فيها أسماء رضي الله عنها، وإنما نجد اختلافاً واضحاً في ذلك، ففي الوقت الذي نجد الطبري يركن إلى أنها ولدت قبل التأريخ بـ٢٧ سنة وكذلك أبو نعيم في معرفة الصحابة، إلا أننا نجد أن أبا نعيم يقول في ترجمة أسماء: «كانت أخت عائشة لأبيها، وكانت أسن من عائشة، ولدت قبل التأريخ بسبع وعشرين سنة، وقبل مبعث النبي ﷺ بعشر سنين»[(١)]. ويظهر من هذا النص عدم التدقيق التاريخي، لأنه إذا كانت ولدت قبل التأريخ بـ٢٧ سنة، فهذا يعني أنها ولدت قبل البعثة بأربع عشرة سنة وليس عشر سنوات.

كما أن الحافظ الذهبي يترجم لأسماء، لكنه ينص بوضوح على أنها تكبر عائشة ببضع عشرة سنة فيقول: «وكانت أسن من عائشة ببضع عشرة سنة»[(٢)]، ومعلوم أن البضع تطلق على ما بين الثلاث وحتى التسع سنوات[(٣)]، فلو افترضنا أنه أراد الحد الأعلى وهو تسع، لوصلنا إلى أن عائشة أصغر من أسماء بتسع

عبد العزيز محمد الخلف، بحث محكم منشور في مجلة الدراسات الحديثية – تركيا، المجلد ١٦، العدد١، لعام ٢٠١٨، ص ٥٩-٧٩.

(١) معرفة الصحابة، أبو نعيم:٦/ ٣٢٥٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي: ٢/ ٢٨٨.

(٣) لسان العرب، ابن منظور: ٨/ ١٥.

عشـــرة سنة، وهذا يعني أن عائشة ولدت في الســـنة الخامسة للبعثة، وأن عمرها حين هاجر رسول الله ﷺ ثماني ســـنوات، وعمرها حين بنىٰ بها تسع سنوات، وهذا موافق تماماً لرواية الشيخين البخاري ومسلم.

وعليه فإنه ليـــس بمقدورنا الاتكاء علىٰ هذه الحســـابات التاريخية، لأنها ليســـت متفقة علىٰ رأي واحد لا محيد عنه، عدا عن أن هذه الروايات مبتورة عن أســـانيدها، فهي مذكورة في مصادرها التاريخية من غير ســـند، فكيف نعارضها بالروايات الصحيحة المتصلة الإسناد المروية بثقات الرجال؟

ب ـ سن عائشة بالمقارنة مع سن الزهراء فاطمة بنت رسول الله ﷺ:

وننقل نص ابن حجر كما هو في كتابه الإصابة ليظهر مراده تاماً: «واختلف في ســـنة مولدها، فروىٰ الواقديّ، عن طريق أبي جعفر الباقر، قال: قال العبّاس: ولدت فاطمة والكعبة تبنىٰ، والنّبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ابن خمس وثلاثين سنة، وبهذا جزم المدائني.

ونقل أبو عمر عن عبيد الله بن محمد بن سليمان بن جعفر الهاشمي- أنها ولدت ســـنة إحدىٰ وأربعين مـــن مولد النّبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وســـلّم. وكان مولدها قبل البعثة بقليل نحو ســـنة أو أكثر، وهي أســـنّ من عائشـــة بنحو خمس سنين»[١].

وبالمقارنة بين هـــذا النص الذي نقلناه من كتاب ابـــن حجر، وبين القول بـــأن ابن حجر يذكر في الإصابة أن فاطمة ولدت عام بناء الكعبة، والنبي ﷺ ابن خمس وثلاثين ســـنة، وأنها أكبر من عائشة بخمس ســـنوات، بين هذين النقلين تفـــاوت لا يخفىٰ، ففي النقل الـــذي أوردوه عن ابن حجر فـــي الإصابة تدليس

(١) الإصابة:٨/ ٢٦٣.

واضح، وهذا يجعل نقل هذا النص بذلك الشكل المبتور تحريفاً وقلة أمانة. فابن حجر يذكر رواية الواقدي (وهو ضعيف جداً) أن مولدها كان عندما بلغ النبي خمساً وثلاثين سنة، ثم ينقل عن أبي عمر عن عبيد الله بن محمد بن سليمان بن جعفر الهاشمي- أنها ولدت سنة إحدىٰ وأربعين من مولد النّبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم. ثم يذكر الرأي الذي يرجحه فيقول: «وكان مولدها قبل البعثة بقليل نحو سنة أو أكثر، وهي أسنّ من عائشة بنحو خمس سنين». وهذا القول الذي رجحه متوافق مع رواية البخاري في سنة عائشة ﵂.

ثالثاً: القرائن التي ترجح قول أحد الفريقين:

مع أن البحث العلمي قادنا إلىٰ أن تحديد عمر السيدة عائشة ﵂ حين تزوجها رسول الله ﷺ بثمانية عشرة سنة قول غير صحيح، إلا أننا سنعزز القول الأول بجملة من الأدلة والشواهد الدالة عليه:

١ - عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَىٰ الحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي المَسْجِدِ، حَتَّىٰ أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَسْأَمُ، فَاقْدُرُوا قَدْرَ الجَارِيَةِ الحَدِيثَةِ السِّنِّ، الحَرِيصَةِ عَلَىٰ اللهوِ»[(١)]. فهذا حديث واضح الدلالة في أن عائشة كانت طفلة حديثة السن، وقد طالبت غيرها بمراعاة حال الطفلة الصغيرة فقالت: «فَاقْدُرُوا قَدْرَ الجَارِيَةِ الحَدِيثَةِ السِّنِّ، الحَرِيصَةِ عَلَىٰ اللهوِ»، وهو يخالف ما ذهب إليه الآخرون.

٢ - عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ لِي

(١) البخاري، في النكاح، باب نظر المرأة إلىٰ الحبش ونحوهم من غير ريبة، حديث رقم (٥٢٣٦).

صَوَاحِبُ يَلْعَبْنَ مَعِي، «فَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا دَخَلَ يَتَقَمَّعْنَ مِنْهُ، فَيُسَرِّبُهُنَّ إِلَيَّ فَيَلْعَبْنَ مَعِي»[(١)].

٣ - عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، أَوْ خَيْبَرَ وَفِي سَهْوَتِهَا سِتْرٌ، فَهَبَّتْ رِيحٌ فَكَشَفَتْ نَاحِيَةَ السِّتْرِ عَنْ بَنَاتٍ لِعَائِشَةَ لُعَبٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟» قَالَتْ: بَنَاتِي، وَرَأَىٰ بَيْنَهُنَّ فَرَسًا لَهُ جَنَاحَانِ مِنْ رِقَاعٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي أَرَىٰ وَسْطَهُنَّ؟» قَالَتْ: فَرَسٌ، قَالَ: «وَمَا هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ؟» قَالَتْ: جَنَاحَانِ، قَالَ: «فَرَسٌ لَهُ جَنَاحَانِ؟» قَالَتْ: أَمَا سَمِعْتَ أَنَّ لِسُلَيْمَانَ خَيْلًا لَهَا أَجْنِحَةٌ؟ قَالَتْ: فَضَحِكَ حَتَّىٰ رَأَيْتُ نَوَاجِذَهُ[(٢)]. وهذا الحديث واضح الدلالة في أن عائشة كانت حديثة السن، فغزوة تبوك كانت في السنة التاسعة من الهجرة، وعمرها كان وقتئذٍ قرابة السابعة عشرة، ومع ذلك كانت حريصة علىٰ اللعب بألعاب البنات، ولو كانت بنت ست وعشرين سنة (١٨ +٨ = ٢٦) وفق ما يقتضيه القول الثاني فإنها ستكون عازفة عن هذا، لأنها أبعد ما تكون عن الطفولة ومقتضياتها.

❖ ❖ ❖

(١) البخاري، في الأدب، باب الانبساط إلى الناس، حديث رقم (٦١٣٠)، ومسلم، في فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة ﵂، حديث رقم (٢٤٤٠). ومعنىٰ: يتقمعن: وفي رواية مسلم: ينقمعن: يتغيبن حياء منه وهيبة، وقيل: يدخلن في بيت آخر.

(٢) أبو داود، في الأدب، باب اللعب بالبنات، حديث رقم (٤٩٣٢).

النموذج الثالث

حديث «لا تأتي مائة سنةٍ وعلى الأرض نفسٌ منفوسةٌ اليوم»

وهو نموذج لمخالفة الحديث للواقع.

ووجه المعارضة - كما يزعمون - أن الحديث يزعم انتهاء الحياة على الكرة الأرضية بعد مضي مئة سنة من تاريخ التحديث بهذا الحديث، وقد ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال هذا الحديث قبل وفاته بشهر[(١)]. وعليه فإن سنة ١١٠ من الهجرة النبوية ستكون نهاية العالم. وها قد استمرت الحياة مئات السنين بعد هذا التاريخ، فهذا يجعل الحديث غير صحيح لأنه مخالف للواقع.

موقف المحدثين:

ولكن التدقيق في الحديث يظهر أن الذي ينطق به المصطفى ﷺ صحيحٌ بلا شك، ولكن ما فهمه أولئك القوم من هذا الحديث غير صحيح، فالحديث لا يتحدث عن انتهاء الحياة البشرية على وجه الأرض، حتى يقال إنه يخالف الواقع، بل الحديث يتحدث عن البشر الذين كانوا يعيشون على الأرض زمن حياته ﷺ أن أي واحدٍ منهم لن يمتد به العمر إلى ما بعد سنة ١١٠ للهجرة. أما من ولد بعد قوله ﷺ فلا يشمله الحديث أصلاً.

وانظر إلى هذه الرواية التي رواها مسلم: «أرأيتكم ليلتكم هذه؟ فإن على

(١) صحيح مسلم، في فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ: «لا تأتي مائة سنة، وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم»، حديث رقم (٢٥٣٨).

رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد»، فالنص واضح أن الحديث عن «من هو على ظهر الأرض»، ولذلك قال ابن عمر: «يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن»[١].

وقد استند العلماء على هذا الحديث لتحديد الزمن الذي يبطل فيه ادعاء الصحبة، وهو سنة ١١٠ للهجرة، فمن ادعى صحبة النبي ﷺ بعد سنة ١١٠ فهو كاذب لا ريب، حيث جعلوا من شروط الصحبة: «المعاصرة، فيعتبر بمضي مائة سنة وعشر سنين من هجرة النبي ﷺ»، يقول السخاوي تعليقاً على هذا الحديث: «ولهذه النكتة لم يصدق الأئمة أحداً ادعى الصحبة بعد الغاية المذكورة. وقد ادعاها جماعة فكذبوا، وكان آخرهم رتن الهندي ؛ لأن الظاهر كذبهم في دعواهم»[٢].

أما زعم أن هذا الحديث الذي قبله العلماء مثل حديث: «لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة» فهو زعم غريب، وكأن القائل لا يعرف الفروق بين كلام العرب، فالفرق واضح بين حديث يقول إن سكان الأرض الآن سيموتون جميعاً، ولن يبقى منهم أحد على قيد الحياة بعد مئة سنة، وبين حديث يزعم أن كل من يولد بعد المائة فليس لله به حاجة. فالأول يتحدث عن عصرٍ محدد، والثاني يتحدث عن كل العصور. ولذلك كان الحديث الأول مقبولاً والثاني مردوداً، لأن ما تضمنه الحديث الأول من معنى موافق للواقع بخلاف الثاني الذي يكذبه الواقع.

❖ ❖ ❖

(١) مسلم، في فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ: «لا تأتي مائة سنة، وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم»، حديث رقم (٢٥٣٨).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي: ٤/ ٩٢.

النموذج الرابع

حديث أن الله أذن للشمس بنفس في الصيف ونفس في الشتاء

وهو نموذج لمخالفة الحديث للعلم الحديث.

روىٰ البخاري ومسلم أن النبي ﷺ قال: «اشتكت النار إلىٰ ربها، فقالت: رب أكل بعضي بعضاً، فأذن لي بنَفَسَين؛ نفسٍ في الشتاء، ونفسٍ في الصيف، فأشد ما تجدون من الحر، وأشد ما تجدون من الزمهرير»[(١)]. وهذا يخالف ما هو معلوم من علم الجغرافيا، فالسبب الرئيس لارتفاع الحرارة صيفاً هو ميلان محور دوران الأرض حول نفسها، ففي فصل الصيف يكون محورها مائلاً في اتجاه الشمس، وبالتالي يكون نصف الكرة الشمالي مواجهاً لها، فتسقط أشعتها بزاوية شبه عمودية، وتصل إلىٰ الأرض مباشرةً، فتكون أشد حرارة. أما النصف الجنوبي فيكون مائلاً في الاتجاه المعاكس، وبالتالي يكون فصل الشتاء حيث تصل إليه أشعة الشمس مشتتةً ومتفرقةً، فتكون حرارتها أقل. ومع دوران الأرض حول نفسها ودورانها حول الشمس تتبدل الأدوار، فينعكس محوراها، وبالتالي تتبدل الفصول بين نصفيها. وهذا يقودنا إلىٰ رد الحديث، لمخالفته هذه الحقيقة العلمية، إذ يعزو الحديث سبب الحرارة إلىٰ انبعاثات منطلقة من جهنم.

(١) البخاري، في بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، حديث رقم (٣٠٨٧)، ومسلم، في المساجد، باب استحباب الإبراد بالظهر، حديث رقم (٦١٧).

موقف المحدثين:

سلك العلماء في فهم هذا الحديث مسالك متعددة، منها:

أ ـ حَمْل الحديث على المجاز والتصوير الفني، الذي يصور شدة الحر على أنها نفَس من أنفاس جهنم، كما يصور الزمهرير على أنه نفَس آخر من أنفاسها، وجهنم تحوي من الحارة أشد أنواعها ومن الزمهرير كذلك[١].

ب ـ حمل الحديث على الحقيقة، يقول الخطابي: «إن شدة الحر في الصيف من وهج جهنم في الحقيقة»[٢].

ج ـ ومن العلماء من يرى أن الشمس إنما هي جزء من نار الآخرة، وبالتالي فإن الحر الصادر من الشمس إنما هو في الحقيقة صادرٌ من فيح جهنم، باعتبار أن الشمس ستؤول إلى جهنم يوم القيامة.

وأياً كان المعنى المقصود من الحديث، فإن دعوى معارضته للعلم الحديث دعوى غير صحيحة، ولا يثبتها العلم، فإن ما قيل فيها من تأويلات لا تخرج عن دائرة التأويلات المقبولة.

❖ ❖ ❖

(١) انظر: كيف نتعامل مع السنة، د. يوسف القرضاوي: ١٥٨.

(٢) معالم السنن، الخطابي: ٢/ ١٧.

النموذج الخامس

حديث: «لولا بني إسرائيل لم يخنز اللحم»

وهو نموذج لمخالفة الحديث للعقل.

روىٰ البخاري ومسلم عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «لولا بني إسرائيل لم يخنز اللحم»[(١)].

أولاً: موقف المنكرين:

يرىٰ أصحاب هذا الرأي أن هذا الحديث فيه مخالفة صريحة للعقل، ذلك أن فساد اللحم ناجم عن عوامل طبيعية ليس لها علاقة ببني إسرائيل، بل إن اللحم كان يفسد إذا تُرك بدون مواد حافظة قبل بني إسرائيل، وهو كذلك بعد بني إسرائيل، فتعليق الأمر علىٰ معصية بني إسرائيل خطأ بيِّن.

ثانياً: موقف المحدثين:

يرىٰ المحدثون أن هذا الحديث حديث صحيح لا مطعن فيه، وهم يفهمون الحديث وفق ما يأتي:

أ ـ معنىٰ يخنز: يفسد بسبب الادّخار والخزْنِ خاصة، هذا هو المعنىٰ الدقيق لكلمة (خنز)، وليس معناها الدقيق: مطلق الفساد، كما قد يظن غير المدقق فيها .

---

(١) البخاري، في الأنبياء، باب قوله تعالىٰ: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾، ومسلم، في الرضاع، باب لولا حواء لم تخن أنثىٰ زوجها الدهر، حديث رقم (١٤٧٠).

قال إمام اللغة أبو العباس المبرِّد: «ويقال إذا عَتُقَ اللحمُ فتغيّر: خَنَزَ وخَزَنَ، وبيت طَرَفة أحسن ما يُنشد :

ثم لا يَخْنَزُ فينا لحمُها إنما يخزن لحمُ المدّخِر»[١]

وأصله من الفعل اللازم غير المتعدي (خزنَ) بتقديم الزاي، ولذلك يُقال في فساد اللحم: خنز وخزن، بمعنىٰ واحد. وهذا من القَلْبِ المعروف في اللغة كـ(جذب) و(وجبذ) و(صاعقة) و(صاقعة). فإذا قلت: خَزَنَ اللحمُ، فجعلتَ الفعل لازما (لا ينصب مفعولا)، فهي بمعنىٰ: فَسَدَ، وإذا قلت: خزن اللحمَ (فنصبت مفعولا)، فهي بمعنىٰ: ادّخره، فقط.

وهذا يؤكد علاقة (خنز) بالفساد الناتج عن الادخار خاصة.

حتىٰ كان من ألقاب اليهود (الخُنّاز)، لأنهم ادخروا اللحم حتىٰ خنز[٢].

ويؤيد هذا القول أن المفسرين يذكرون في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧]: «كان ينزل عليهم من طلوع الفجر إلىٰ طلوع الشمس كالثلج فيأخذ الرجل ما يكفيه ليومه فإن ادخر منه شيئا فسد عليه إلا في يوم الجمعة فإنهم كانوا يدخرون ليوم السبت فلا يفسد عليهم لأن يوم السبت يوم عبادة وما كان ينزل عليهم يوم السبت شي»[٣].

ب ـ هذا المعنىٰ الذي يذكرونه معنىٰ بيِّنٌ واضح، فلا يمكن أن يكون المقصود بالحديث أن اللحم لم يكن يفسد بتاتاً قبل بني إسرائيل، فهذا لا يمكن

(١) الكامل في اللغة والأدب، المبرد: ٣/ ٧٦.

(٢) انظر: حديث من الأحاديث التي يطعن به علىٰ المنهج النقدي للمحدثين، الدكتور حاتم العوني، منشور علىٰ صفحته علىٰ الفيسبوك.

(٣) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١/ ٤٠٧.

أن يتصوره عاقل، فكل مخلوق يبلىٰ، حتىٰ الصخور تتفتت والحديد يصدأ، ولا يمكن أن يخفىٰ شيءٌ من ذلك علىٰ أبي هريرة ﷺ (راوي هذا الحديث)، ولا علىٰ غير واحد من التابعين ممن رووه عنه، ولا علىٰ من جاء بعدهم، ولا علىٰ البخاري ومسلم وغيرهما ممن قَبِل الحديثَ وصحّحه؛ فلا يمكن أن يَرْوُوا هذا الحديث (مُحتمِلِين فيه القبولَ والصحة) بمعنىً يكذبه العقلُ والحسّ كل هذا التكذيب الظاهر .

ج ـ هذا الحديث رواه همام بن منبه عن أبي هريرة، وهو أحد الأحاديث التي دوّنها همام في صحيفته التي كتبها من فم أبي هريرة ﷺ، وهي الصحيفة التي عُثِرَ عليها في عصرنا هذا، وهي محفوظة في أحد متاحف لندن، وهذا ينفي تهمة الخطأ أو الكذب علىٰ من بعد أبي هريرة ﷺ، فهل يعقل -لو كان أبو هريرة كذاباً (وحاشاه) ﷺ- أن يبلغ درجةَ أن يُشهِدَ العقلاءَ علىٰ كذبه؛ برواية حديث بمعنىٰ لا يتردد العقلاء في تكذيبه حِسًّا وعقلاً!!.

د ـ ذهب بعض أهل العلم إلىٰ شرح هذا الحديث بأن المقصود فيه: أن بني إسرائيل كانوا لشُحّهم يدّخرون الأطعمة، حتىٰ التي يُفسدها الادخارُ، كاللحم، وأنهم هم أول من أشاع هذه السنة السيئة، أو أول من سوّغها للناس باسم الدين والشريعة. فكان ادخارُهم هذا هو السببَ في أن شاع هذا الشحُّ بين الناس، فصاروا يُقدّمون ادخارَ الأطعمة حتىٰ تفسد علىٰ أن ينفقوها قبل فسادها.

ولذلك صح أن يقال عنهم: إنه لولاهم لما فسد اللحم والطعام، بمعنىٰ لولا إشاعتهم طريقة الادخار السيئة هذه لما شاع فسادها بسببه. فالأولية هنا لا تحكي أولية فساد اللحم (كما ظن الطاعنون)، وإنما هي أولية إشاعة سنة الإفساد بالادّخار. كما تقول عمن اخترع طريقة جديدة في السرقة يصعب التحرّز منها،

فشاعت السرقة بسببه: لولا فلان ما سرق السارقون! والسرقة موجودة منذ وُجدت الخيانة في بني آدم. ويؤيد ذلك اشتهار اليهود بالشح حتىٰ سمتهم العرب الخُنَّاز.

هـ ـ وقال بعضهم: معناه: لولا أن الله تعالىٰ قد علم ما سيقع من بني آدم من الشح والبخل والمنع، وبخاصة منهم بنو إسرائيل، لما جعل اللحم يفسد، ولتنعّمَ الناسُ به بلا فساد. لكنه تعالىٰ لما علم أن الشح سيجعل الأغنياء يجمعون اللحوم ويدخرونها، وبذلك يمنعونها من الفقراء، فمنعهم هو تعالىٰ من ذلك بإسراع الفساد إليها. ويشهد لهذا المعنىٰ ما رواه وهب بن منبه عن كتب أهل الكتاب، أن الله تعالىٰ قال: «لولا أني كتبت الفساد علىٰ الطعام، لخزنه الأغنياء عن الفقراء»[(١)].

و ـ ويرىٰ الدكتور حاتم العوني أنه «من المحتمل أن يكون بسبب الادخار والشح الذي كان عليه بنو إسرائيل، وبسبب أنهم قد ضموا إلىٰ هذه المخالفة الشرعية والسَّوْأة الأخلاقية طريقةً خاطئة في الادخار (كما هو متوقع من جهلهم وبدائية علومهم) نشأ بسبب ذلك كله عقوبةً إلهية وسنة كونية نوعٌ جديد من البكتيريا أو سلالةٌ جديدة من الجراثيم تُسرع بإفساد اللحم، لم تكن موجودة قبل زمنهم، فأصبح اللحم يفسد بعدهم أسرع من فساده المألوف قبل ذلك، بسببهم، فصحَّ أن يُقال عنهم لذلك: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ». فليس المقصود بالحديث أن اللحم لم يكن يفسد بتاتاً قبل بني إسرائيل، فهذا (كما سبق) لا يمكن أن يتصوره عاقل. وإنما المقصود: أن إسراعاً بالإفساد هو الذي ظهر علىٰ الأطعمة في بني إسرائيل، وبسببهم، وأن اللحم أصبح منذ زمنهم معرضاً لسرعة الفساد ولشدته، بعد أن ظهرت تلك الأسباب التي تُسرّعه»[(٢)].

---

(١) انظر: فتح الباري: ٦/ ٣٦٧، وقول منبه رواه أبو نعيم في حلية الأولياء: ٤/ ٣٧.

(٢) حديث من الأحاديث التي يطعن به علىٰ المنهج النقدي للمحدثين، الدكتور حاتم العوني، منشور

هــذه بعض المعاني المحتملة لهذا الحديــث، وكلها معانٍ مقبولة، وليس فيها ما ينكره العقل أو يرده، والأخذ بأي منها خيرٌ من رد الحديث لســوء فهم أو سقامته.

❖ ❖ ❖

على صفحته على الفيسبوك.

فهرس المصادر والمراجع

١ – أبو هريــرة في ضوء مروياته بشــواهدها وحال انفرادهــا، محمد مصطفىٰ الأعظمي، وهي رسالة ماجستير للشيخ الأعظمي.

٢ – الاتجاه العقلي وعلوم الحديث، د. خالد أبا الخيل، الجمعية العلمية الفكرية السعودية، الرياض، ط١، ١٤٣٥.

٣ – الاتجاه العلماني المعاصر في دراســة الســنة، غازي محمود الشمري، دار النوادر، سوريا، لبنان، ط١، ١٤٣٣ هـ، ٢٠١٢ م.

٤ – الأحاديث الصحيحة التي تفرد بها أبو هريرة، محمد بن علي المطري، مقال منشور علىٰ موقع الألوكة. http://www.alukah.net

٥ – الاســتيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البــر، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

٦ – أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م.

٧ – الأســماء والصفات، البيهقي، مكتبة الســوادي، جــدة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.

٨ – الإصابة في تمييز الصحابة، ابــن حجر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

٩ – أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، دار المعارف، القاهرة، ط٦، د. ت.

١٠ – الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن المعلمي، المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١١ – البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

١٢ – البداية والنهاية، ابن كثير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨، هـ – ١٩٨٨ م.

١٣ – تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، الكويت، د. ط، د. ت.

١٤ – التاريخ الكبير للبخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.

١٥ – تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، المكتب الاسلامي – مؤسسة الإشراق، ط٢، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

١٦ – تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، دار الكلم الطيب، دمشق وبيروت، ط٣، ١٤١٧هـ.

١٧ – تدوين السنة، إبراهيم فوزي، رياض الريس، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

١٨ – تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٩ - جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٠ - تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

٢١ - تهذيب الأسماء واللغات، النووي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، د. ت.

٢٢ - تهذيب الكمال، المزي مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

٢٣ - جامع الترمذي دار إحياء التراث العربي بيروت، د. ط، د. ت.

٢٤ - جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٢٥ - الجامع لأحكام القرآن، (تفسير القرطبي) القرطبي، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م

٢٦ - جامع معمر بن راشد، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ.

٢٧ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.

٢٨ - جناية البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين، زكريا أوزون، رياض الريس، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

٢٩ - حديث من الأحاديث التي يطعن به على المنهج النقدي للمحدثين، الدكتور حاتم العوني، منشور على صفحته على الفيسبوك.

٣٠ – حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، دار السعادة – مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

٣١ – دراسة الروايات الحديثية والتاريخية التي تبين سن السيدة عائشة عندما تزوجها النبي ﷺ، الدكتور عبد العزيز محمد الخلف، بحث محكم منشور في مجلة الدراسات الحديثية – تركيا، المجلد ١٦، العدد١، لعام ٢٠١٨.

٣٢ – دلائل النبوة، البيهقي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.

٣٣ – الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، مكتبه الحلبي، مصر، ط١، ١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م.

٣٤ – زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط٢٧، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٥ – زواج النبي من عائشة وهي بنت ٩ سنين كذبة كبيرة، إسلام البحيري، مقال منشور على موقع اليوم السابع: http://www.youm7.com

٣٦ – السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٣٧ – سنن ابن ماجه، دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، د. ت.

٣٨ – سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ط، د. ت.

٣٩ – سنن الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

٤٠ – سنن الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤١ – السنن الكبرىٰ للنسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٤٢ – سنن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٣ – سؤالات الآجري لأبي داود، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤٤ – سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٣ ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٥ – الشبهات الثلاثون لإنكار السنة النبوية، عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩.

٤٦ – صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٤٧ – صحيح البخاري، دار ابن كثير، ودار اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧.

٤٨ – صحيح مسلم، دار الجيل، بيروت/ دار الأفاق الجديدة، بيروت، د.ط، د.ت.

٤٩ – الطبقات الكبرىٰ، ابن سعد، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.

٥٠ – العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت/ دار الخاني، الرياض، ط١، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

٥١ – فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.

٥٢ – فتح المغيث، للسخاوي، دار الكتب العلمية – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

٥٣ – الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجي – القاهرة، د. ط، د. ت.

٥٤ – الكامل في اللغة والأدب، المبرد، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٥٥ – الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، المكتبة العلمية، بيروت. د.ط، د.ت.

٥٦ – كنز العمال، المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥٧ – كيف نتعامل مع السنة، د. يوسف القرضاوي، دار الوفاء، المنصورة، ط٥، ١٤١٣ ـ ١٩٩٢.

٥٨ – لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، دار صادر بيروت، ط١. د.ت.

٥٩ – مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٦٠ – مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، محمد حميد الله، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤٠٧.

٦١ – مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م.

٦٢ – مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث – دمشق، ط١، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

٦٣ – مسند الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٤ – مسند البزار، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، د. ط، د. ت.

٦٥ – معالم السنن، الخطابي، المطبعة العلمية – حلب، ط١، ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م.

٦٦ – المعجم الأوسط، للطبراني، دار الحرمين – القاهرة، ١٤١٥هـ.

٦٧ – معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصفهاني، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٦٨ – منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٩ – موطأ مالك برواية محمد بن الحسن، المكتبة العلمية، د. ط، د. ت.

٧٠ – الموطأ، مالك بن أنس، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م.

٧١ – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

٧٢ – هل يتعارض الحديث الصحيح مع القرآن الكريم أو العلم الحديث؟ حديث خلق الله التربة يوم السبت نموذجًا، د. شرف القضاة، مجلة البيان، ماليزيا، العدد ٩.

❖ ❖ ❖

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٥
القسم الأول	٩
شبهات حول السنة النبوية	٩
المحور الأول: الاحتجاج بالسنة	١١
الشبهة الأولى	١٣
السنة ليست وحياً	١٣
الشبهة:	١٣
تفنيد الشبهة:	١٣
الشبهة الثانية	١٩
مصدر السنة ليس معصوماً	١٩
الشبهة:	١٩
تفنيد الشبهة:	١٩
أولاً: عصمة النبي ﷺ:	١٩
ثانياً: حديث تأبير النخل:	٢٣
الشبهة الثالثة	٢٥
ظنية السنة	٢٥

الموضوع	رقم الصفحة

الشبهة: ٢٥
تفنيد الشبهة: ٢٦
أولاً: أقسام السنة من حيث العدد: ٢٦
ثانياً: مدلول الأدلة التي تدل على ظنية السنة: ٢٧
ثالثاً: الظن المنهي عن اتباعه: ٢٧
رابعاً: حكم العمل بحديث الآحاد: ٢٨
خامساً: خبر الآحاد المحتف بالقرائن: ٢٩
الشبهة الرابعة ٣١
ادعاء النهي القرآني عن الإيمان بالسنة والعمل بها ٣١
الشبهة: ٣١
تفنيد الشبهة: ٣١
الشبهة الخامسة ٣٤
الاكتفاء بالقرآن عن السنة ٣٤
الشبهة ٣٤
تفنيد الشبهة: ٣٤
الشبهة السادسة ٤٠
منع الخلفاء رواية الحديث وترديده ٤٠
الشبهة: ٤٠
تفنيد الشبهة: ٤١
أولاً: ما ورد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: ٤١

الموضوع	رقم الصفحة

ثانياً: ما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ٤٢
الشبهة السابعة ٤٥
تشدد الخلفاء في الرواية وحبس المكثرين منها ٤٥
الشبهة: ٤٥
تفنيد الشبهة: ٤٥
أولاً: طلب الشهود لقبول الحديث: ٤٥
ثانياً: حبس المكثرين من الرواة: ٤٧
ثالثاً: قصة استخارة عمر في جمع السنة: ٤٨
الشبهة الثامنة ٥٠
حرق كتب الحديث ٥٠
الشبهة: ٥٠
نقد الشبـهة: ٥١
المحور الثاني: تدوين السنة ٥٣
الشبهة التاسعة ٥٥
النهي عن كتابة الأحاديث ٥٥
الشبهة: ٥٥
تفنيد الشبهة: ٥٥
التوفيق بين النهي والإذن: ٥٦
موقف منكري السنة: ٥٩

الموضوع	رقم الصفحة

الشبهة العاشرة ٦٠
تأخّـر تدوين السنّة ٦٠
الشبهة: ٦٠
تفنيد الشّبهة: ٦٠
أولاً: تدوين السنة في العصر النبوي وعصر الصحابة: ٦١
ثانياً: أسباب قلّة التدوين في العصر النبويّ: ٦٤
ثالثاً: تدوين السنة في أول القرن الثاني: ٦٥
الشبهة الحادية عشرة ٦٧
ضياع خمسمئة خطبة نبوية ٦٧
الشبهة: ٦٧
تفنيد الشبهة: ٦٧
الشبهة الثانية عشرة ٧١
السنة دُوِّنت في قصور الأمراء ٧١
الشبهة: ٧١
تفنيد الشبهة: ٧١
أولاً: الأحاديث والسلاطين: ٧١
ثانياً: المحدثون والسلاطين: ٧٢
الشبهة الثالثة عشرة ٧٤
الرواية بالمعنى دون اللفظ ٧٤
الشبهة: ٧٤

الموضوع	رقم الصفحة

تفنيد الشبهة: ٧٤
الأول: الأصل في الرواية: ٧٤
الثاني: موقف المحدثين من الرواية بالمعنى: ٧٥
ثالثاً: من جعل السنة مصدراً: ٧٧
المحور الثالث: معارضة السنة للمصادر الأخرى ٧٩
الشبهة الرابعة عشرة ٨١
معارضة السنة للقرآن الكريم ٨١
الشبهة: ٨١
تفنيد الشبهة: ٨٢
الشبهة الخامسة عشرة ٨٥
مخالفة السنة للواقع المشاهد ٨٥
الشبهة: ٨٥
تفنيد الشبهة: ٨٦
أولاً: حديث عذاب القبر: ٨٦
ثانياً: حديث عموم العذاب المؤمن والكافر: ٨٧
الشبهة السادسة عشرة ٨٩
دعوى مخالفة السنة للعقل ٨٩
الشبهة: ٨٩
تفنيد الشبهة: ٨٩
الأمر الأول: مخالفة السنة للعقل: ٩٠

الموضوع	رقم الصفحة

ثانياً: المعجزات: ٩٢
المحور الرابع: الطعن في رواة الحديث ٩٥
الشبهة السابعة عشرة ٩٧
رواة السنة بشر غير معصومين ٩٧
الشبهة: ٩٧
تفنيد الشبهة: ٩٧
أولاً: بشرية الرواة: ٩٧
ثانياً: صفات الراوي المقبول عند المحدثين: ٩٨
مقلدون لا مبتكرون ٩٩
الشبهة الثامنة عشرة ١٠٠
أميّة أبي هريرة وتأخر إسلامه ١٠٠
الشبهة: ١٠٠
تفنيد الشبهة: ١٠٠
أولاً: أميّة أبي هريرة: ١٠١
ثانياً: تأخر إسلام أبي هريرة إلى السنة السابعة للهجرة: ١٠٢
ثالثاً: طعن الصحابة في أبي هريرة رضي الله عنه: ١٠٤
رابعاً: اتهام أبي هريرة بالصرع وخفة العقل: ١٠٦
الشبهة التاسعة عشرة ١٠٨
نقد السند دون المتن ١٠٨
الشبهة: ١٠٨

الموضوع	رقم الصفحة

تنفيذ الشبهة: ١٠٨
أولاً: أقسام النقد عند المحدثين: ١٠٩
ثانياً: نشأة نقد المتن: ١١٠
ثالثاً: نظرية نقد المتن: ١١٣
القسم الثاني ١١٥
نماذج تطبيقية من أحاديث منتقدة ١١٥
تمهيد ١١٧
النموذج الأول ١١٩
حديث: «خلق الله التربة يوم السبت» ١١٩
أولاً: موقف المنكرين ١١٩
ثانياً: موقف المحدثين: ١٢٠
النموذج الثاني ١٢٥
سن السيدة عائشة ﵂ عندما تزوجها النبي ﷺ ١٢٥
أولاً: موقف المنكرين: ١٢٥
المقايسة التاريخية: ١٢٦
ثانياً: موقف المحدثين: ١٢٨
ثالثاً: القرائن التي ترجح قول أحد الفريقين: ١٣٠
النموذج الثالث ١٣٢
حديث «لا تأتي مائة سنةٍ وعلى الأرض نفسٌ منفوسةٌ اليوم» ١٣٢
موقف المحدثين: ١٣٢

الموضوع	رقم الصفحة

النموذج الرابع ١٣٤
حديث أن الله أذن للشمس بنفس في الصيف ونفس في الشتاء ١٣٤
موقف المحدثين: ١٣٥
النموذج الخامس ١٣٦
حديث: «لولا بني إسرائيل لم يخنز اللحم» ١٣٦
أولاً: موقف المنكرين: ١٣٦
ثانياً: موقف المحدثين: ١٣٦
فهرس المصادر والمراجع ١٤١
فهرس الموضوعات ١٤٩

❖ ❖ ❖